جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التنمية في محافظة معان (الواقع والتطلعات المستقبلية)

إعداد الطالب
حسين أحمد الجعفري

إشراف
الدكتور نايف الروسان

رسالة مقدمة لعمادة الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الجغرافيا قسم الجغرافيا

جامعة مؤتة، 2010

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله...

وإلى والدتي أطال الله عمرها...

وإلى الأخوة والأخوات...

وإلى ابن عمي الأستاذ مصطفى الجعفري...

حسين أحمد الجعفري

الشكر والتقدير

أتوجه بالحمد والشكر لله عز وجل على توفيقه وعونه لي في مختلف مراحل دراستي.

كما وأنني لأنتهز هذه الفرصة الطيبة لأتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور نايف الروسان على قبوله وتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، فقد كانت لملاحظاته ومساهماته الفكرية السديدة الدور الكبير في إثراء هذه الرسالة وإبرازها إلى الوجود فله مني كل الشكر والعرفان.

والشكر موصول إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور دوخي الحنيطي، والأستاذ الدكتور إبراهيم العرود، والأستاذ الدكتور علي عنانزة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وسيكون لملاحظاتهم كل العناية والتقدير.

وفي الختام أشكر كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة وإتمامها، فلهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير.

حسين أحمد الجعفري

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

التنمية في محافظة معان (الواقع والتطلعات المستقبلية)

حسين الجعفري
جامعة مؤتة، 2010

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الوضع التنموي القائم في محافظة معان، كما هدفت إلى تحديد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها سكان المحافظة، والتعرف على البرامج التنموية التي يقترحها هؤلاء السكان لتحسين أوضاعهم المعيشية.

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهج المسح الاجتماعي بطريقة المقابلة الشخصية بأداة الاستبيان، حيث تكونت عينة الدراسة من (850) مبحوث من جميع ألوية محافظة معان.

أظهرت الدراسة أن محافظة معان تمتلك مقومات تنموية عديدة تتمثل في الثروات الطبيعية، والسياحية الهائلة، والاتساع المكاني الكبير الذي يشكل ما نسبته (37%) من مساحة المملكة، وأظهرت الدراسة أن المحافظة تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية تتمحور حول الفقر، وقلة كفاءة الخدمات العامة، وأن من أهم البرامج التنموية التي يقترحها السكان لحل مشاكلهم: برنامج القروض والمنح الحكومية (71.8%)، برنامج تطوير الخدمات العامة (66.4%)، وبرنامج التنمية الزراعية والحيوانية (61.5%)، وبرنامج التعليم والتدريب المهني (44.4%)، وبرنامج التنمية الصناعية (38.8%)، وبرنامج التنمية السياحية (37.1%)، وأظهرت الدراسة أن اتجاهات السكان كانت متوسطة بالنسبة للآثار التنموية للمشاريع المنفذة في المحافظة.

وقد أوصت الدراسة باستغلال الموارد الطبيعية في المحافظة وخاصة المعادن المكتشفة، وإجراء المزيد من الدراسات الاستكشافية لها، وتشجيع نمو مراكز الألوية في المحافظة، ودعم برامج التنمية المقترحة حسب أولوياتها لدى السكان.

Abstract

The Development in Ma'an Governorate: *Status quo* and prospects

Hussain al-Ja'faari
Mu'tah University, 2010

The aim of this study is to analyze and evaluate the current development setting in the governorate of Ma'an. It aims at identifying social and economic problems facing the inhabitants and the developmental programs that the people suggest to improve their living conditions.

In order to achieve these goals; the study used social field survey through personal interviews using the questionnaire. The studied sample consists of 850 persons, chosen from all districts.

The study concludes that Ma'an Governorate has various developmental constituents such as natural and tourist resources and the spatial expansion represents (37%) of the total size of Jordan. The study shows that Ma'an faces economic and social problems related to the poverty, unemployment and lack of services. Inhabitants suggest the following program to help in solving these obstacles: (71.8%) of the sample suggests governmental loan and endowments, (66.4%) propose developing the public services, (61.4%) recommended developing the sector of agricultural and animal husbandry, (44.4%) education and vocational training, 38.8% industrial development program, (37.1%) tourism development program, it has been elucidated that people directions with regard to the effects of the implemented developmental projects to be in average.

This study recommends to ideally exploit the natural resources available in the governorate of Ma'an, conducting more field explorations and to concentrate development plans on districts and small population assemblages within the governorate. Furthermore, it proposes to develop the infrastructure and social services in the district of Petra, and to support and devise developmental programs and plans in agricultural and industrial sectors.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام (1945) مخلفةً وراءها دماراً هائلاً في الدول المتقدمة، وبعد توالي حصول معظم الدول النامية على استقلالها السياسي في أعقاب تلك الفترة، حظيت قضايا التنمية بالاهتمام العالمي الكبير، فقد أصبحت من أهم موضوعات البحث والدراسة خصوصاً في الدول النامية، حيث تم الكشف عن مدى التخلف الاقتصادي والاجتماعي الكبيرين الذي تعيشه تلك الدول، فبالنظر إلى التاريخ نجد أن الدول المستعمرة كانت حريصة دوماً على أن تبقى هذه الدول تابعة لها من خلال جعلها أسواقاً لمنتجاتها ومصادراً لمواردها الأولية التي تحتاجها مصانعها، بمعنى أنه تم توجيه اقتصاديات الدول النامية لخدمة اقتصاديات الدول المتقدمة، مما جعل غالبية الدول النامية تعاني من تخلف في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

وأمام ذلك كان من الطبيعي أن تتبنى الدول النامية محاولات تنموية معتمدة على التخطيط الاستراتيجي تتجه فيها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل ما لديها من الإمكانات والطاقات البشرية والطبيعية بهدف تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة إنهاء حالة التبعية للدول المستعمرة، وفي ذلك يصدق تعبير "هوفمان" في كتابه "عالم بلا فاقة" حين يقول "إن تعرضك للمجاعة في وقت لا يتوفر فيه الغذاء شيء، ولكن تعرُّضك وتعرُّض أولادك للجوع في الوقت الذي تعرف فيه أن الطعام في متناول اليد شيء آخر" (الدماني، 1995).

في ضوء ما سبق نجد عندما نشخص الحالة التنموية للأردن أن هذا البلد قد أدرك ضرورة الاعتماد على الذات بشكل رئيسي كغيره من الدول النامية في ظل النسيج العالمي المتنامي بحراك بالغ التعقيد لمواجهة مختلف التحديات بأشكالها المختلفة في مرحلة مبكرة من استقلاله السياسي، وذلك بتبنيه للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الذي هدف بشكل عام إلى استغلال المصادر المحلية، وتطوير الخدمات

الضرورية، والوصول إلى توزيع أمثل للسكان، وتطوير قدرات المواطن لزيادة طاقاته الإنتاجية بتوفير التعليم والتدريب والتأهيل الضروري خاصة مع ما يتفق وحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن يمكن القول هنا أنه على الرغم من أن خطط التنمية قد حققت بعض التحولات والتغيرات في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التقليدي، إلاَّ أنَّ هناك إجماعاً من مختلف الباحثين والهيئات بأن تلك الخطط قد غاب عنها الالتزام بأسلوب التنمية المتكامل الذي يأخذ بالاعتبار مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في البنيان الاقتصادي للدولة (عريقات، 2002)، وهذا ما عانت منه بشكل خاص منطقة الدراسة الحالية -محافظة معان- وإقليم الجنوب الذي تنتمي إليه عموماً.

2.1 مشكلة الدراسة:

تُعَد منطقة الدراسة من مناطق البادية الجنوبية في الأردن التي تعاني من ضعف الاهتمام الحكومي بها، خاصة في العقود الماضية لمسيرة التنمية في الأردن؛ وذلك نظراً لبعدها المكاني وقلة المردود الاقتصادي لمواردها، مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان بشكل عام. ففي دراسة البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي المطبقة على الأردن عام (1997) لحساب خط الفقر باستخدام بيانات نفقات ودخل الأسرة لنفس العام مع تعديل للأسعار حسب التضخم، تم اعتماد معدل خط الفقر بحوالي (313.5) دينار للفرد في العام، وعند تطبيق هذا المعدل على محافظة معان وجد أن خط الفقر للأسرة في المحافظة قد بلغ (180) ديناراً، وبالتالي تبين من الدراسة أن ما نسبته (38.5%) من الأسر في محافظة معان تحت خط الفقر (تقل دخولها عن 180 دينار شهرياً) تتوزع على ألوية المحافظة (لواء قصبة معان، ولواء الحسينية، ولواء البتراء، ولواء الشوبك) بنسب متفاوتة هي على الترتيب (39.9%، و46.4%، و35.3%، و30.8%)، حيث يظهر أعلاها في لواء الحسينية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البنك الدولي، 1997).

وبناءً عليه تأتي هذه الدراسة لوضع الحلول التي يمكن من خلالهـا معالجـة مشاكل السكان الاقتصادية والاجتماعية ضمن منطقة الدراسة في ضـوء اعتمادهـا مبدأ تنمية المجتمع المحلي بأسلوب المشاركة المجتمعية العادلة.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على الموارد الطبيعية، والبشرية المتاحة في منطقة الدراسة.
2. حصر وتحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين في منطقـة الدراسة.
3. تحديد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبل التنمية في منطقـة الدراسة.
4. التعرف على الاتجاهات العامة للسكان المحليين حول الدور التنموي للمشـاريع المنفذة في منطقة الدراسة.
5. التعرف على البرامج التنموية التي يقترحها السكان المحليين لتحسين أوضـاعهم المعيشية في منطقة الدراسة.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. ندرة الدراسات الجغرافية التي تناولت منطقة الدراسة بشكل عام.
2. أهمية موضوع مجال الدراسة وهو المجال التنموي الذي يشكل الدعامة الرئيسة لتقدم المجتمعات.
3. إن هذه الدراسة تعد ذات أهمية لصانعي القرار وللباحثين المختصين في التنمية الريفية، فهي تركز على التعريف بالموارد الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة، وأوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية فيها، إضافة لتعريفهـا بالمشـكلات المختلفة التي تواجه هؤلاء السكان، والحلول التي يقترحونها لتحسين أوضاعهم المعيشية.

4. السعي لتغطية الأردن بدراسات تتعلق بالتنمية الجغرافية خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، لما للدراسات الجغرافية من أهمية كبيرة في التخطيط التنموي.

5.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي أهم الموارد الطبيعية والبشرية التي يمكن الاستفادة منها في دفع مسيرة التنمية في منطقة الدراسة؟
2. ما هي تأثيرات الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين على التنمية في منطقة الدراسة؟
3. ما هي أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق مسيرة التنمية في منطقة الدراسة؟
4. ما مدى مساهمة المشاريع التنموية التي نفذت في منطقة الدراسة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين؟
5. ما هي البرامج التنموية التي يفضلها السكان المحليين لتحقيق تنمية شاملة في منطقة الدراسة؟

6.1 الخصائص الطبيعية في منطقة الدراسة:

1.6.1 الموقع والمساحة:

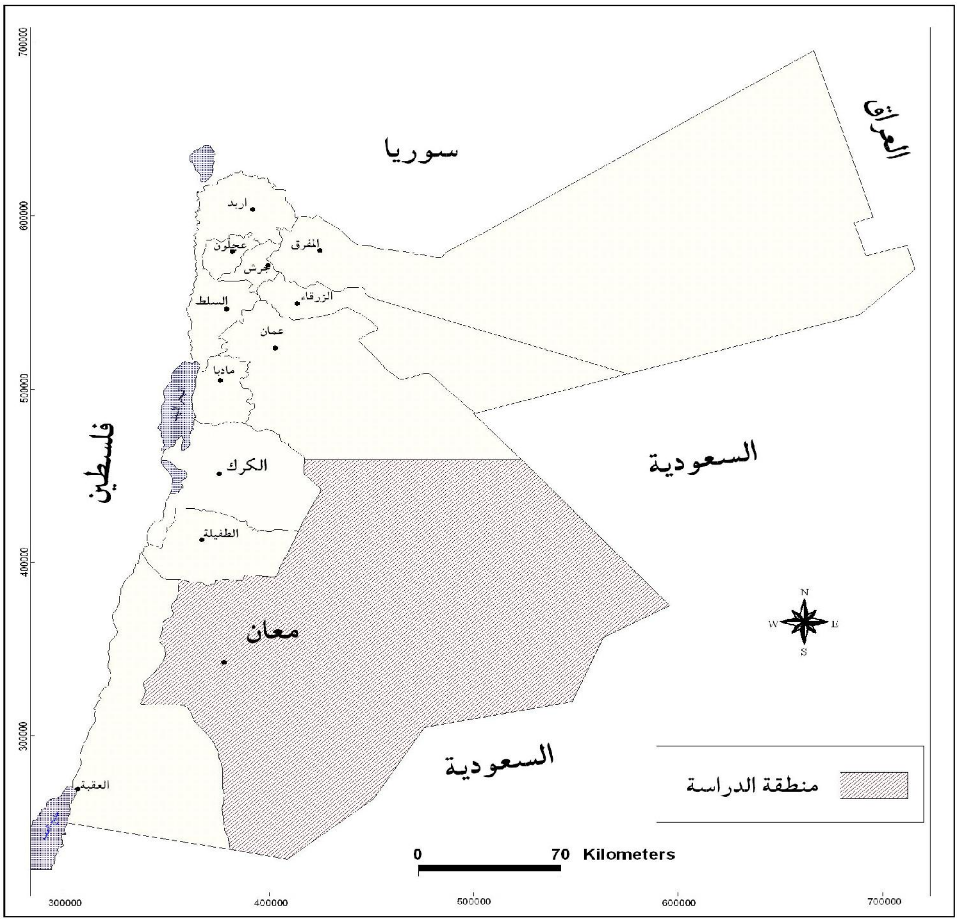
تقع محافظة معان في الجزء الجنوبي من المملكة الأردنية الهاشمية بين خطي الطول (35˚27َ و 35˚32َ) شرقاً،وخطي عرض (31˚27َ و 30˚30َ) شمالاً على بعد حوالي (210 كم) جنوب العاصمة عمان، ويتراوح ارتفاعها فوق سطح البحر من (650م) إلى (1600م).

تبلغ مساحة المحافظة حوالي (32832 كم^2) أو ما نسبته (36.98%) من المساحة الكلية للمملكة، يحدها شمالاً محافظة الطفيلة، وجنوباً محافظة العقبة والمملكة العربية السعودية، أما من الجهة الغربية فيحدها وادي عربة، في حين

تحدها شرقاً المملكة العربية السعودية (بلدية معان الكبرى، 2009)، كما هو موضح في الشكل (1).

الشكل (1)

خارطة موقع منطقة الدراسة في الأردن

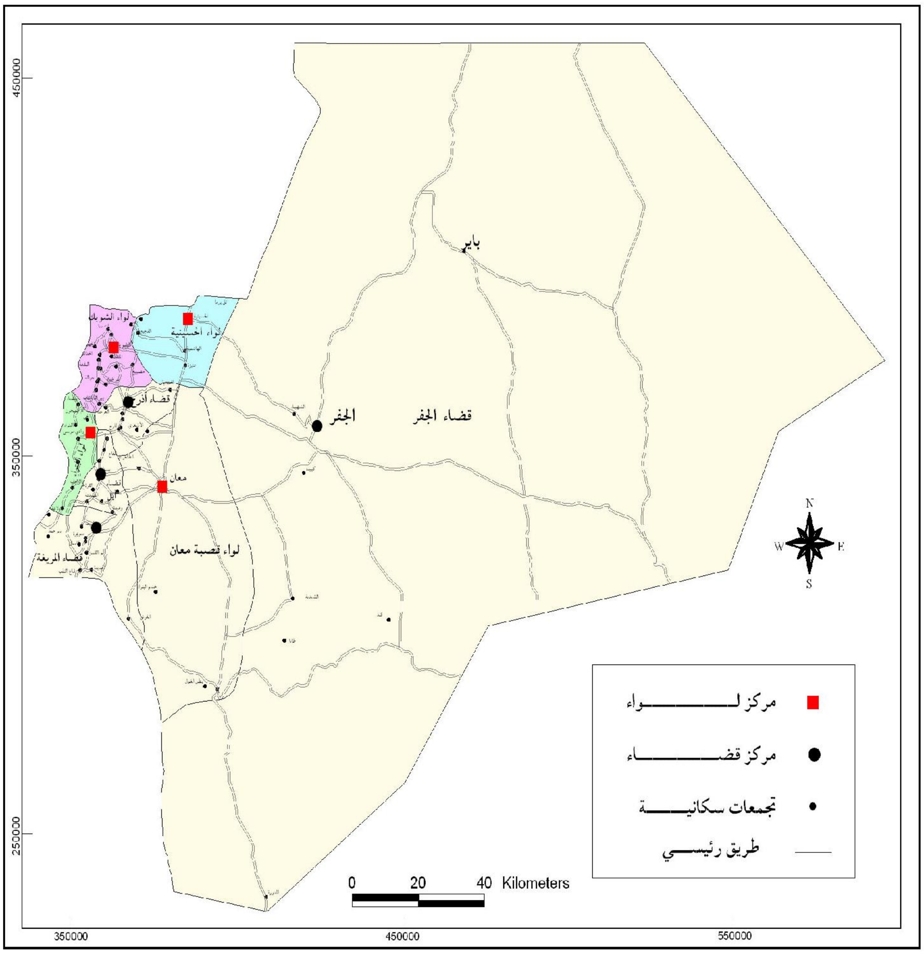


المصدر: المركز الجغرافي الملكي، 2009.

وتتألف المحافظة إدارياً من أربعة ألوية هي: (لواءقصـــبة معـــان ، ولـــواء البتراء، ولواء الشوبك، ولواء الحسينية)، وأربعة أقضية هي: (قضاء الجفر، وقضاء أذرح، وقضاء المريغة، وقضاء أيل)، أكبرها مساحة هو قضاء الجفر (بلدية معـــان الكبرى، 2009)، كما هو موضح في الشكل (2).

الشكل (2)

خارطة التقسيمات الإدارية في منطقة الدراسة



المصدر: المركز الجغرافي الملكي، 2009.

2.6.1 مظاهر السطح (سلطة المصادر الطبيعية، 2009):

تتميز محافظة معان بتنوعها التضاريسي النسبي، حيث ينقسم السطح الطبيعي إلى وحدتين طبيعيتين هما:

1. الصحراء: حيث تشكل حوالي (95%) من مساحة المحافظة، وهي تقع إلى شرق المرتفعات الجبلية، ويغلب على صخورها الحجر الرملي، ويوجد فيها أودية عميقة يصل عمق بعضها إلى حوالي (1300 م).
2. الجبال: حيث تبرز في المحافظة سلسلة جبال الشراة التي تمتد على مسافة تقرب من (150 كم) ابتداءً من رأس النقب حتى الطفيلة، ويوجد في هذه السلسلة

العديد من القمم التي يزيد ارتفاعها عن (1700 م) مثل قمة مبروك والجويزات ورجم تلة الجماعة.

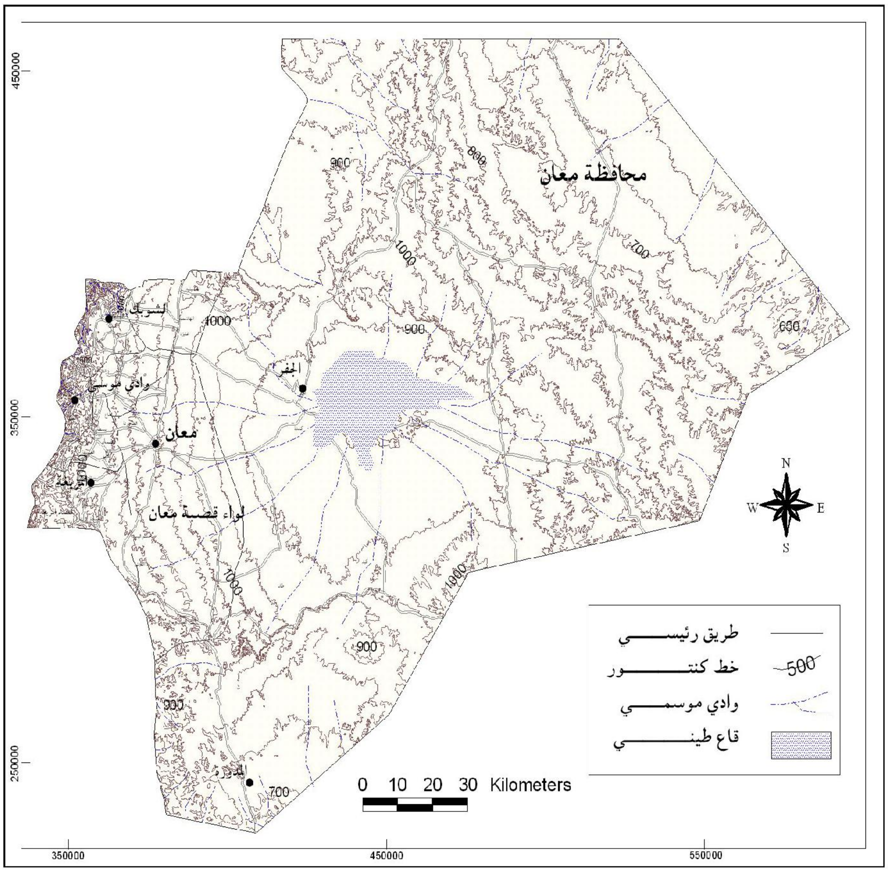
ويظهر في الشكل (3) الخارطة الطبوغرافية لمحافظة معان، التي يمكن من خلالها استخلاص عدد من الجوانب التي تؤثر على التنمية فيها:

1. المناسيب (الارتفاع عن سطح الأرض): وهي تؤثر على المناخ حيث تقل درجات الحرارة وتزيد كميات الأمطار بالاتجاه غرباً نحو مناطق المرتفعات الجبلية التي يتراوح معدل ارتفاعها ما بين (1000م– 1600م)، وبالمقابل تزيد درجات الحرارة وتتناقص كميات الأمطار بالاتجاه شرقاً نحو المناطق الصحراوية التي لا يزيد معدل ارتفاعها عن (650م)، كما تؤثر المناسيب على إمكانية الاستغلال، حيث تشكل المناطق المرتفعة في الاتجاه الغربي عائقاً في وجه الاستغلال الأمثل للأرض خاصة لأغراض السكن، إلاَّ أنَّها ملائمة في معظم مواقعها لإقامة المشاريع الزراعية نظراً لخصوبة التربة ووفرة المياه الجوفية، أما بالنسبة للمناطق المنبسطة في الاتجاه الشرقي فهي ملائمة لأغراض السكن وإقامة المشاريع الصناعية والتجارية، ولكنها غير ملائمة في معظم مواقعها لإقامة المشاريع الزراعية نظراً لانتشار التربة الصحراوية.
2. انحدار الأرض: وهو يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على اقتصاديات استغلال الأراضي من حيث تحديد إمكانية الوصول إليها وإمكانيات إقامة المشاريع التنموية فيها، حيث تعتبر المناطق الجبلية في غرب المحافظة التي يزيد معدل انحدارها عن (20%) من المناطق شديدة التضرس والوعرة غير الصالحة للتنمية، في حين لا تمثل المناطق الجبلية للاتجاه نفسه التي يتراوح معدل انحدارها ما بين (5%-12%) مشكلة كبيرة أمام المشاريع التنموية، وخاصة الزراعية منها ولكنها بطبيعة الحال تحتاج إلى تكلفة عالية، أما المناطق التي تقل فيها نسبة الانحدار عن (5%)، فهي التي لا تشكل مشكلة أو عائق أمام الاستغلال وتظهر هذه الانحدارات بشكل واضح في المناطق السهلية في شرق المحافظة، وفي بعض المواقع الغربية في لوائي الشوبك والبتراء.

3. اتجاه السفوح: حيث أن الارتفاعات مع الانحدار تعمل على تشكيل أوجه سطح الأرض في الاتجاهات المختلفة (شرق، وغرب، وجنوب، وشمال) وذلك بتكاملها مع حركة الرياح والإشعاع الشمسي داخل المحافظة، إذ تحدد هذه العوامل كيفية استغلال المناطق الجبلية في المشاريع التنموية المختلفة خاصة الزراعية منها.

الشكل (3)

الخارطة الطبوغرافية لمحافظة معان



المصدر: المركز الجغرافي الملكي، 2009.

3.6.1 المناخ:

تتشكل المنظومة المناخية من تداخل عدد من العناصر لتكوِّن معاً مناخ المنطقة، وتتمثل هذه العناصر في درجات الحرارة، والرطوبة النسبية، والرياح والعواصف، والأمطار والسيول، والإشعاع الشمسي، التي يمثل تفاعلها الضابط

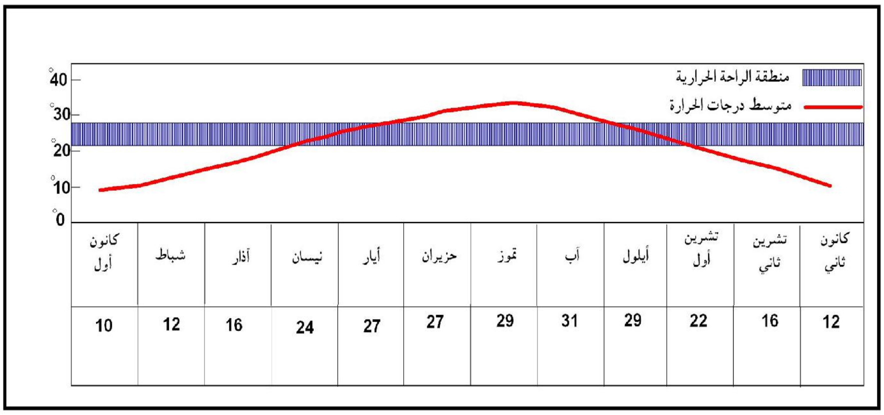
الطبيعي الأول لعمليات التنمية، حيث يمكن أن يؤثر المناخ وحده أو بالاشتراك مع الخصائص الطبيعية للمكان على الكثير من خصائص المنطقة خاصة تواجد الأنشطة وظهور التجمعات ونموها. وفي ضوء هذا الاعتبار تم تناول مناخ منطقة الدراسة، الذي يقع ضمن نطاق المناخ الصحراوي في المناطق الشرقية حيث البيئة الصحراوية، ومناخ إقليم البحر المتوسط في المناطق الغربية حيث بيئة المرتفعات الجبلية، إذ يمكن إيضاح عناصر المناخ الرئيسة التي ترتبط بها عمليات التنمية في منطقة الدراسة كما يلي (دائرة الأرصاد الجوية، 2009):

1.3.6.1 درجات الحرارة:

يصل متوسط درجة الحرارة في فصل الصيف في المناطق الشرقية إلى (36) درجة مئوية بينما يصل المتوسط نفسه إلى (28) درجة مئوية في المناطق الغربية، وفي فصل الشتاء ينخفض متوسط درجة الحرارة في المناطق الشرقية إلى أربع درجات مئوية، وينخفض إلى درجتين مئويتين في المناطق الغربية، وبالنظر إلى علاقة متوسط درجات الحرارة على مدار العام بدرجات الراحة الحرارية للإنسان (20-27) درجة مئوية كما هو موضح في الشكل (4)، نجد أنه لا يوجد تفاوت كبير بينها.

الشكل (4)

متوسط درجات الحرارة الشهري في مدينة معان ونطاق الراحة الحرارية



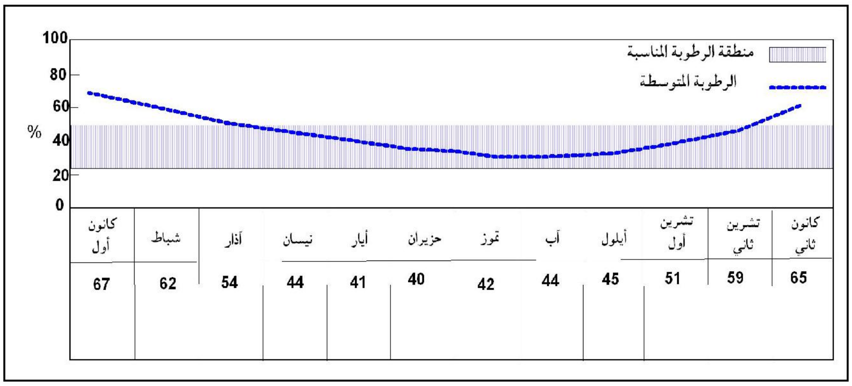
المصدر: دائرة الأرصاد الجوية، 2009، عمل الباحث.

2.3.6.1 درجات الرطوبة النسبية:

ترتبط الرطوبة النسبية بدرجات الحرارة، فمع ارتفاع درجات الرطوبة في ظل وجود درجة حرارة أعلى من مستوى الراحة الحرارية للإنسان (أكبر من 27 درجة مئوية)، فإن الإحساس بالرطوبة يكون له تأثير سلبي كبير على الإنسان، وفي الوقت نفسه إذا زادت درجة الحرارة عن مستوى الراحة الحرارية للإنسان في ظل درجة رطوبة منخفضة فإن ذلك يقلل من التأثير السلبي لدرجة الحرارة، وبالنظر إلى الشكل (5) نجد أن نطاق الرطوبة النسبية المناسبة يقع إلى حد كبير مع هذا النطاق.

الشكل (5)

متوسط الرطوبة النسبية الشهري في مدينة معان



المصدر: دائرة الأرصاد الجوية، 2009، عمل الباحث.

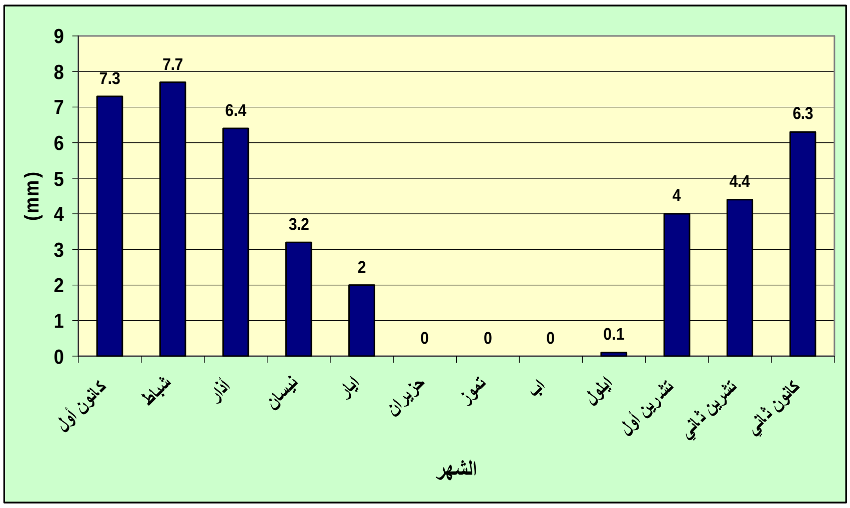
3.3.6.1 الأمطار:

تتفاوت كميات الأمطار في محافظة معان تبعاً للاختلاف في المناسيب، حيث لا تزيد عن (100 ملم) سنوياً في المناطق الشرقية التي تتصف بالبيئة الصحراوية وانبساط السطح، في حين أنها تزيد عن (300 ملم) سنوياً في المناطق المرتفعة غرب المحافظة، فهي تصل في مناطق جبال الشراة الغربية من (250 ملم- 350 ملم)، وأقل من (150 ملم) في المناطق الهامشية، وأقل من (100 ملم) في المناطق الصحراوية. ويظهر الشكل (6) متوسط كميات الأمطار الشهرية الهاطلة على مدينة

معان والتي تتصف بندرتها و تذبذبهما ينعكس سلبا على المشاريع التنموية المختلفة وخاصة الزراعية منها.

الشكل (6)

متوسط كميات الأمطار الشهري في مدينة معان



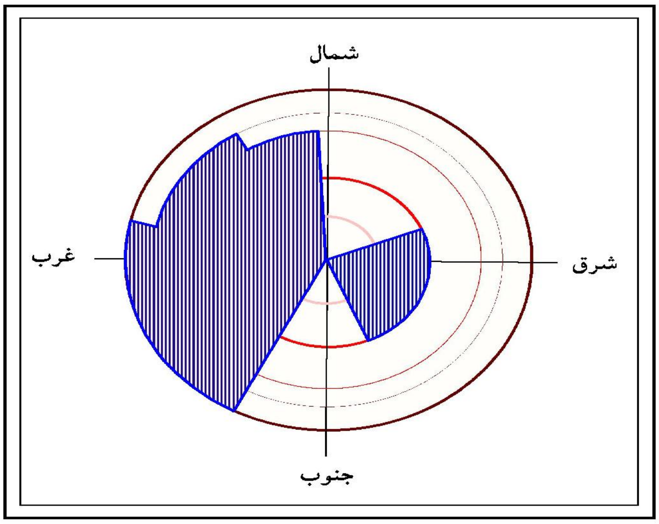
المصدر: دائرة الأرصاد الجوية، 2009، عمل الباحث.

4.3.6.1 الرياح:

تُعد الرياح من العناصر المهمة في المنظومة المناخية لأي منطقة، إذ تقلل من الإحساس بدرجات الحرارة المرتفعة تبعا لاتجاه حركتها، وتتصف منطقة الدراسة بسيادة الرياح الغربية والشمالية الغربية خلال معظم فترات السنة، مما يعكس التأثير الإيجابي لهذه الرياح على عمليات التنمية في منطقة الدراسة خاصة لأغراض توليد الطاقة الكهربائية. ويظهر الشكل (7) متوسط اتجاه الرياح الشهري السائد في مدينة معان من الشمال الحقيقي، ويظهر الشكل (8) متوسط سرعة الرياح الشهري في مدينة معان، حيث نلاحظ انخفاض سرعة الرياح في شهري أيلول وتشرين أول.

الشكل (7)

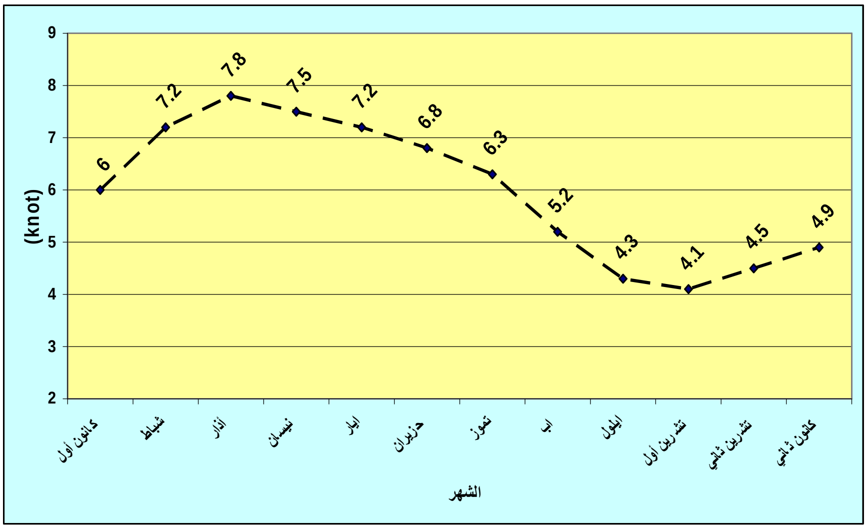
متوسط اتجاه الرياح الشهري في مدينة معان



المصدر: دائرة الأرصاد الجوية، 2009، عمل الباحث.

الشكل (8)

متوسط سرعة الرياح الشهري في مدينة معان



المصدر: دائرة الأرصاد الجوية، 2009، عمل الباحث.

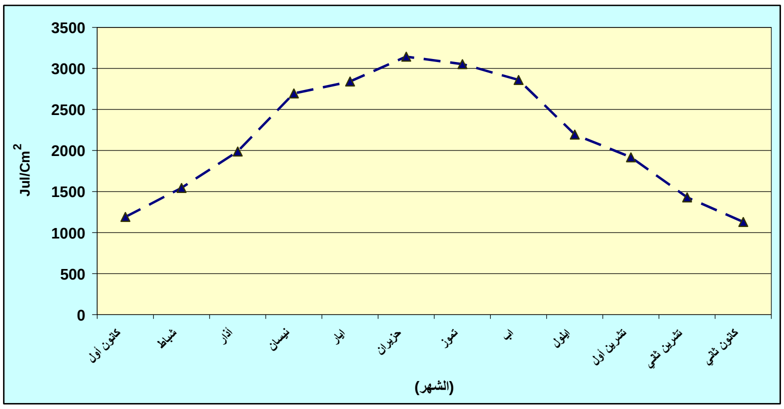
5.3.6.1 الإشعاع الشمسي:

يظهر في الشكل (9) المعدل اليومي للإشعاع الشمسي (جول/ سم^2) لمنطقة الدراسة، حيث يوفر الإشعاع الشمسي فيها كافة الطاقة اللازمة للعمليات الحيوية

والبيولوجية، إذ يتراوح معدل الإشعاع الشمسي في منطقة الدراسة ما بين (1100-3100 جول/سم^2).

الشكل (9)

معدل الإشعاع الشمسي الشهري في مدينة معان



المصدر: دائرة الأرصاد الجوية، 2009، عمل الباحث.

6.3.6.1 تأثير المناخ على تشكيل البيئة الاجتماعية والاقتصادية في المحافظة:

لا يمكن القول أن مناخ محافظة معان شديد الحرارة، أو شديد البرودة بحيث يكون له تأثير حاد وقاطع على أنشطة الإنسان، وبالتالي يجعله محدد قوي لعملية التنمية، ولكن من ناحية أخرى يمكن القول أن المناخ في محافظة معان قد يكون سبب في عدم وجود موارد مائية ورعوية كافية بالمنطقة، فكمية الأمطار لا تسمح بإقامة أنشطة زراعية في مناطق المحافظة الشرقية والجنوبية، إلا أنه في الوقت نفسه يؤثر إيجاباًعلى المناطق الغربية في المحافظة لمناسبة درجات الحرارة ، والأمطار، والرطوبة النسبية، والسطوع الشمسي، والرياح، في إقامة المشاريع التنموية خاصة السياحية والزراعية.

4.6.1 التربة والتركيب الجيولوجي (سلطة المصادر الطبيعية، 2009):

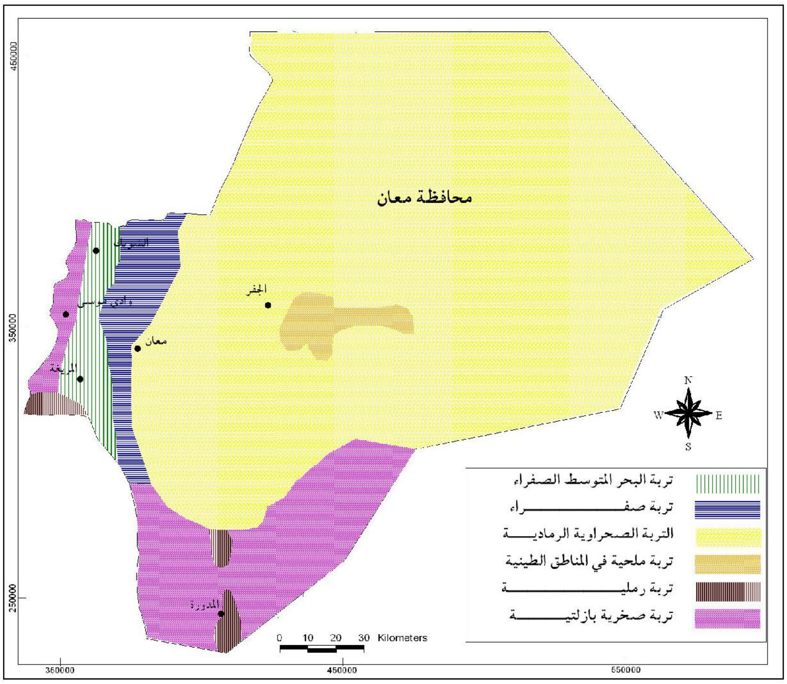
تؤثر التربة بشكل كبير على البيئة الحية على سطح الأرض ، إذ تحدد إمكانيات المنطقة من حيث استغلال المكان للزراعة، أو الرعي، أو التعمير، وتعد التربة في منطقة الدراسة فقيرة من حيث خصائصها الطبيعية، خاصة في المناطق

الشرقية والجنوبية نظراً لقلة الأمطار التي تؤدي إلى زيادة ملوحة التربة وبالتالي عدم ملائمتها للزراعة. ويظهر الشكل (10) توزيع أنواع التُرَب في محافظة معان، حيث تنتشر تربة البحر المتوسط الصفراء في المناطق المرتفعة في مناطق الشوبك والمريغة وشرق وادي موسى، كما تنتشر التربة الرملية في مناطق متفرقة في جنوب وجنوب غرب المحافظة، وتنتشر التربة الصفراء في المناطق الشرقية والوسطى من المحافظة.

وينتشر في منطقة الدراسة عدد من التراكيب الجيولوجية، ففي المنطقة الغربية والجنوبية تنتشر تراكيب حقبة الحياة القديمة، وفي المناطق الشرقية تنتشر تراكيب حقبة الحياة المتوسطة، وفي وسط المحافظة تنتشر تراكيب حقبة الحياة الحديثة، وقد ساهمت هذه التراكيب في تكوين عدد من الخامات مثل الجبس والحجر الجيري، إضافة إلى الجرانيت الذي يستخدم في البناء.

الشكل (10)

خارطة توزيع أنواع التُرَب في محافظة معان



المصدر: سلطة المصادر الطبيعية، 2009، عمل الباحث.

5.6.1 الأقاليم الجغرافية:

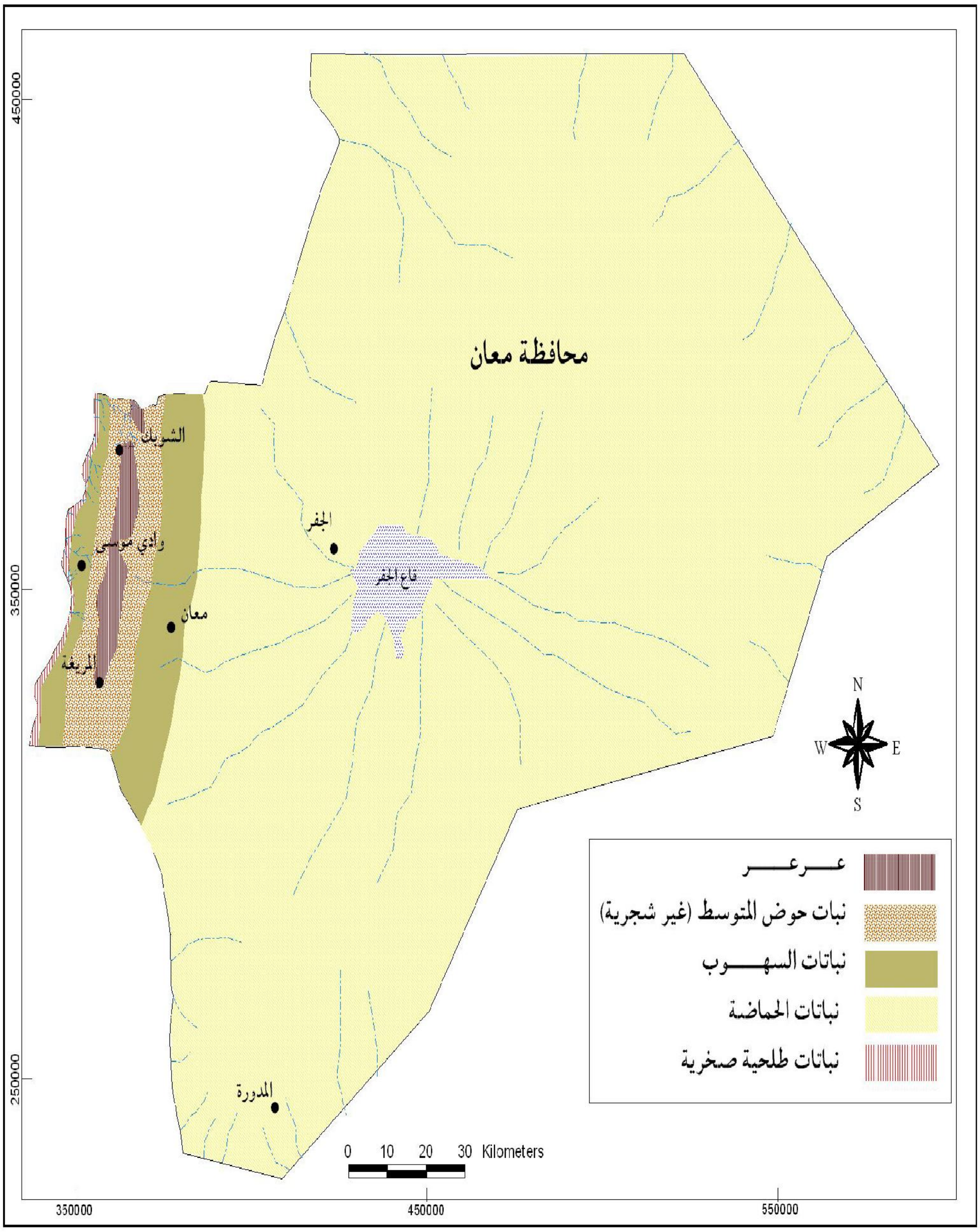
يشكل ضابط الإقليم الجغرافي عاملاً مهماً في انتشار الإنسان على سطح الأرض، وبالتالي ممارسته لأوجه النشاط المختلفة، وتتميز منطقة الدراسة بوجود ثلاثة أقاليم جغرافية حيوية تمتد بشكل عرضي، وبالرغم من انعدام المسافات الشاسعة التي تفصل بين هذه الأقاليم إلاَّ أنَّها تمثل امتداداً طبيعياً للمنطقة بشكل عام وهذه الأقاليم هي (سلطة المصادر الطبيعية، 2009):

1. إقليم منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط: الذي يتمثل بالمرتفعات الشرقية من المملكة حيث يمتد من شمال الأردن حول مناطق إربد، وعجلون باتجاه الجنوب، ويتخلل سلسلة الجبال هذه عدد من الأودية التي تمتد من الشرق نحو الغرب أهمها وادي الموجب، ووادي الحسا، وبالنسبة لمحافظة معان فإن هذا الإقليم يمتد من سلسلة جبال الشوبك شمالاً مروراً بوادي موسى وجبال البتراء وحتى رأس النقب جنوباً، وتتراوح معدلات الأمطار بشكل عام ضمن هذا الإقليم ما بين (250 ملم- 350 ملم) سنوياً.
2. الإقليم الإيراني الطوراني: يشكل هذا الإقليم حزاماً يحيط بالمساحة الصغيرة من إقليم البحر المتوسط حول الشوبك والبتراء، يمتاز هذا الإقليم بمعدلات أمطار تتراوح ما بين (150 ملم- 250 ملم) سنويا على ارتفاعات ما بين (800م-1000م)، وينتهي هذا الإقليم في منطقة رأس النقب حيث يبدأ تأثير الإقليم الصحراوي العربي.
3. الإقليم الصحراوي العربي: يمتد هذا الإقليم من منطقة مدينة معان غرباً حتى الحدود السعودية جنوباً وشرقاًويمتد نحو الشمال ليبلغ محافظة العاصمة ، يشكل الإقليم الصحراوي العربي القسم الأكبر من مساحة المملكة بشكل عام ومن مساحة محافظة معان بشكل خاص، ويمتاز بفقر تربته ، حيث تتألف من الحماد، والتربة الملحية والرملية، وترب القيعان، وفي بعض المناطق تغطي التربة صخور بركانية صغيرة الحجم أو حجارة صوانيه أو كثبان رملية، لا تزيد كمية الأمطار في هذا الإقليم عن (100 ملم) سنوياً لذلك تنتشر شجيرات متفرقة من الشيح والقيصوم في الوديان، إضافة إلى نباتات حولية أخرى.

ويظهر الشكل (11) توزيع النباتات الطبيعية في منطقة الدراسة التـــي تتســـم بندرتها. وعدم انتظام توزيعها المكاني.

الشكل (11)

خارطة توزيع النباتات الطبيعية في محافظة معان



المصدر: سلطة المصادر الطبيعية، 2009، عمل الباحث.

6.6.1 الموارد المعدنية:

تشكل الثروة المعدنية العمود الفقري للعمليــة التنمويــة ضــمن أي منطقــة جغرافية، وتعد منطقة الدراسة مستودعاً للموارد المعدنية، حيث نلاحظ هذا الأمــر عن طريق التوزيع الجغرافي لأهم الصناعات الاستخراجية والثروات غير المستغلة داخلها، ومن أهم المعادن الموجودة فيها كما يظهرها الشكل (12) ما يلــي (ســلطة المصادر الطبيعية، 2009):

1. المعادن المستغلة:

أ. الفوسفات: يُعد هذا الخام المورد الطبيعي الأول في الأردن، وهو عبــارة عــن مجموعة الصخور التي تتركب من معادن الفرنكولايت والأباتيت والكولوفــان، ($Ca_5 (po_4)_3 (F.OH.CL)$)، حيث يوجد الفسفور متحداً مع عناصــر الكالســيوم والأكسجين على شكل فوسفات الكالسيوم الثلاثي، كما يدخل في تركيبه الكيميائي عناصر الفلور، والكلور، والحديد، والألمنيوم، يتواجد هذا الخــام فــي منطقــة الشيدية بكميات كبيرة جداً، إذ تقدر كمية الاحتياطي بحوالي (1.5) مليار طــن متري، وتقدر كمية الإنتاج السنوي بحوالي (970) ألف طن، يستعمل الفوسفات في كثير من الصناعات أبرزها الأسمدة الكيماوية حيث أن نسبة (P_2O_2) تتراوح ما بين (15%– 20%).

ب. الرمل الزجاجي: هو عبارة عن صخور رملية مفككة نوعاً ما ذات نقاوة عالية، حيث تتراوح نسبة السيليكا به ما بــين (95.98% - 98%)، ونســبة أكاســيد الألومينا ما بين (0.6% - 3.15%)، ونسبة أكاسيد الحديد ما بين (0.07% - 0.24%)، لذلك يستخدم في صناعة الزجاج والكريستال، وبالنسبة لأماكن تواجدهُ فهو يتمركز في أسفل منحدر رأس النقب حول الحميمة وقصــبة معــان ووادي السيق والشراة، حيث تقدّر الكميات الموجودة بما يزيد عن (10) بليــون طــن متري.

ج. الكاولين: هو عبارة عن اسم تجاري يستعمل لوصــف الصلصــال الأبــيض المكون أساساً من الكاولينايت ($AL_2Si_2O_5 (OH)_4$)، تتواجد خاماته في منــاطق المدورة وبطن الغول ودبيدب وحصوة ، يقدر الاحتياطي في منطقتي المــدورة

وبطن الغول بحوالي (9.5) بليون طن متري، أما منطقتي دبيدب وحصوة فيقدر الاحتياطي فيها بحوالي (973) مليون طن متري، وتظهر التحاليل الكيميائية أن نسب أكسيد الألومينا والسيليكا والحديد تتراوح على الترتيب ما بين (12.94% - 29.27%)، و(44.74% - 78.88%)، و(1.15% - 11.04%) لـــــذلك يستخدم خام الكاوؤلين في عدد من الصناعات مثل الخزف والإسمنت وكمــواد مالئة في صناعة الورق والدهان.

د. الحجر الجيري: يتواجد في مواقع عدة ضمن محافظـــة معـــان هـــي الســـطح والجزيرة، والجرادنة، وعقيقه، والجثة، ووهيدة، وحماجم، والحسينية، يمتاز هذا الحجر بقوة صلابته وقلة نسبة امتصاصه للماء حيث تظهر التحاليل الكيميائيـــة ارتفاعاً في نسبة السيليكا ونسبة أكسيد الحديد، لذلك يستخدم كحجر بناء ورخـــام وحصمة في مجال الإنشاءات، تبلغ الطاقة الإنتاجية للمقالع في محافظـــة معـــان منه حوالي (600) ألف م^3 سنوياً، كما يبلغ الاحتياطي منه حوالي (234) مليون طن متري.

2. المعادن غير المستغلة:

أ. الزركون: هو عبارة عن أحد المعادن الإضافية في الصخور الاندفاعية الناريـــة وبالذات الصخور البلوتونية الغنية بالصوديوم، يتألف هذا الخام مـــن ســـيليكات الزركونيوم (Zrsio4) والهافنيوم (HF)، بالإضافة إلى بعض العناصـــر المشـــعة مثل اليورانيوم والثوريوم، وتظهر التحاليل الكيميائية (ICP) أن نسبة الزركـــون تتراوح ما بين (0.84% - 3.09%)، يتواجد هذا الخـــام فـــي منطقـــة وادي المزارب ضمن لوحتي أم سهم ودبيدب، ويقدر الاحتياطي منـــه بحـــوالي (96) ألف طن متري، وبالنسبة لمجالات استخدامه فيمكن أن يـــدخل فـــي صـــناعات الدهان، وبناء هياكل المفاعلات النووية، وحاويات ناقلات الوقود النووي، وكذلك في صناعة معاجين الأسنان، وفي صقل العدسات.

ب. الدولومايت: هو عبارة عن مركب خليط لكربونـــات الكالســـيوم والمغنيســـيوم ($CaMg(CO_3)_2$) تصل فيه نسبة أكسيد الكالسيوم حـــوالي (30.4%)، ونســـبة أكسيد المغنيسيوم حوالي (21.8%)، لذا يمكن استخدامه في صـــناعة الزجـــاج

والإسمنت والعوازل الحرارية، وبالنسبة لمناطق تواجد هذا الخام فإنه يتمركز في منطقة رأس النقب بكميات غير مقدرة.

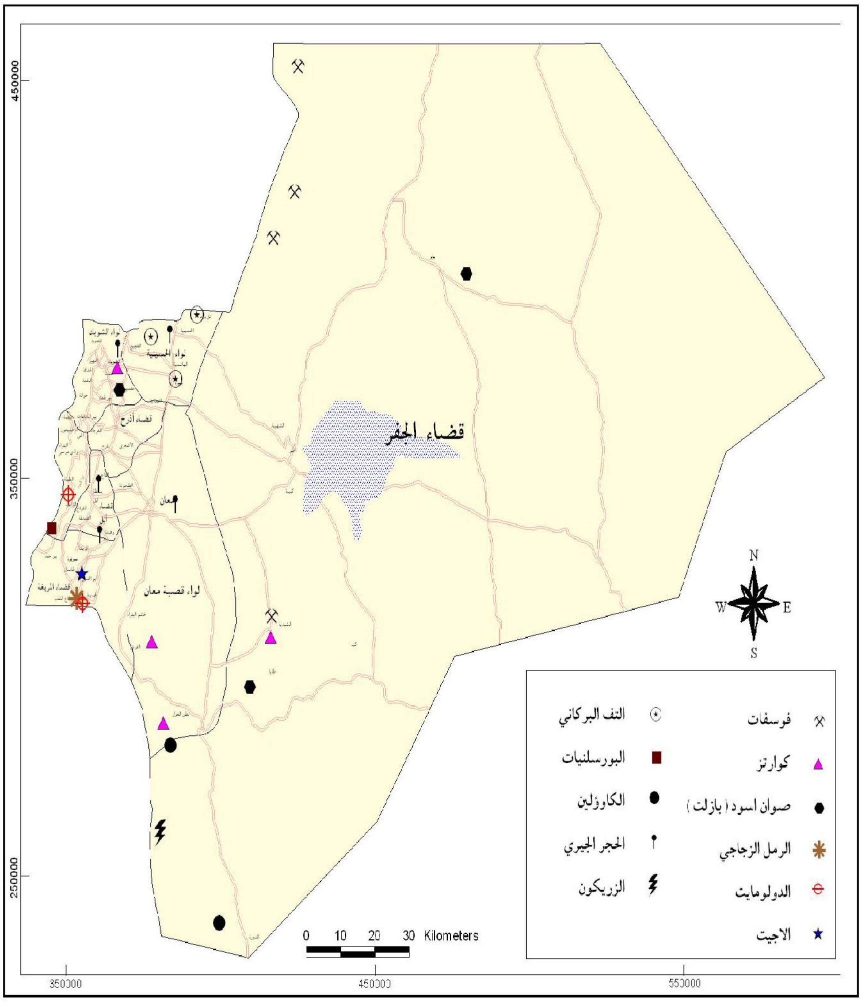
ج. التف البركاني: هو عبارة عن صخر ينتج عن تجمع وترسيب الأجسام الصلبة والمتطايرة التي تقذفها البراكين إلى مسافات مختلفة من فوهاتها، حيث تتراوح حجم حباتها من (4 ملم – 32 ملم)، وهي ذات مسامية عالية، خفيفة الوزن نسبياً، قليلة التماسك، هشة، تتمتع بمساحة سطح عالية جداً، يتواجد هذا الخام في مناطق تواجد البراكين وأهمها تل بورما، وجبل الدجانية، وجبل عنيزا، حيث قدر الاحتياطي فيها بحوالي (500)مليون طن متري ، وبالنسبة لمجالات استخدامه فيمكن أن يدخل في صناعة المواد العازلة،والصوف الصخري ، والإسمنت (البورتلاندي والبوزولاني)، والخرسانة الخفيفة.

د. البورسيلانايت: هو عبارة عن صخور سيليكية عالية المسامية، تتكون من حبيبات السيليكا الناعمة جداً من منشأ عضوي، وكميات متفاوتة من الكوارتز والمعادن الطينية والكربونية إضافة إلى المتحجرات، يتواجد هذا الخام في منطقة دلاغة بكميات غير مقدرة حيث يتوضعفي الطبقات القريبة من السطح ، ويتكشف على الطريق المؤدية إلى وادي عربة حيث تتراوح سماكة الغطاء الصخري فوق طبقات البورسيلانايت ما بين (5 م - 20 م)، وبالنسبة لمجالات استخدامه فيمكن أن يدخل في صناعات الدهانات، وصناعة المركبات الكيميائية.

هـ. الأحجار شبه الكريمة: ومنها الكوارتز المدفّن والحلبي الذي يتواجد في مناطق شرق الشيدية والشوبك بكميات غير مقدرة، والأجيت المتواجد في منطقة رأس النقب بكميات غير مقدرة أيضاً.

الشكل (12)

خارطة توزيع الموارد المعدنية في محافظة معان



المصدر: سلطة المصادر الطبيعية، 2009، عمل الباحث.

7.6.1 مصادر المياه:

تشتمل أهم الموارد المائية في منطقة الدراسة على ما يلي:

1. الجريان السطحي: وتمثله الأودية موسمية الجريان والتي تنتهي بالتخزين في سدّي الجردانة وباير (سدود ترابية) بسعة تخزينية مقدارها (6.5) مليون متر مكعب.
2. المياه الجوفية: حيث يوضح الجدول (1) أن هذه المياه يتم استخراجها بواسطة آبار الضخ التي يصل عددها إلى (60) بئر ضمن المحطات التابعة لها بكمية

إنتاجية تبلغ حوالي (2321 م^3/ساعة)، تستخدم لأغراض التزويد المائي لمختلف التجمعات السكانية في محافظة معان (مديرية مياه محافظة معان، 2009).

الجدول (1)

المحطات والآبار والكمية المنتجة ومناطق التزويد في محافظة معان

اسم المحطة	عدد الآبار التابعة لها	الكمية المنتجة (م^3 / ساعة)	المناطق التي يتم تزويد المياه بها
محطة الطاحونة	11	410	مدينة معان
محطة الفجيج	2	100	لواء الحسينية
محطة المريغة	2	85	قضاء المريغة
محطة الشوبك	7	172	لواء الشوبك
محطة القاع	7	317	لواء البتراء/ قضائي أيل وأذرح
محطة الجثة	6	382	لواء البتراء/ قضائي أيل وأذرح
محطة الجفر	1	50	قضاء الجفر
محطة المدورة	1	45	قضاء المدورة
محطة المدورة الحدودية	1	15	منطقة الحدود
محطة آبار العرجا	3	80	منطقة المحمدية/ المشاريع الزراعية
محطة مزرعة الأعلاف	10	350	منطقة المحمدية
محطة آبار تل برما	2	70	المشاريع الزراعية
محطة أوهيدة	1	30	المشروع الزراعي
محطة الفرش	1	40	مشرب للبدو
محطة آبار الطاقة الشمسية (الجفر)	2	85	مشرب للبدو
محطة الجفر	3	90	المشروع الزراعي

المصدر: مديرية مياه محافظة معان، 2009.

7.1 الإدارة المحلية والخدمات في منطقة الدراسة:

1.7.1 الإدارية المحلية:

يوجد في المحافظة سبعة مجالس بلدية بعد أن تم دمج (21) مجلساً قروياً وبقي ثلاثة مجالس قروية، ونظراً لأهمية مدينة البتراء والمناطق المجاورة لها تم في عام (1995) تأسيس مجلس تنظيم إقليم البتراء، ويضم الإقليم ست مناطق رئيسية هي: وادي موسى، والطيبة، والراجف، وأم صيحون، ودلاغة، والبيضاء، (بلدية معان الكبرى، 2009).

2.7.1 الخدمات:

تعد الخدمات من المتطلبات الرئيسة للتنمية، حيث تؤثر في مسار الحياة اليومي للسكان، فهي تسهم بجزء كبير في تحسين حالة السكان الاقتصادية والاجتماعية، وتعاني محافظة معان من نقص الكفاءة في نوعية الخدمات العامة التي تتمثل في الخدمات التعليمية، والصحية، والاجتماعية، على الرغم من تعددها وكثافتها، ويظهر الشكل (13) توزع الخدمات في المحافظة حسب الأهمية النسبية للواء، ومن أهم هذه الخدمات ما يلي:

1. **الخدمات الصحية**: يوجد في محافظة معان مستشفيان حكوميان ، الأول هو مستشفى معان الحكومي ويوجد في وسط مدينة معان، أما الثاني فهو مستشفى الملكة رانيا ويوجد في لواء البتراء على طريق الطيبة، أما بالنسبة للمراكز الصحية فهي تشمل (51) تجمعاً سكانياً من خلال ثلاثة مراكز صحية شاملة (مركز معان، ومركز الشوبك، ومركز وادي موسى) و(18) مركز صحي أولي، و(23) مركزاً فرعياً موزعة على قرى المحافظة، إضافة إلى مركزين طبيين عسكريين شاملين في مدينة معان ولواء الشوبك (مديرية صحة محافظة معان، 2009).
2. **الخدمات التربوية والتعليمية**: يوجد في المحافظة (183) مدرسة تغطي معظم التجمعات السكانية منها (51) مدرسة ثانوية للذكور والإناث، و(128) مدرسة أساسية للذكور والإناث و(4) مدارس عسكرية، يتوزع عليها حوالي (25606) طالباً وطالبة في مراحل التعليم المدرسي كافة (مديرية تربية محافظة معان، 2009). أما بالنسبة للتعليم العالي فتضم المحافظة ثلاث مؤسسات أكاديمية هي: جامعة الحسين بن طلال، وكلية معان، وكلية الشوبك، التي يبلغ أعداد الطلبة فيها على الترتيب (6738، و621، و121) طالباً وطالبة (وزارة التعليم العالي، 2009).
3. **خدمات البنية التحتية**تبلغ أطوال الطرق الداخلية في المحافظة كما يلي : الطرق الرئيسية (495 كم)، والطرق الثانوية (358 كم)، والطرق الفرعية

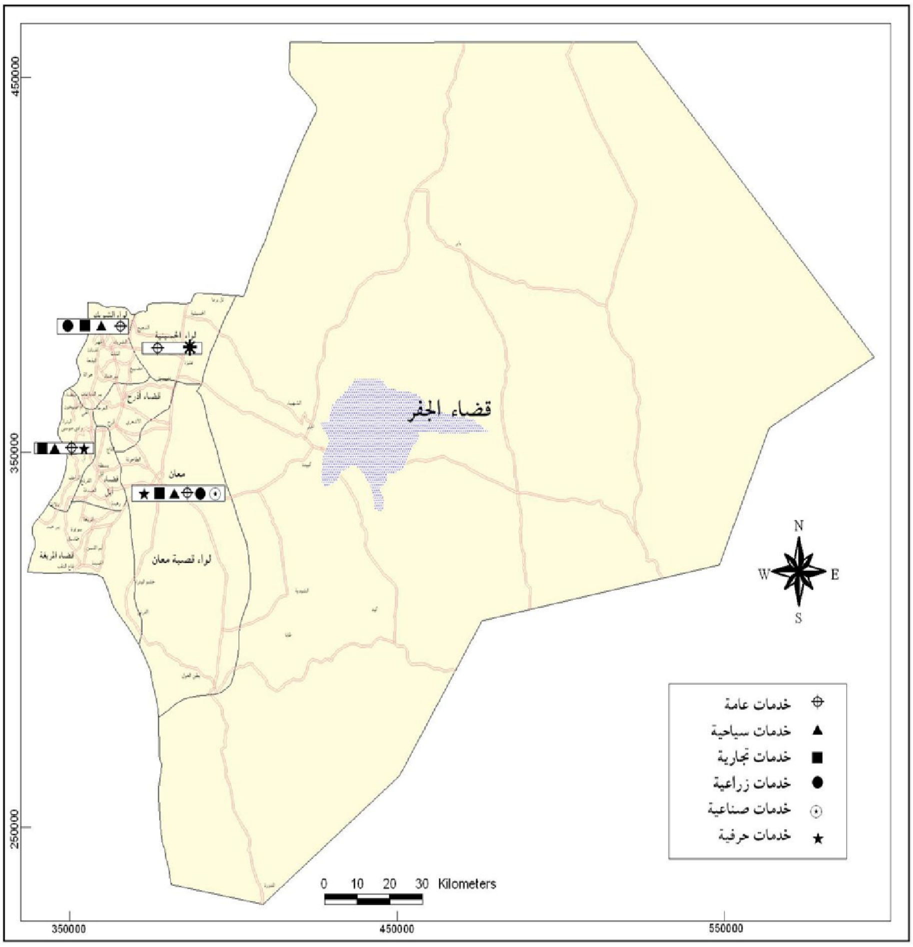
(313 كم)، والطرق الزراعية (328 كم)، في حين تبلغ أطوال الطرق الخارجية (580 كم).

أما بالنسبة لخدمات المياه والكهرباء فهي تصل إلى معظم التجمعات السكانية، حيث تبلغ نسبة المنازل المغطاة فيها حوالي (94%) (محافظة معان، 2009).

4. **الخدمات الزراعية**: تقدم الخدمات الزراعية للمواطنين في محافظة معان على شقيها النباتي والحيواني من خلال مديرية زراعة معان، التي تتبع لها مناطق (مدينة معان، وقضاء المريغة، وقضاء الجفر)، ومديرية إقليم الشراة الزراعي التي تتبع لها مناطق (لواء الشوبك، ولواء البتراء، ولواء الحسينية، وقضاء أذرح، وقضاء أيل) (وزارة الزراعة، 2009).

الشكل (13)

خارطة توزيع الخدمات في محافظة معان

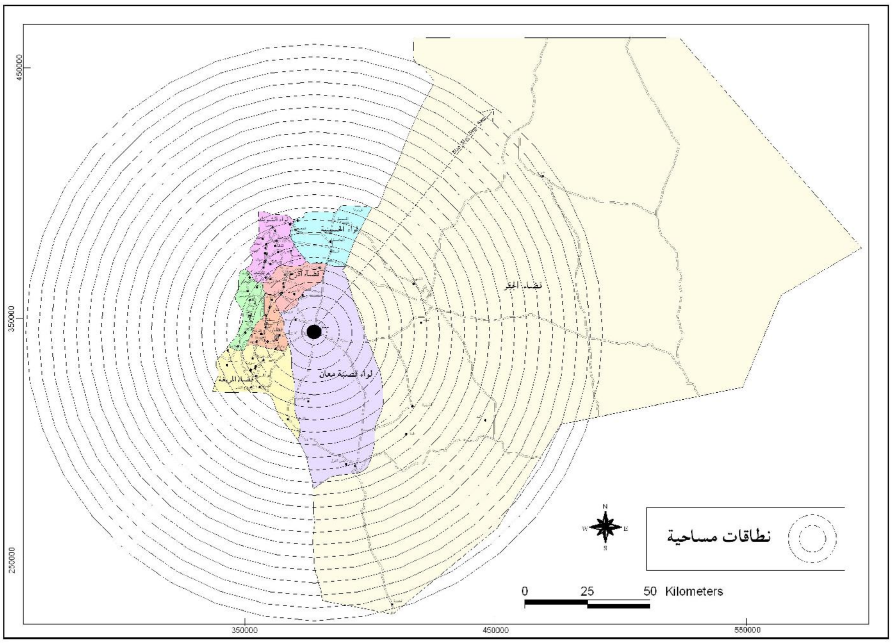


المصدر: بلدية معان الكبرى، 2009، عمل الباحث.

وبالإضافة إلى نقص كفاءة الخدمات، تعاني المحافظة أيضاً من سوء التوزيع المكاني لهذه الخدمات، حيث يلاحظ بأن هذه الخدمات متركزة بشكل أكبر وأوسع في مدينة معان، مما يعني أن الخدمات منتشرة في مختلف المناطق لكن بشكل اقل، ويظهر الشكل (14) التباعد المكاني بين مركز المحافظة (مدينة معان) ومختلف المناطق داخل المحافظة، إذ تبلغ المسافة بين مدينة معان وباقي التجمعات السكانية (قضاء أذرح، وقضاء أيل، وقضاء المريغة، وقضاء الجفر) ضمن لواء قصبة معان على الترتيب (30كم، و20كم، و45كم، و115كم)، في حين تبلغ المسافة بين مدينة معان وباقي الألوية: (لواء الشوبك، ولواء البتراء، ولواء الحسينية) على الترتيب (50كم، و35كم، و55كم)، مما يعكس تأثيراً سلبياً على التنمية الشاملة والمتكاملة داخل المحافظة.

الشكل (14)

خارطة التباعد المكاني بين مدينة معان وباقي التجمعات في المحافظة



المصدر: بلدية معان الكبرى، 2009، عمل الباحث.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 مفهوم تنمية المجتمع المحلي:

إن قضية التنمية من أهم قضايا العالم في العصر الحالي، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، فقد طرحت هذه القضية نفسها على الفكر العالمي بخبرائه وعلمائه وسياساته (الجوهري وآخرون، 1999)، لتأخذ بعد ذلك أبعاداً جدلية على الساحة الدولية، ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل اكتسبت التنمية خلال كل منها معنى ومفهوماً محدداً، وفيما يلي عرض لهذه المراحل (عبد الحي، 2006):

أ. المرحلة الأولى:

التنمية نمو اقتصادي: حيث ساد هذا الاتجاه في الستينات، "العقد التنموي الأول" كوصف لحالة التقدم الاقتصادي من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات التي تصف أو تشير إلى حالة الدول المتقدمة، فخلال تلك الفترة فسر مفهوم التنمية على انه مستويات للنمو الاقتصادي تتحدد من خلال مجموعة من المؤشرات التي تصف وتقيس حالة النمو، لذا أصبح هدف التنمية هو رفع دخول الفقراء.

ب. المرحلة الثانية:

التنمية عملية مجتمعية محورها الإنسان: ويطلق على هذه المرحلة " العقد التنموي الثاني" ولقد سادت خلال السبعينات، حيث أصبح ينظر إلى التنمية على أنها لا يمكن أن تكون حالة إستكاتيكية يتم التعامل معها من خلال مؤشرات كمية اقتصادية، فالمؤشرات لا تشير إلى التنمية وإنما تشير إلى مظاهر للتنمية، فالتنمية عملية وليست مؤشرات قد تكون نتيجة نمو بلا تنمية، ولذلك في هذه المرحلة أصبح ينظر إلى التعليم لا مجرد تعليم تجريدي بل تعليم للمواطنة وبذلك انتشر مفهوم التعليم المستمر.

ج. المرحلة الثالثة:

التنمية تخلص من التبعية: وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات، حيث ظهر مجموعة من المفكرين حاولوا تفسير فشل بعض المحاولات التنموية التي تبنتها دول العالم الثالث، وقد توصلوا إلى أن أسباب ذلك الفشل تكمن في تقسيم العمل في النظام العالمي، فالعالم ينقسم إلى دول هامشية "العالم الثالث" ودول متقدمة، أو دول تابعة ودول متبوعة، حيث ترتب على ذلك أن عائد كل تنمية في الدول التابعة يذهب حقيقة إلى الدول المتبوعة، وقد تبين في النهاية لهؤلاء المفكرين أن كسر هذه الحلقة يتطلب نظاماً اقتصادياً عالمياً جديداً يكفل استمرار تنمية حقيقية في دول العالم الثالث، وهذا ما أدى بدوره إلى بروز مفهوم متكامل للتنمية في العقد الثالث للتنمية يتضمن توفير الحاجات الإنسانية وتحقيق المشاركة الاجتماعية إلى جانب الحاجة إلى نظام عالمي يضمن التعاون ويحقق السلام ويعطي أولوية للدول الفقيرة، وقد تطور التعليم ليساير ذلك الاتجاه.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن التنمية تطورت مستوياتها واتجاهاتها خلال مراحل تطور مفهومها، فقد أصبحت تستهدف المستوى الدولي والإقليمي وعلى صعيد آخر تستهدف المستوى القومي للدولة ككل والمجتمع المحلي بداخلها (عبد اللطيف، 2007)، وبناءً على توجهات الدراسة الحالية، سيتم تحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي والارتباطات المتعلقة به من خلال بعض الأطروحات التي تناولها الأدب النظري كما يلي:

لقد ظهر المفهوم لأول مرة في إطار الأمم المتحدة عام (1950) كأساس مبدئي تمحور حول البعد الاقتصادي (عبد الله، 2006)، لتتعدد المحاولات بعد ذلك لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي، وكان أولها تلك التي صدرت عن مؤتمرات وهيئات دولية، فقد عرفت الأمم المتحدة في عام (1956) تنمية المجتمع المحلي بأنها "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، التي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير" (United Nations, 1963).

ثم عرفت المفهوم في عام (1963) بأنه "العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها" (United Nations, 1963).

جاء بعد ذلك تعريف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية عام (1992) لتنمية المجتمع المحلي بأنه " عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع المحليعلى تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ ،حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجمعية والفردية والتعرف على مشاكل حياتهم الجمعية، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة لسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات، وتنفيذ هذه الخططمعتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن ، واستكمال هذه الموارد إذا لزم الأمر، عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي" (عبد الله، 1996).

ولم يقتصر الأمر في التعريف بتنمية المجتمع المحلي على جهود المؤتمرات والهيئات الدولية أو الوطنية وحدها، بل ساهمت العديد من الجهود الفردية بنصيب وافر في تحديد هذا المفهوم.

ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال أهم هذه المحاولات في:

يعرف روس (Ross, 1955) تنمية المجتمع المحلي بأنها "العمليات التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف، ثم القيام بعمل إزائها، وبواسطة هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن في المجتمع".

وقد عرّف دنهام (Danham, 1970) تنمية المجتمع المحلي بأنها "نشاط منظم لتحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق التكامل الاجتماعي، وذلك من خلال الجهود الذاتية لأهالي المجتمع".

ويعرف باتن (Batten, 1972) تنمية المجتمع المحلي بأنها "تلك العملية التي يمكن من خلالها قيام أهالي المجتمعات الصغيرة بمناقشة حاجاتهم ورسم الخطط المشتركة لإشباعها".

كما عرف كندوكا (Khinduka, 1999) تنمية المجتمع المحلي بأنها "تلك التي تشتمل على عملية مركبة، وبرنامج ذو أغراض عدة فهي كعملية تهدف إلى أن تعلم الناس وتحثهم على المساعدة الذاتية، وأن تنمي قادة محليين إيجابيين، وأن تضع في أذهان الريفيين روح الشعور بالمواطنة،وفي أذهان الحضريين روح الشعور بالمدنية، وأن تدعم الديمقراطية لدى القاعدة العريضة من المواطنين في المجتمع؛ وهي كبرنامج ذو أغراض متعددة نجد أنها تشمل في المجتمعات الريفية الزراعية، الري، والصناعات الريفية، والتعليم، والصحة، والإسكان، والرفاهية، والشباب، وبرامج المرأة، والعمالة، والتعاونيات، وتدريب قادة القرية. أما تنمية المجتمع الحضري فتشتمل على نفس الأنشطة ولكن بشكل أوسع".

وقد تعددت المحاولات العربية لتحديد المفهوم،حيث يعرفه شوقي عام (1989) بأنه "مجموعة العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسات عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه العمليات" (عبد اللطيف، 2007).

ويعرفها حسن عام (1992) بأنها "كمدخل تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع، والاعتماد على الجهود المحلية، والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع" (الجوهري وآخرون، 1999).

وعرفها (صابر، 1996) على أنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، تقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة

التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية به إن لم يكن ذلك الوعي قائماً، أو بتنظيمه إن كان موجوداً، ثم بالمشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في المستويات الممكنة.

كما عرفها (الحنيطي، 2010) على أنَّها "مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير مرغوب في المجتمع المحلي، نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع المحلي وموارده المتاحة، وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية".

من خلال استعرض التعريفات السابقة لتنمية المجتمع المحلي ، يمكن أن نستخلص الملاحظات التالية:

1. أن المجتمع المحلي عبارة عن منطقة جغرافية محددة تعيش عليها جماعات اجتماعية ترتبط مع بعضها بعلاقات مباشرة تقوم من خلالها بوظائف وأنشطة عديدة.
2. تشتمل تنمية المجتمع المحلي على عدد من الأبعاد، لا نستطيع أن نفصل أحدها عن غيرها من الأبعاد الأخرى : (الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية)، فهي تتشابك وتتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق التنمية المحلية المتوازنة، التي تعنى بتعديل ظروف الحياة بشكل أفضل داخل نطاقها.
3. تتخذ برامج تنمية المجتمع من الجهود الذاتية أي المساهمة الشعبية، إستراتيجية أساسية لتنمية الموارد المتاحة بالمجتمع أو التي يمكن إتاحتها عن طريق المشاركة الحكومية.
4. يتحقق من خلال عمليات تنمية المجتمع المحلي الخروج بقيادات مجتمعية تمتلك الخبرة والمعرفة إلى جانب العائد المادي الملموس الذي يسهم في تحقيق رفاهية المجتمع.

ويرى الباحث في النهاية أنه يمكن تعريف تنمية المجتمع المحلي إجرائياً بما يناسب الدراسة بأنها "عملية تغيير تقدمي شامل ومقصود يصيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بأوجهها المختلفة، تقوم على التخطيط العلمي السليم

والمشاركة الشعبية والحكومية بهدف الوصول إلى تطوير بنية المجتمع وتحقيق رفاهيته".

2.1.2 خصائص تنمية المجتمع المحلي:

يمكن أن نحدد خصائص تنمية المجتمع المحلي بما يلي (عبد الله، 2006):

1. تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل سكان المجتمع وليس بجماعة أو فئة من الناس، ومع ذلك ليس بالضرورة أن يشارك كل سكان المجتمع في المشروعات والبرامج المجتمعية.
2. تركز تنمية المجتمع على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته وليس على جانب معين منه أو التركيز على مشكلات بعينها فقط.
3. تقوم تنمية المجتمع على فلسفة الجهود الذاتية.
4. تتطلب تنمية المجتمع ضرورة توافر المساعدات الفنية والمادية التي تكون في الغالب على شكل (عاملين، ومعدات، ومعونات مالية، واستشارات فنية....) وذلك من خلال الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية سواء داخل الدولة أو خارجها.
5. تتطلب تنمية المجتمع بالضرورة تعاون النظم المختلفة، ولذلك تتضمن محاولة كاملة لجعل الخدمات ذات فائدة أكثر، وذلك عن طريق معاونة التخصصات المختلفة في المجتمع.
6. تنمية المجتمع عملية تعليمية، لا تهتم بإنجاز المشروعات التي يحتاج إليها المجتمع فحسب ولكنها تهتم بصورة أكبر بتعليم الناس خطوات إنجازها حتى يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم دون مساعدات من الجهات المسؤولة.
7. أن تنمية المجتمع تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل فهي لا تتم بطريقة عشوائية.
8. يجب أن تقوم برامج تنمية المجتمع على أساس الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها سكان المجتمع، ولا يجب أن يفرض عليهم برامج من خارج

المجتمع، فتنمية المجتمع تتمسك بمبدأ حق تقرير المصير، فهي أساساً تعتمد على الديمقراطية في فلسفتها.

3.1.2 أهداف تنمية المجتمع المحلي (عبد الحي، 2006):

إن تحديد أهداف تنمية المجتمع المحلي من الأمور الهامة بالنسبة للمخططين لهُ لذلك يمكن إجمال أهداف تنمية المجتمع المحلي بما يلي:

1. تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي، ثم المساهمة الفعلية من جانب المجتمعات المحلية في التقدم القومي.
2. سد احتياجات السكان من الخدمات، وهو الدافع إلى عملية التنمية.
3. زيادة قدرات وخبرات وكفاءات ومعارف الأفراد عن طريق التدريب في المجتمع المحلي والبيئة التي تدور فيها عملية التنمية.
4. إعداد وتنشئة القادة والرواد في المجتمع المحلي.

5تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية ، مثل معرفة الفرد بحقوقه وواجباته وشعوره بأن سلوكه سوف يؤثر ويتأثر بما يتم في المجتمع من تنمية.

6. العمل على الوصول إلى اتفاق الرأي العام لأفراد المجتمع، وخلق نوع من التفاهم العام.

4.1.2 نماذج تنمية المجتمع المحلي (خاطر، 1999):

يُصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاث نماذج رئيسية هي:

أولاً: النموذج التكاملي: يتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة (الحضرية، والريفية، والصحراوية)، أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على

المستويين القطاعي والجغرافي، التي تحقق أيضاً التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة، والجهود الشعبية المستثارة، ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات للتنمية داخل المجتمعات المحلية التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية.

ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات الفرعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة. كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية الصادرة عن إدارة التنمية، وتوافر قدر من اللامركزية في اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

ثانياً: النموذج التكيفي: يتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق عن المستوى المركزي في حين يقع الخلاف بينهما في أن هذا النموذج لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

وقد تلجأ كثير من الدول خاصة عقب استقلالها إلى هذا النوع من النماذج نظراً لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات، ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً: نموذج المشروع: يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة، ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين، إلا أنه يتفق مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض.

ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجاً تجريبياً أو استطلاعياً، يطبق على المستوى القومي، إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية.

5.1.2 مستويات المشاركة في تنمية المجتمع المحلي (بطرس، 1978):

إن مشاركة السكان في التنمية المحلية تتعدد وتتباين من دولة لأخرى، ومن مجتمع إلى آخر وفقاً لفرص المشاركة المتاحة للمواطنين والإيكولوجية الإدارية لمنظمات التنمية، وقد حدد مختصين التنمية مستويات تلك المشاركة بما يلي:

1. التمثيل في السلطات المحلية: يعد التمثيل في السلطات المحلية من أهم وسائل تنظيم المواطنين للمشاركة في التنمية،حيث أنها تضطلع بتفاصيل ا لتنمية ومراحلها المختلفة، فضلاً عن انتشارها في جميع الوحدات المحلية الريفية والحضرية، وقيام بنائها على أساس ديمقراطي، وإن كانت محدودية عضوية هذه المجالس المحلية يؤثر على حجم المشاركين فيها.
2. عضوية تنظيمات تنمية المجتمع المحلي: تمثل تنظيمات المجتمع المحلي إحدى أنماط المشاركة غير المباشرة التي تضطلع بجميع مراحل عملية التنمية التي تدخل في نطاق اختصاصها فضلاً عن أن هذه التنظيمات تنتشر بكثرة في الريف ويمكنها أن تسهم بدور فعال في تنظيم جهود المواطنين في التنمية الريفية، ومن أمثلتها (الجمعيات التعاونية الزراعية، والأندية الريفية، والتنظيمات السياسية... الخ).

6.1.2 نظريات التنمية:

يذهب الاقتصاديون القدامى والمحدثون في حديثهم عن التنمية إلى تحديد بعض النظريات أو الاتجاهات العامة التي تعطي معنى أو مؤشراً محدداً بدرجة ما لعملية التنمية، وإذا كانت النظريات التي سيتم عرضها في التنمية تتسم كلها بالطابع الاقتصادي، فلعل ذلك يرجع إلى أن الغالبية العظمى من الكتاب ينظرون إلى التنمية باعتبارها عملية اقتصادية في جوهرها، وعلى ذلك فسوف يعرض الباحث، ولكن باختصار شديد -لمجرد العرض وليس الدراسة- إلى أهم النظريات التي عالجت مفهوم التنمية وهي كما يلي:

أولاً: النظرية الوظيفية للتنمية: يعتقد "رايت ميلز" صاحب هذه النظرية أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا وظيفة للأرض، ورأس المال، والعمل، حيث يعتبر

رأس المال رصيداً لناتج عمل سابق، أو تراكماً سابقاً لـه.بينما يعتبر العمل والأرض عنصرين أساسيين للإنتاج. ويعتقد أن الثروة تزداد عندما تسهم الأرض وكذلك رأس المال في زيادة الإنتاج بمعدل سرعة يفوق سرعة قوة العمل (البنا، 1996).

ثانياً: النظرية الكنزية: قدم "كينز" في هذه النظرية عنصراً جديداً، له أهميته الاقتصادية في التنمية الاقتصادية وهو "الطلب الفعال" ومعناه أنه إذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية فإن ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية ويؤدي كل هذا إلى زيادة في حجم التوظيف في المجتمع، وتحدد نقطة الطلب الفعال – في نظر كينز – عند تلاقي منحنى العرض الكلي (عبد الحي، 2006).

ثالثاً: نظرية مراحل النمو الاقتصادي: قسم "رستو" صاحب هذه النظرية مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية هي:

1. مرحلة المجتمع التقليدي الذي يرتكز إنتاجه المحدود على الوسائل البدائية.
2. مرحلة ما قبل الانطلاق حيث تتضح فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
3. مرحلة الانطلاق وتتميز بالقضاء على معوقات النمو.
4. مرحلة النضج وتتميز بفترة طويلة من النمو المطرد وبزيادة معدل الاستثمار.
5. مرحلة الاستهلاك الكبيرويتم فيها التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية ، وبالتالي دخول المجتمع عصر الاستهلاك الوفير، حيث ترتفع الدخول الحقيقية للأفراد.

وتعتبر كل مرحلة معياراً قائماً بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادي عند الدول المختلفة، فالدولة التي تضعها مظاهر حياتها الخاصة والعامة في أي من المرحلتين الأولى أو الثانية تعتبر دولة متخلفة اقتصادياً، أما الدولة التي تضعها مظاهر حياتها في المرحلة الثالثة فهي دولة في مركز اقتصادي وسط، أما الدولة التي تضعها مظاهر حياتها في إحدى المرحلتين الرابعة أو الخامسة فهي دولة متقدمة اقتصادياً (Rostow, 1961).

رابعاً: نظرية الدفعة القوية: قدم عالم الاقتصاد "روزدان" في مقال نُشر لهُ عام (1943) الخطوط العريضة لهذه النظرية، وتقوم استراتيجية "الدفعة القوية" على أساس دعوة الدول إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية من إقامتها، في حين أن كلاً منها على انفراد لم يكن يملك مثل هذه الجدوى.

خامساً: نظرية النمو المتوازن: حيث أجرى "نيركسه" صاحب هذه النظرية تعديلاً على نظرية الدفعة القوية،وكان ذلك سبباً في تسميتها بالنمو المتوازن ، وتركز هذه النظرية على تنمية جميع القطاعات الاقتصادية دون تمييز بحيث تنمو هذه القطاعات المختلفة بمعدل يتواءم واحتياجات الطلب الكلي، وتفترض أن الدول النامية تبدأ من نقطة الصفر، كما أنها تركز أيضاً على مشكلة الطلب على رأس المال. وتعزى هذه الإستراتيجية القائمة على التنمية الشاملة إلى الأهمية التكاملية للقطاعات التي يشكل كل قطاع منها سوقاً لناتج القطاع الآخر، بغرض إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني.

سادساً: نظرية النمو غير المتوازن: يرى "ألبرت هيرشمان" صاحب هذه النظرية، أنه لكي تكسر البلاد النامية، الحلقات المفرغة يجب عليها أن تتبع نمط تنمية غير متوازن، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بالمعدل نفسه، بل إنه يستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج عنها فورات داخلية وخارجية، وترابطات أمامية وخلفية تسهم في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية، بحيث تكون هذه القطاعات بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية (صالح، 2002).

سابعاً: نظرية مراكز النمو: يعتقد "بيرو" صاحب هذه النظرية أن النمو ينطلق من مناطق أو مراكز جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي، أو بعض الموارد الاقتصادية،وتكون هذه المراكز في المراحل الأولى للتنمية متفوقة على بقية المراكز الأخرى في الدولة، ولكن مع مرور الوقت تزول

الفوارق الداخلية تدريجياً وتلقائياً بعد أن تلحق المراكزالتابعة بالمراكز الرائدة (Perroux, 1950).

7.1.2 مقاييس التنمية:

لقد جرت محاولات عديدة للوصول إلى مقاييس للتنمية دارت جميعها في دائرتين رئيسيتين وهما: دائرة القياس أو الحكم على الدولة أو المجتمع بالبعد أو الاتجاه الواحد، ودائرة القياس أو الحكم بمركب من الأبعاد والاتجاهات، ويمكن أن نوجز أهم هذه المقاييس التي تستخدم في الحكم على مدى نجاح التنمية بما يلي:

1. مقياس نوعية الحياة: حيث يعد من المقاييس المركبة التي تأخذ في اعتبارها عدة متغيرات من بينها: متوسط عمر الإنسان،والمقدرة على القراءة والكتابة ، ومعدلات وفيات الأطفال، والعمر المتوقع عند الولادة، ويتم إعداد هذا المقياس بواسطة قياس كل متغير على حدة، ومن ثم تجمع هذه القياسات في حزمة واحدة وفقاً لأهميتها النسبية.
2. مقياس كوسوف: حيث يميز هذا المقياس بين مؤشرين يختص الأول بقياس النمو الذي يعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويختص الثاني بقياس التنمية الذي يعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مضاف إليه درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية، ويمكن قياس درجة التنمية حسب مقياس كوسوف من خلال محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية (صالح، 2002).
3. مقياس هيئة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية: فقد حددت ستة مؤشرات للحكم على تقدم دولة أو مجتمع أو تأخرهما تتمثل في نقاء أو عدم نقاء (تلوث) البيئات الطبيعية، والمادية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والسياسية، ورأت أن أي تطور موجب في أي من هذه الأبعاد إنما يمثل نمواً متقدماً ، وعلى العكس من هذا فإن أي انكماش أو تقهقر فيها إنما يمثل تخلفاً (الجوهري وآخرون، 1999).

4. مقياس مركز بحوث الأمم المتحدة "UNRISD": حيث وضع حوالي (73) متغيراً اجتماعياً واقتصادياً تحتوي على مؤشرات خاصة بالسكان، والقوى العاملة، والنواحي الصحية، وقد تم اختيار (42) متغيراً منها ثم تم خفض عدد هذه المتغيرات إلى (18) متغير لها ارتباط قوي (لها أوزان مرتفعة)، وقد لوحظ أنها أكثر ارتباطاً بمؤشرات التنمية بأبعادها المختلفة (عبد اللطيف ، 1995).

8.1.2 التنمية في الأردن:

توالت خطط التنمية في الأردن منذ مطلع عقد الستينات، حيث تم إعداد خطط تنموية عديدة يمكن إيجاز أهم أهدافها بما يلي:

أولاً: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى (1962- 1967)، وبرنامج السبع سنوات (1964- 1970)، حيث قام مجلس الإعمار بإعداد أول خطة خمسيه (1962- 1967) في تاريخ المملكة، وقد هدفت الخطة بشكل رئيسي إلى الآتي:

1. زيادة الإنتاج القومي.
2. زيادة الاستخدام المهني وتوسيع فرص العمل للسكان.
3. العمل على تحسين الميزان التجاري (مجلس الإعمار الأردني، خطة التنمية الخمسية، 1962-1967).

ولكن نظراً لظروف التمويل الصعبة الناتجة عن تخفيض المساعدات الأجنبية للأردن استعاض مجلس الإعمار عن هذه الخطة بما عرف ببرنامج السنوات السبع الذي هدف إلى تحقيق ما يلي:

1. تخفيض الاعتماد على المعونات الخارجية من خلال مضاعفة الجهد للاعتماد على الذات وتطوير الموارد المحلية.
2. زيادة دخل الفرد بما يعادل (4%) سنوياً خلال فترة البرنامج مع الأخذ بالاعتبار معدل الزيادة السكانية حيث قُدر له بأن لا يتجاوز (5%).

3. زيادة فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة حيث قدر زيادة الاستخدام بمعدل (5.5%) سنوياً (مجلس الإعمار الأردني،برنامج السنوات السبع للتنمية ، 1964-1970).

إلا أن هذا البرنامج قد توقف تنفيذه نتيجة لحرب (1967) التي أدت إلى فقدان الأردن جزءاً كبيراً من موارده الاقتصادية، حيث استوجبت تلك الفترة إعطاء الأولوية للإنفاق العسكري والتسلح والخدمات الاجتماعية اللازمة لسد الاحتياجات الحياتية الناجمة عن احتلال الضفة الغربية.

ثانياً: خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1972- 1975) و(1976- 1980) و(1981- 1985)، حيث أعيد في عام (1971) تنظيم مجلس الإعمار بصدور قانون المجلس القومي للتخطيط كجهاز أكثر فعالية وقدرة على إعداد الخطط القومية وإقرارها، وتعتبر الخطة الثلاثية (1972-1975) أولى مهام العملية التخطيطية للمجلس القومي للتخطيط، وقد هدفت هذه الخطة إلى تحقيق ما يلي:

1. تطوير وتوسيع فرص العمل بحيث تزداد القوى العاملة بمعدل (4%) سنوياً.
2. زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يصل إلى (8%) سنوياً، (مع التركيز على تنشيط القطاع الزراعي بمعدل (6.4%)، والقطاع الصناعي بمعدل (3.13%) سنوياً، وقطاع الخدمات من نقل وتجارة ومؤسسات مالية بمعدل 6.9% سنوياً).
3. تطوير الخدمات الاجتماعية خاصة في الأرياف والبوادي للحد من الهجرة إلى المدن، وذلك بتوسيع خدمات الرعاية الاجتماعية والعمل والتعاون والتنمية الريفية، وكذلك العمل على تطوير المشاركة الشعبية في المجتمعات المحلية.
4. زيادة اعتماد الموازنة على الموارد المالية المحلية.
5. الاستمرار في تدعيم المدفوعات والحد من زيادة العجز في الميزان التجاري (المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية، 1972- 1975).

في ضوء تقييم منجزات الخطة الثلاثية قام المجلس القومي للتخطيط بصياغة خطة التنمية الخمسية (1976- 1980)، وقد تضمنت هذه الخطة الأهداف التالية:

1. تحديد النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل مقداره (12%) سنوياً، (وقد توقعت الخطة نمواً سنوياً في الناتج الزراعي بمعدل (7%)، ونمواً سنوياً في قطاع الصناعة والتعدين بمعدل 26%).
2. توزيع مكاسب التنمية بحيث تعم جميع مناطق المملكة.
3. دعم أهداف الخطط التنموية السابقة بزيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية (المجلس القومي للتخطيط،خطة التنمية الخمسية ، 1976 -1980).

بعد هذه الخطة وضع المجلس القومي للتخطيط خطته الختامية لإعماله في مجال إعداد الخطط التنموية، فجاءت خطة التنمية الخمسية (1981 -1985) التي سعت إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحقيق نمو سنوي في الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل (11%) سنوياً، (وقد قدرت هذه الخطة معدل النمو السنوي في قطاع الزراعة بحوالي 7.5% سنوياً، وفي قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 18% سنوياً).
2. تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الإنتاج السلعي بحيث تصل الزيادة السنوية في هذه القطاعات إلى حوالي (15%).
3. المشاركة الفعالة في عقد التنمية العربية وتعزيز العمل الاقتصادي والتكامل التنموي العربي.
4. زيادة الإيرادات المحلية في الموازنة العامة للدولة.
5. تخفيض نسبة العجز في ميزان السلع والخدمات مع الخارج.
6. تطوير قوة العمل وذلك بالتوسع في مجالات التعليم والتدريب ورفع مستوى القدرات الفنية والمهنية.
7. توفير الحاجات الأساسية للمواطن والحد من التباين بين الأقاليم (المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية، 1981 -1985).

ثالثاً:خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1986 -1990) و(1993 -1997) و(1999 -2003) و(2004 -2006)، حيث تم تحويل مهمات المجلس القومي للتخطيط إلى وزارة التخطيط في عام (1984)، من أجل تسهيل وتوسيع

وتوثيق العلاقات مع أجهزة الدولة والمؤسسات العامة والخاصة. لتتحمل في ضــوء ذلك وزارة التخطيط مسؤوليات إعداد ومتابعة الخطــط الاقتصــادية والاجتماعيــة التنموية في المملكة، وكانت الخطة الخمسية التنموية الثالثة (1986-1990) أولــى الخطط التي وضعتها وزارة التخطيط حيث هدفت تلك الخطة إلى تحقيق ما يلي:

1. تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره (5%)، (حيث هدفت الخطة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة من (1359) مليون دينــار عام (1985) إلى (1739) مليون دينار في عام (1990) وذلك بالأسعار الثابتة لعام (1985).
2. زيادة فرص العمل من خلال توفير ما مجموعة (201) ألف فرصة عمل خلال فترة الخطة، ليصبح حجم العمالة الكلية في عام (1990) حــوالي (703) ألــف عامل منها (610) ألف عامل أردني و(93) ألف عامل من الخارج.
3. تناسب الاستهلاك مع الدخل وذلك بتخفيف درجة عدم التناسب القائم بين مجموع الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص من ناحية، والناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى بحيث يتمكن الإنتاج المحلي من تلبية الطلب الاستهلاكي.
4. زيادة الإيرادات المحلية وترشيد الإنفاق الحكومي.
5. الحد من العجز في ميزان السلع والخدمات.
6. تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك.
7. توزيع مكاسب التنمية بين مختلف الأقاليم (وزارة التخطيطوالتعــاون الــدولي، خطة التنمية الخمسية، 1986 -1990).

لكن تنفيذ برامج ومشاريع هذه الخطة الخمسية قد توقفت في السنة الثالثة من الخطة بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي مر بها الأردن آنــذاك، لتضــع وزارة التخطيط أربع سنوات من الانقطاع خطــة التنميــة الاقتصــادية والاجتماعيــة (1993-1997) التي تضمنت الأهداف التالية:

1. توفير الشروط الملائمة للتنمية القابلة للاستمرار بشــكل يفــوق معــدل النمــو السكاني، (حيث هدفت الخطة إلى تحقيق معدل نمو وسطي في النــاتج المحلــي

الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1991 مقداره 6% سنوياً، مما يؤدي إلى زيادة في متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% تقريباً سنوياً).

2. تأمين الاستقرار المالي والنقدي، وإزالة التشوهات الإنتاجية والسعرية، وحشد وزيادة المدخرات الوطنية، وتوفير المناخ الملائم لاستثمارات القطاع الخاص.
3. تحقيق مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس عن طريق تضييق الفجوة في موازين الاقتصاد الوطني.
4. تقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية والأقاليم الجغرافية.
5. إعداد المواطن المؤهل القادر على العمل المنتج وذلك عن طريق تحديث نظم التعليم والتدريب والتوسع الفني والمهني فيها.
6. المحافظة على البيئة ومنع تردي عناصرها وذلك بتنظيم الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية والبشرية.
7. توسيع المشاركة في صنع القرارات وإخضاعها للمحاسبة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الخمسية، 1993-1997).

بناءً على التحديات التي أبرزتها نتائج تنفيذ الخطة السابقة، استمرت جهود وزارة التخطيط في مجال إعداد الخطط التنموية المستقبلية، حيث وضعت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1999-2003)لمواجهة هذه التحديات ، وقد تضمنت الخطة الأهداف التالية:

1. رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات أعلى من معدلات النمو السكاني لتصل في المتوسط إلى (4.5%) خلال فترة الخطة، وذلك من خلال الارتقاء بالإنتاجية والكفاءة، وخفض التكاليف،وتحديث البنية الأساسية ، وإحداث الإصلاح الإداري، وتحديث التشريعات.
2. استكمال سياسة الانفتاح على الأسواق العربية والعالمية، ودخول الاتفاقيات الناظمة لذلك لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي.
3. استكمال إصلاح الأطر القانونية والإدارية التي تحكم النشاط الاقتصادي.

4. المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي من خلال استخدام أدوات السياسات النقدية والمالية المباشرة وغير المباشرة.
5. تعظيم دور الادخار الوطني في تمويل الاستثمار.
6. تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع مكاسب التنمية على كافة الشرائح الاجتماعية والأقاليم الجغرافية.
7. تأكيد ثقافة وأخلاق العمل الجاد والمتقن.
8. زيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل من خلال زيادة الإنتاجية الاجتماعية.
9. التصدي للفساد على جميع المستويات.
10. ردم الفجوة القائمة بين الجنسين في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
11. تطوير قواعد البيانات الإحصائية وتوفير المعلومات الدقيقة والتفصيلية وخاصة ذات الصلة بقرارات المستثمرين وأصحاب القرار والباحثين من القطاعين العام والخاص.
12. المحافظة على البيئة وذلك بتطبيق أفضل المعايير البيئية العالمية والالتزام بها (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الخمسية، 1999-2003).

في ضوء الخطة السابقة وضعت وزارة التخطيط خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004- 2006) للمضي قدماً في سياسة تحرير الاقتصاد الوطني، وقد تضمنت الخطة الأهداف التالية:

1. تحقيق معدل نمو حقيقي مستدام في الناتج المحلي الإجمالي نسبته (6.0%) في عام (2006)، لتحسين مستوى معيشة المواطن بحيث يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما نسبته (3.0%) في عام (2006).
2. تحفيز الادخار المحلي بحيث لا تقل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (7.0%) عام (2006).
3. زيادة نسبة مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (47.0%) في عام (2006).

4. الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار بحيث لا يتجاوز معدل التضخم ما نسبته (1.8%) سنوياً.
5. تعزيز إنتاجية العامل في الاقتصاد الأردني لتنمو بمعدل يتراوح ما بين (1.2% - 1.5%) خلال فترة الخطة.
6. تعزيز ثقافة الاعتماد على الذات في خلق فرص العمل المدرة للدخل.
7. ترسيخ ثقافة التمويل متناهي الصغر.
8. الاستمرار في تنفيذ المبادرات الوطنية الموجهة لمعالجة معضلتي الفقر والبطالة.
9. تمكين المرأة الأردنية من المشاركة في عملية التنمية .
10. تفعيل دور القطاع التعاوني في تنمية المجتمعات المحلية.
11. تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والاقتصادية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الثلاثية، 2004 -2006).

في نهاية هذا العرض لأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمكن القول بأن الحكومة الأردنية على الرغم من الإنجازات التي تحققت، إلا أنها ما تزال تواجه التحديات الصعبة، التي تفرضها الظروف والتطورات الاجتماعية والاقتصادية، محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يستوجب دائماً العمل الدؤوب في رسم الخطط الوطنية، والشفافية العالية في تنفيذها.

9.1.2 أهداف التنمية في منطقة الدراسة:

لقد تم في عام (1983) وضع خطة لتنمية إقليم الجنوب، حيث اقترحت الخطة حزمة من السياسات لتنمية محافظة معان بحيث تم اعتماد نموذج هرمي لا مركزي للتجمعات السكانية تمثل في تصنيف هذه التجمعات إلى مراكز إقليمية رئيسية (قصبة معان)، ومراكز إقليمية ثانوية (وادي موسى)،ومراكز ريفية (الشوبك)، ومراكز ريفية ثانوية (الحسينية، وأيل، والجفر، والمدورة)، وقد كان الهدف من هذا النموذج توفير الخدمات بمختلف مستوياتها بالتناسب مع حجم السكان والمسافات بين التجمعات السكانية.

بشكل عام يمكن القول أن خطط العمل لتنمية محافظة معان خلال عقدي الثمانينات والتسعينات استندت على جملة من العناصر هي:

1. التركيز على تحليل وتقييم الوضع التنموي القائم، وذلك من خلال تحليل المعلومات الإحصائية، والقيام بمسوحات تشمل السكان والعمالة والنشاطات الاقتصادية والبنية التحتية للخدمات.
2. تحديد الإمكانيات التنموية ومقوماتها.
3. تحديد الأهداف التنموية من خطط سياحية وصناعية وزراعية وبيئية.
4. التعريف بالاستثمارات العامة في البنية التحتية،والإجراءات الحكومية فيها ، وتحديد المشاريع اللازمة، وإعداد المخططات الهيكلية،وتحديد استعمالات الأراضي لأهم مدن المحافظة (محافظة معان، 2009).

وفي عام (2004) أصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إستراتيجية تنمية المحافظات للأعوام (2004- 2006)، التي هدفت بشكل عام إلى إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة في المحافظات والإسهام في رفع مستوى معيشة المواطن.

واعتبرت الخطة محافظة معان من المحافظات الواعدة في مجال التنمية المستقبلية، خاصة أن جزءاً كبيراً من مساحتها يقع ضمن البادية الاستثمارية التي تتميز بوجود الخامات المعدنية المتعددة التي من أهمها الفوسفات، لذلك عندما تم تقسيم إقليم الجنوب تنموياً إلى (32) وحدة تنموية كان نصيب محافظة معان منها (10) وحدات تنموية ضمن (75) تجمعاً سكانياً في المحافظة. وبناءً عليه أوردت الإستراتيجية عدة قطاعات مستهدفة لتنمية محافظة معان من خلال زيادة إنتاجيتها الحيوية خلال هذه السنوات وهذه القطاعات هي:

1. القطاع الزراعي: ويتمثل الهدف فيه بتعظيم الإنتاج الزراعي، والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية غير المستغلة بالذات التي تتميز بارتفاع معدل هطول الأمطار فيها كمرتفعات الشراة والشوبك، من خلال الإجراءات التنفيذية التالية:

أ. إقامة مشاريع لاستصلاح الأراضي الزراعية.

ب. إعادة النظر في الإنتاج الزراعي لشركات الجنوب الاستثمارية، بحيث يتم التركيز على زراعة الحبوب والأعلاف، الأمر الذي سيسهم في تقليل العجز من الحبوب، ويعمل على إيجاد مصادر علفية للثروة الحيوانية التي تعاني من صعوبات متعددة ناتجة عن حالة الجفاف، حيث أن هذه الشركات قامت بتخفيض المساحات المخصصة لزراعة الحبوب والأعلاف وزراعة الخضروات والأشجار المثمرة بدلاً منها.

ج. استغلال مياه الأمطار وذلك بإنشاء السدود في مناطق الشراة والشوبك لإقامة مشاريع زراعية، وكذلك إنشاء عدد من الحفائر الترابية في المناطق الأخرى لاستغلالها من قبل مربي الثروة الحيوانية.

2. القطاع السياحي: ويتمثل الهدف فيه بتحسين الأداء السياحي من خلال الإجراءات التنفيذية التالية:

أ. العمل على الإسراع في تحسين البنية التحتية للمواقع السياحية.

ب. إيجاد برامج وخطط للترويج السياحي للمناطق الأثرية الفريدة وربطها مع بقية المناطق السياحية الموجودة في المملكة، وذلك لزيادة مدة إقامة السائح في الأردن.

3. القطاع التعديني: ويتمثل الهدف فيه بتحفيز القطاع وتطويره للمنافسة على المستوى العالمي نظراً لما تحتويه المحافظة من الخامات المعدنية الكبيرة والهامة لاسيما غير المستغل منها، من خلال الإجراءات التنفيذية التالية:

أ. إعداد دراسات جدوى اقتصادية لكل معدن من المعادن الغير مستغلة.

ب. إعداد مشاريع مقترحة معتمدة على هذه المعادن.

ج. الترويج لهذه المشاريع المقترحة خارجياً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة على شكل شركاء استراتيجين لأن الاستثمار في هذا القطاع يتطلب رؤوس أموال ضخمة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004-2006).

2.2 الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية بأبعادها المختلفة ما يلي:

دراسة (الحنيطي، 2008) بعنوان "الفقر وعدالة توزيع الدخل والإنفاق في البادية الأردنية"، حيث هدفت إلى التعرف على أنماط الدخل والإنفاق الاستهلاكي السائدة في مجتمع إقليم البادية الجنوبية في الأردن، وقياس مستوى الفقر والرفاهية من خلال قياس عدالة توزيع الدخل وفجوة الفقر بين فئات المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الدراسة على عينة قوامها (318) أسرة من بين (3140) أسرة اختيرت بطريقة عشوائية من سبع تجمعات بدوية تابعة لإقليم البادية الجنوبية، وقد تم جمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية باستخدام استمارتين صممتا لهذا الغرض، واستخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لتحديد فجوة الفقر،وتحليل منحنى لورنز، ومعامل جيني، ومؤشر بيجو لتحقيق الهدف. وتوصلت الدراسة إلى أن الفارق بين الأسر في الدخل قد يكون مردهُ جزئياً إلى الفارق بينها في نوع العمل وليس معدل التشغيل، وفي حيازة الممتلكات. وتبين أن متوسط الإنفاق الأسري الشهري في منطقة الدراسة متوسط حجم (7.4) أفراد حوالي (239) دينار، وأن وسيط الإنفاق الأسري الذي يعتبر عند بعض علماء الاجتماع حد الفقر في المنطقة (220) دينار، وبلغ خط الفقر الاجتهادي المدقع (162) والمطلق (392) دينار للأسر في الشهر، بينما بلغ معامل جيني للإنفاق (0.02)، وللدخل (0.31)، وعليه فقد بلغ مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المنطقة بواسطة مقياس بيجو (191) درجة، بينما بلغت فجوة الفقر المطلق (4778) ديناراً شهرياً لجميع الأسر في العينة، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة الأسر الفقراء فقراً مدقعاً في البادية تبلغ (3.3%) بناءً على بيانات الدخل، أما نسبة الأسر الفقراء فقراً مطلقاً فقد بلغت (13.5%)، وحول معتقدات الأسر لأسباب فقرها فإن (64%) منهم يعزوها إلى البطالة، وكبر حجم الأسرة، وفقدان المعيل، ويعتقد (68%) من الأسر المبحوثة أن توفير فرص العمل هو الحل الأمثل للخروج من حالة الفقر.

دراسة (الحنيطي، 2007) بعنوان "دراسة العلاقة بين البطالة والنوع الاجتماعي في مجتمع البادية الجنوبية الأردنية"، حيث هدفت إلى تحليل العلاقة بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية حسب النوع الاجتماعي في المجتمعات البدوية في جنوب الأردن، جمعت البيانات من خلال المقابلة الشخصية باستخدام استمارة أعدت لهذه الدراسة من عينة تألفت من (318) أسرة اختيرت بالطريقة العشوائية متعددة المراحل، واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي ، واختبارات إحصائية معلمية وغير معلمية لتحليل البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة يبلغ (45%)، فكان بين الذكور (70%)، مقابل (17%) بين الإناث، وأن معدل المشاركة الاقتصادية في سوق العمل أعلى عند الذكور منه عند الإناث، وفي مستويات الأعمار العُليا عند الذكور أعلى منه عند الإناث، عند مستوى معنوية ($P < 0.001$) كما تبين وجود علاقة إحصائية بين مستوى التعليم العالي للإناث ومعدل المشاركة الاقتصادية، ووجود اختلاف في معدل المشاركة الاقتصادية بين النوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية عند مستوى معنوية ($P < 0.001$)؛ إذ ينخفض عند المتزوجات مقارنة مع الحالات الاجتماعية الأخرى، وتبين أن نسبة البطالة في البادية الجنوبية تبلغ (35%) وهي أعلى من المستوى العام في المملكة، نظراً لضآلة فرص العمل بشكل رئيسي، وقد وجد أن هناك فروقاً معنوية في معدل البطالة حسب النوع الاجتماعي؛ إذ يرتفع بين الذكور مقارنة مع الإناث. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية بين مستويات التعليم ومعدل البطالة، وإلى أن معدل البطالة عند الإناث غير المتزوجات أعلى مقارنة مع الحالات الاجتماعية الأخرى عند مستوى معنوية ($P < 0.001$).

دراسة (الحنيطي والطيب، 2005) بعنوان "تقدير خطي الفقر المدقع والمطلق ونسبة الأسر الفقراء في بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن بالمقارنة مع خط الفقر الوطني الرسمي"، حيث هدفت إلى تحديد نسبة الفقراء في المناطق النائية التابعة لإقليم الجنوب في الأردن، مستخدمة أسلوبي خط الفقر المدقع، وخط الفقر المطلق، بالاعتماد على عينة قوامها (2.3) أسر جمعت بواسطة استمارتين بحثيتين أعدتا لذلك، وقد توصلت الدراسة إلى أن خط الفقر المدقع بلغ (120.3) دينار

أردني شهرياً للأسرة التي يبلغ متوسط حجمها (8.19) فرد، وذلك بالاعتماد على منهجية السلة الغذائية المقترحة التي أُعدت لهذه الدراسة، بينما بلغ خط الفقر المدقع وفق منهجية النمط الغذائي الفعلي (122.2) دينار للأسرة شهرياً، وعليه فقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً (9.3%) لكلا المنهجيتين، أما خط الفقر المطلق فقد بلغ وفق منهجية الأهمية النسبية للإنفاق على الحاجات الأساسية (204.3) دينار للأسرة شهرياً، وعليه بلغت نسبة الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً (37.3)، بينما بلغ خط الفقر المطلق وفق النمط الغذائي الفعلي (225.03) دينار شهرياً للأسرة، وبناءً عليه فقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة (45.6%)، ووفق برنامج (POVCAL) فقد بلغ خط الفقر المطلق (262) ديناراً للأسرة شهرياً؛ بينما بلغت نسبة الأسر تحت هذا الخط (70.4%)، وحسب الخط الوطني الرسمي للفقر الذي يبلغ (156) ديناراً للأسرة، فقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة في المنطقة (22.8%)، وبناءً عليه وجد أن منهجية برنامج (POVCAL)، وخط الفقر الوطني المعلن بعيدان عن الواقع، بينما كانت منهجيات أسلوب النمط الفعلي، وأسلوب السلة الغذائية متقاربتين وأكثر منطقية عند أخذ حجم الأسر الكبيرة، وفلسفة مفهوم الفقر في الدول النامية بعين الاعتبار.

دراسة (الطيب، 2000) بعنوان "السكان والأيدي العاملة في محافظة معان"، حيث هدفت إلى التعرف على واقع القوى العاملة في محافظة معان، وذلك بدراسة التوزيع الجغرافي للسكان، والمؤشرات الاجتماعية (التعليم، والصحة، والخدمات، والبيئية التحتية)، والسكان وقوة العمل، وخصائص سوق العمل الأردني، وسوق العمل في محافظة معان، والبطالة من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات الحكومية من منظور تحليل الفجوة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن محافظة العاصمة ومحافظتي إربد والزرقاء تستحوذ على الترتيب (42%، و18%، و15%) من إجمالي القوى العاملة في المملكة، في حين أن محافظة معان تستحوذ فقط على (2%) من القوى العاملة في الأردن بسبب تركز الجزء الأكبر من الأنشطة والمنشآت الاقتصادية وتوافر الخدمات على اختلاف أنواعها في تلك المحافظات.

2. إن نسبة القوى العاملة من الأميين في محافظة معان مرتفعة إذا ما قورنت ببقية المحافظات، فهي في العاصمة عمان (6.6%)،ومحافظة مأدبا (10.5%)، ولكنها تصل في محافظة معان إلى (15.5%).
3. أن حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي في محافظة معان مرتفعة إذا ما قورنت ببقية المحافظات، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة الريف في المحافظة، حيث تصل إلى (57.3%) من مجموع سكان المحافظة.
4. انخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في محافظة معان عنه في المحافظات الأخرى حيث لا تتجاوز هذه النسبة (10%) من مجموع القوى العاملة، ويُعزى السبب في ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية في المحافظة، وكذلك إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بها القوى العاملة التي تحتاج إلى جهد بدني.
5. تعد محافظة معان غنية بمواردها الطبيعية، حيث يتوافر فيها الحجر الجيري، والدولومايت، والفوسفات، والرمل الزجاجي، وحجر البناء، إلاَّ أنَّ بعض هذه الموارد لم يستغل بالشكل الأمثل وعلى أسس تجارية.

دراسة (ابن طريف وأبو سليم، 2000) بعنوان "واقع التعليم العالي في محافظة معان"، حيث هدفت إلى توضيح الإمكانيات المتوافرة والنواقص التي تحتاج إليها عملية التعليم في محافظة معان من خلال تبني هذه الدراسة منهجاً تحليلياً وتطبيقياً للبيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانة، التي بلغ حجم عينتها (20%) من حجم المجتمع الأصلي للدراسة، إضافة إلى المصادر المكتبية والزيارات الميدانية للدوائر الحكومية سواء التربوية أو الاقتصادية في المحافظة، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود ضعف واضح في عملية التعليم، إذ دلت نتائج الدراسة على وجود ضعف بين الدراسة النظرية في مرحلة التعليم العالي وبين التطبيق العملي، حيث بلغت نسبة الارتباط بينهما (21%).

2. عدم توافق مخرجات التعليم مع حاجة السوق المحلي، إذ أشارت نتائج الاستبانة إلى أن (35%) من حجم العينة يعتقدون أن السوق المحلي بحاجة إلى تخصصاتهم، وتركزت هذه النسب في التخصصات التعليمية.
3. أظهرت الدراسة دور الحاسوب في التأثير على عملية التعليم، وأن هذا التأثير يعتمد على نوعية الطلبة ومستواهم الأكاديمي.
4. دلت النتائج على أن (90%) من الطلبة يرون أن أجهزة الحاسوب غير متوافرة، في حين بلغت نسبة استخدام الحاسوب في العملية التعليمية (3%)، مما يشير بوضوح إلى ضعف استخدام الحاسوب في العملية التعليمية.
5. كان لوجود جامعة الحسين بن طلال أثر واضح في رفع مستوى التعليم في المحافظة، حيث أنها أدت إلى إحداث تغير واضح في أنماط التعليم، كما ساعد وجود الجامعة على تفعيل دور الطالب في المجتمع المحلي.

دراسة (المعاني، 2000) بعنوان "خصائص السكان الديمغرافية في محافظة معان"، حيث هدفت إلى اختبار الخصائص السكانية لمحافظة معان، باعتبار أن هذه الخصائص من حيث القياس والاتجاه تشكل الخطوة الأولى نحو رسم السياسات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الخصائص السكانية لمحافظة معان آخذة بالتغيير،ولكن ما زال هذا التغيير في بداية الطريق، الأمر الذي يساعد على أن يتم التحكم به مبكراً عن طريق رسم السياسات المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دراسة (مديرية التخطيط الإقليمي، 1996) بعنوان "برنامج تنمية البادية الجنوبية" حيث هدفت إلى وضع برنامج لتنمية وتطوير البادية الجنوبية في الأردن، من خلال التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم من حيث الإمكانات والموارد المتوافرة المستغلة فيها، وغير المستغلة، وخدمات البنية التحتية مبينة مواطن الخلل والنقص فيها، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن متوسط حجم الأسرة (7.3) أفراد، وأن معدل المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة كان (28%)، وأن (30%) منهم ضمن الفئة العمرية (25-34) سنة، وقدر معدل البطالة بحوالي (31%) من مجموع القوة العاملة، ووجد أن (70%) من مجموع الأسر تقل دخولهم

عن (200) دينار أردني شهرياً، وأن (13%) من السكان يقعون تحت خط الفقر المدقع، و(39%) تحت خط الفقر المطلق، كما بينت الدراسة أن النشاط الاقتصادي الرئيس في المنطقة هو تربية المواشي، حيث بلغ عدد الذين يعملون في هذا النشاط (85%) من إجمالي الأسر، وأن (49%) من هذه الأسر تعتمد على هذا النشاط لسد احتياجاتها الأساسية أي لسد الاكتفاء الذاتي.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ببعدها الشمولي فهي تركز على واقع التنمية بجميع أبعادها عموماً في منطقة الدراسة والتطلعات المستقبلية لهذه التنمية، في حين اهتمت جميع الدراسات السابقة بتناول التنمية بنظرة جزئية تشكل في هيكلها العام واقع هذه الدراسة، وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن هذه الدراسة تتفق مع بعض الدراسات السابقة في المنهج المستخدم نظراً لقربها من أصل هذه الدراسة.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة:

هدفت الدراسة الحاليةإلى معرفة واقع التنمية وتطلعاتها المستقبلية في محافظة معان من خلال دراسة وتحليل آراء السكان المحليين، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة، إضافة إلى البيانات التي تم جمعها من المصادر الثانوية والأولية، وبناءً على الهدف من هذه الدراسة فقد تم تنظيمها في عدة مجالات تتحدد فيما يلي:

أ. الجزء الأول: ويتناول الوضع الراهن في المحافظة بجوانبه المختلفة، وتحليل الموارد لمعرفة الخصائص العامة لمحافظة معان، ولمعرفة الإمكانيات المتاحة التي يمكن استغلالها، ومعرفة مناطق الضعف والقصور حتى يمكن تبسيطها ووضع الحلول المناسبة لها، بالإضافة إلى التعرض لأهم القضايا التي تتميز بها محافظة معان والتي لها تأثير على توجيه خطط التنمية.

ب. الجزء الثاني: ويبحث في الموجهات والمؤشرات العامة للتنمية في محافظة معان من خلال مراجعة الدراسات السابقة والأدبيات التي كتبت عن المحافظة.

ج. الجزء الثالث: ويتناول بالبحث والتحليل الخصائص العامة لسكان محافظة معان ، وأهم المشاكل التي يعانون منها، والبرامج التنموية التي يقترحونها.

2.3 مصادر المعلومات والبيانات:

1.2.3 المصادر الثانوية:

1. جمع ومراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من الرسائل الجامعية والبحوث والمصادر العربية والأجنبية.
2. المعلومات والبيانات من المؤسسات الحكومية والخاصة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الداخلية (محافظة معان)، ووزارة الأشغال، ووزارة السياحة، ودائرة

الأرصاد الجوية، ودائرة الإحصاءات العامة، وسلطة المصادر الطبيعية، وجامعة الحسين بن طلال، ومديرية صحة محافظة معان، ومديرية تربية محافظة معان، ومديرية مياه محافظة معان، ومديرية زراعة محافظة معان، وبلدية معان الكبرى.

2.2.3 المصادر الأولية:

اعتمدت الدراسة على المسح الميداني من خلال أداة الدراسة (الاستمارة)، التي وزعت على عينة الدراسة بعد عرضها على مجموعة من الأساتذة في قسم الجغرافيا بجامعة مؤتة من أجل تقييمها وإجراء التعديلات اللازمة عليها بما يتفق مع أهداف البحث، وقد قام الباحث بتوزيع هذه الاستمارة والإشراف على تنفيذها في ألوية محافظة معان والقرى والتجمعات التابعة لها.

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

1.3.3 مجتمع الدراسة:

تشكَّل مجتمع الدراسة من مجموع الأسر في ألوية محافظة معان، حيث يوجد في المحافظة حوالي (15768) أسرة يبلغ متوسط عدد أفرادها حوالي (6.9)، موزعة على لواء قصبة معان والأقضية التابعة له: (قضاء أيل، وقضاء الجفر ، وقضاء المريغة، وقضاء أذرح)، ولواء الشوبك، ولواء البتراء، ولواء الحسينية؛ لتشكل في مجموعها غالبية سكان محافظة معان البالغ عددهم حوالي (108800) نسمة عام (2008) (دائرة الإحصاءات العامة، 2008).

2.3.3 عينة الدراسة:

تم أخذ عينة عشوائية بسيطة تناسبية حجمها (850) وحدة معاينة من أصل (1000) وحدة معاينة تم توزيعها على جميع ألوية محافظة معان، حيث وُزِّعت حسب الأهمية النسبية بين الألوية، وقد استهدفت وحدة المعاينة كل شخص بالغ

عاقل قادر على التعبير عن اتجاهاته، وقد تم توخي الدقة بأن تمثل العينة المجتمع الأصلي للدراسة، بتوزيع جغرافي وفق الجدول (2).

الجدول (2)

حجم مجتمع الدراسة والأهمية النسبية وحجم العينة

اللواء	عدد السكان (ذكور)	(إناث)	المجموع	الأهمية النسبية	حجم العينة المسحوب
قصبة معان	30211	28679	58890	%53	437
البتراء	14585	12935	27520	%25	191
الشوبك	6734	6066	12800	%12	118
الحسينية	4992	4598	9590	%10	109
المجموع	56522	52278	108800	%100	850

4.3 أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استمارة الدراسة مستفيداً من الدراسات السابقة والمطالعات الأدبية حول موضوع الدراسة والملاحظات الذاتية، وقد صممت الاستمارة بما يتناسب ومنطقة الدراسة وهدفها، حيث تكونت من خمس مجموعات رئيسية موزعة على (57) سؤالاً، خصصت المجموعة الأولى لمعرفة البيانات الأولية للمبحوثين من ناحية العمر، والدخل، والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة، والحالة الوظيفية، ونوع وطبيعة السكن، والمجموعة الثانية لمعرفة الخصائص العامة للسكان في محافظة معان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، والمجموعة الثالثة لمعرفة أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظة معان، والمجموعة الرابعة لمعرفة الاتجاهات العامة للسكان نحو الدور التنموي للمشاريع المنفذة في المحافظة، والمجموعة الخامسة لتحديد البرامج التنموية المفضلة والمقترحة من قِبَل السكان والاتجاهات العامة المستقبلية للتنمية في محافظة معان.

وقد تم تدريج معظم مقاييس الدراسة للجزء الرابع حسب معيار لـ يكرت الخماسي إلى (1-لا أوافق بشده، 2-لا أوافق، 3-محايد، 4- أوافق، 5-أوافق

بشدة)، كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي للتدرج كالتالي: من (1 إلى 1.49) لا أوافق بشده، ومن (1.5 إلى 2.49) لا أوافق، ومن (2.5 إلى 3.49 محايد، ومن (3.5 إلى 4.49) أوافق، وأكثر من (4.49) أوافق بشدة، وحسب درجة الاتجاه العام للعنصر تم تحويل التدرج إلى ثلاثي ليعطي تصور أقرب وأوضح للواقع كما يلي: من (1 إلى 1.67) اتجاه عام ضعيف، ومن (1.68 إلى 3.34) اتجاه عام متوسط، ومن (3.35 إلى 5) اتجاه عام مرتفع أو قوي، مع العلم أنه تم معالجة جميع الفقرات لجميع العناصر لتتناسق مع تدرج واحد.

5.3 صدق أداة الدراسة وثباتها:

1.5.3 صدق أداة الدراسة:

بعد اكتمال المحتوى تم عرض الاستمارة بشكلها الأولي على عدد من المحكمين من الأساتذة في جامعة مؤتة، الذين قاموا بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، حيث تم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة بما يتناسب مع العلاقة بين المتغيرات محل البحث.

وقد أسفرت نتائج التحكيم للاستمارة بشكلها النهائي إلى حصول معظم الفقرات على درجة اتفاق بين المحكمين، وتبين من خلال ذلك أن معظم عبارات المقياس جيدة، وتحمل صدقاً ظاهرياً جلياً، وملائمة للتطبيق على مجتمع الدراسة.

2.5.3 ثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية مؤلفة من (40) مبحوث، حيث بين لهم أهمية استجاباتهم، و أكد لهم ضرورة الجدية في الإجابة، وطلب منهم إبداء ملاحظاتهم حول أية عبارة تبدو غير مفهومة أو غير محددة، ثم جمعت الملاحظات وتم تفريغ استجاباتهم، وعلى ضوء ذلك جرى تعديل العبارات التي أبديت الملاحظات حولها.

6.3 تنفيذ الدراسة الميدانية:

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة، قام الباحث بالحصول علـــى خارطـــة تفصيلية لمحافظة معان من المركز الجغرافي الملكي الأردني، توضح أماكن وجود التجمعات السكانية في المحافظة، حيث قام الباحث بزيارة لجميع هـــذه التجمعـــات ، ووزعت استمارات الدراسة بشكل مباشر (باليد)، وتم اســـتلام الاســـتمارات بعـــد الإجابة عنها في حينها المحدد خلال النصف الأول من عام (2009)، وقـــد واجـــه الباحث بعض الصعوبات منها: عدم وجود إحصائية دقيقة لأعـــداد الســـكان فـــي التجمعات السكانية الصغيرة في المناطق الشرقية من المحافظة، وصعوبة التنقل بين المناطق المختلفة في منطقة الدراسة نظراً لمساحتها الكبيرة.

7.3 أساليب معالجة البيانات وتحليلها:

عالج الباحث البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث قام بما يلي:

1. ترميز متغيرات الدراسة بطريقة واضحة، حتى لا يحدث خلط في دلالة الرموز المعطاة، ثم إدخال البيانات إلى البرنامج.
2. لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، تم استخدام نوعان من الأساليب الإحصائية، هما:

أ. أساليب التحليل الوصفي للبيانات:

كالتوزيعات التكرارية،ومقاييس النزعـــة المركزيـــة ،ومقـــاييس التشـــتت ، والرسوم البيانية.

ب. أساليب التحليل الاستدلالي للبيانات:

لتحديد مدى جوهرية الاختلافات بين إجابات المبحوثين، تم استخدام تحليـــل اختبار مربع كاي لمعرفة إذا كان هناك فروق دالة بين آراء السكان فـــي محافظـــة معان حول برامج التنمية المقترحة والمشاكل التي تواجه الســـكان علـــى مســـتوى المحافظة ككل وعلى مستوى كل لواء في محافظة معان.

8.3 الخصائص العامة لعينة الدراسة:

حول البيانات الاجتماعية والديموغرافية لمجتمع عينة الدراسة المستهدفة ، تبين النتائج في الجدول (3) ما يلي: أن نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث، حيث بلغت على الترتيب (72.2%) و(27.8%) من عينة الدراسة، وأن المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة يعد مرتفعاً نوعاً ما، حيث بلغت نسبة الحاصلين على المستوى الجامعي (بكالوريوس 16.1%)، و(الدراسات العليا 4.0%)، و(المستوى الثانوي 31.4%)، بينما لم تتجاوز نسبة الأمية بين عناصر العينة (13%).

كما تبين النتائج أن الحالة الاجتماعية واقعة ضمن النسب التالية: (69.3%) من عينة الدراسة من المتزوجين، مقابل (25.6%)من العزاب ، أما الأرامل والمنفصلين والمطلقين فلم يتعدوا (5.1%) من عدد الأشخاص في عينة الدراسة، وأنتوزيع الأعمار في عينة الدراسة واقع ضمن الفئات المختلفة بالنسب التالية : الفئة متوسطة العمر حيث بلغت نسبة الذين تقع أعمارهم بين (30 - 49) سنة حوالي (40%)، والذين تقع أعمارهم ضمن فئة الشباب أقل من (30) سنة حوالي (54%)، أما الذين تزيد أعمارهم عن (50) سنة فلم يتعدوا (6.0%).

ومن الملاحظ أيضاً من النتائج أن ما نسبته (62.4%) من أفراد عينة الدراسة كانوا من العاملين في القطاع العام، مقابل (5%) كانوا عاطلين عن العمل، كما لوحظ أيضاً أن نسبة الذين تزيد دخولهم الشهرية عن (500) دينار من أسر العينة الدراسية حوالي (20%)، أما نسبة الذين تقل دخولهم الشهرية عن (200) دينار حوالي (21%)، أما بخصوص مكان الإقامة فقد تبين أن نسبة حوالي (70%) من العينة المستهدفة كانوا من الحضر، مقابل نسبة (15.5%) من البادية، ونسبة (14.7%) من الريف.

الجدول (3)

الخصائص العامة لأفراد العينة

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	611	72.2
	أنثى	238	27.8
المؤهل العلمي	أمي	109	13.0
	أساسي	193	24.6
	ثانوي	269	31.4
	كلية مجتمع	101	11.9
	بكالوريوس	134	16.1
	دراسات عليا	33	4.00
الحالة الاجتماعية	أعزب / عزباء	202	25.6
	متزوج / متزوجة	594	69.3
	مطلق / مطلقة	29	3.1
	أرمل / أرمله	16	2.0
الفئة العمرية (سنة)	أقل من 20	153	18.0
	20 – 29	306	36.0
	30 - 39	222	26.5
	40 - 49	115	13.5
	50 - 59 فأكثر	45	5.3
	60 فأكثر	6	0.7
المهنة	موظف قطاع حكومي	728	72.2
	موظف قطاع خاص	115	14.3
	الزراعة وتربية المواشي	58	5.3
	قطاعات أخرى	55	8.7
الدخل الشهري (دينار أردني)	أقل من 100 دينار	31	3.7
	100 -200	129	15.4
	201 – 300	260	31.1
	301 - 400	108	12.9
	401 – 500	132	15.7
	أكثر من 500 دينار	176	21.0

ملاحظة: بلغ حجم العينة الكلية (850) مبحوث، ولكن نظراً لوجود بعض البيانات المفقودة ربما لا تساوي بعض الفقرات لهذا العدد، تم حساب الأهمية النسبية بعد استبعاد البيانات المفقودة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن هذا الفصل النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في محافظة معان حسب اللواء، وأهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههم، والدور التنموي للمشاريع المنفذة، والبرامج التنموية التي يرغبها هؤلاء السكان.

1.4 السكان وخصائصهم الاجتماعية:

يعد السكان هدف التنمية وأداتها ووسيلة تحقيقها، وهم من سوف يستفيد منها، ومعرفة خصائصهم من الأولويات التي يجب معرفتها لتحديد أسلوب التعامل معهم ومعرفة متطلباتهم للعمل على تحقيقها، وبالتالي تعد دراسة السكان وخصائصهم المختلفة مفتاح الوصول لهم في الدراسات المتعلقة بالتنمية.

1.1.4 عدد السكان والكثافة السكانية:

بلغ عدد سكان محافظة معان في نهاية عام (2007) حوالي (108800) نسمة أي ما نسبته (1.9%) من عدد سكان المملكة، موزعين على مساحة تقدر بحوالي (32832 كم^2)، أي ما نسبته (36.98%) من مساحة المملكة، وعليه تبلغ الكثافة السكانية في المحافظة حوالي (3.3) نسمة/ كم^2.

وتعتبر هذه النسبة أقل نسبة للكثافة السكانية مقارنةً بباقي المحافظات الأردنية، ويظهر ذلك بالجدول (4)، ويُعزى نقص عدد السكان في المحافظة للأسباب التالية:

1. أن معظم مساحة المحافظة صحراء قاحلة.
2. التغير الطبيعي لحجم السكان حسب معدلات المواليد والوفيات ؛ إذ ينخفض مستوى معدل النمو الطبيعي البالغ (1.91%) داخل المحافظة مقارنة بمثيله على مستوى المملكة البالغ (3.5%).

3. محدودية المشروعات التنموية المقامة مما يشجع الكثير من أهل المحافظة على الهجرة إلى خارجها وبالذات للعاصمة عمان، حيث أظهرت نتائج التعداد السكاني لعام (2004) أن نسبة الوافدين لمحافظة معان بلغت (1.4%)، وقد اتضح من خلال الإطلاع الميداني أن لهذه النسبة ارتباط كبير بالوظائف الحكومية، أما نسبة النازحون من سكان محافظة معان فقد بلغت (3.2%).
4. التغيير في التقسيمات الإدارية وبالتالي تغير حدود هذه المحافظة بعد انفصال لواء العقبة عنها ليصبح محافظة.

الجدول (4)

عدد سكان المملكة المقدر والمساحة (كم^2) والكثافة السكانية حسب المحافظة

المحافظة	السكان	المساحة كم^2	المساحة %	الكثافة السكانية
العاصمة	2216000	7579	8.54	292.4
البلقاء	383400	1119	1.26	342.6
الزرقاء	852700	4761	5.36	179.1
مادبا	143100	440	1.06	152.2
إربد	1018700	1572	1.77	648.0
المفرق	269000	26541	29.90	10.1
جرش	171700	410	0.46	418.8
عجلون	131600	420	0.47	313.3
الكرك	223200	3495	3.94	63.9
الطفيلة	80100	2209	2.49	36.3
معان	108800	32832	36.98	3.3
العقبة	1247000	6900	7.77	18.1
المجموع	5723000	88778	100.00	64.5

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، 2007.

كما تتفاوت الكثافة السكانية في المحافظة بين مختلف مناطقها التنموية ويظهر ذلك الجدول (5)، حيث نجد أن التجمعات السكانية تتركز في لواء قصبة

معان كمركز للمحافظة والأقضية التابعة له، وهذا يشير إلى أن توزيع السكان داخل المحافظة محدود في مناطق قليلة مما ينعكس سلباً على توزيع الموارد والخدمات.

الجدول (5)

التقسيمات الإدارية في محافظة معان والمساحة (كم^2) وعدد السكان وكثافتهم

المراكز الإدارية	عدد السكان	المساحة كم^2	الكثافة السكانية
لواء قصبة معان	30780	2356.53	13.1
قضاء أيل	8440	208.10	40.6
قضاء الجفر	7820	28174.12	0.3
قضاء المريغة	7600	648.55	11.7
قضاء أذرح	4250	293.89	14.5
لواء البتراء	27520	239.91	114.7
لواء الشوبك	12800	383.04	33.4
لواء الحسينية	9590	527.59	18.2
المجموع	108800	32832	3.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، 2007.

2.1.4 توزيع السكان حسب التركيب العمري والنوعي:

يلاحظ من الجدول (6) أن التركيب العمري في محافظة معان آخذ في التغير فقد بلغت النسبة على الترتيب للأعوام (1994 – 2004 - 2007) حوالي (47.5%، و39.0%، و36.8%) للسكان دون سن (15) سنة، و(50%، و58.1%، و60.1%) للسكان من سن (15- 64) سنة، و(2.5%، و9.2%، و3.1%) للسكان فوق (65) سنة.

إن هذا التغير في التركيب العمري الذي يحدث في محافظة معان هو مشابه لنمط التغير العمري الذي حدث على مستوى الأردن ككل، ومن المعروف أنه حين تنخفض الخصوبة، تنخفض نسبة الأطفال وتزداد نسبة فئة الشباب كما نجدها في محافظة معان (تزيد هذه النسبة عن المتوسط العام لمثيلتها على مستوى الأردن التي تبلغ 51%)، ثم بعد فترة من الزمن تنخفض نسبة الأطفال والشباب لتزداد نسبة كبار السن، وهنا يبدأ المجتمع بالتأثر بظاهرة الشيخوخة.

الجدول (6)

التركيب العمري للسكان في محافظة معان للأعوام (1994 - 2004 - 2007)

أعمار السكان	السنة 1994	2004	2007
نسبة السكان دون سن 15 سنة	74.5	39.0	36.8
نسبة السكان من 15- 64 سنة	50	58.1	60.1
نسبة السكان فوق 65 سنة	2.5	2.9	3.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الأردن، 1994- 2004.
دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، التقرير السنوي، 2008.

أما بالنسبة لتوزيع السكان حسب النوع الاجتماعي في محافظة معان فإننا نلاحظ من خلال الجدول (7) أن هنالك تقارباً في النسبة العددية تميل فيه الزيادة لصالح الذكور؛ لكن التواجد الفعلي داخل المحافظة يميل لصالح الإناث بسبب عامل الهجرة عند الذكور.

الجدول (7)

حجم سكان محافظة معان حسب النوع الاجتماعي للأعوام (1994-2004-2007)

السنة	النوع الاجتماعي	حجم لسكان	المجموع
1994	ذكور	43125	79670
	إناث	36545	
2004	ذكور	49491	94253
	إناث	44762	
2007	ذكور	57000	1088000
	إناث	51800	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن، 1994- 2004.
دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، 2007.

3.1.4 متوسط حجم ونوع الأسرة وطبيعة المسكن:

أظهرت الدراسة الميدانية أن متوسط حجم الأسرة في محافظة معان بلغ (6.6) فردا، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع مثيلتها على مستوى الأردن التي بلغت (5.16) فرداً (دائرة الإحصاءات العامة، 2006)، كما أظهرت الدراسة بالنسبة لنوع الأسرة أن

الأسرة النواة تسيطر بشكل واضح مقارنة بالأسرة الممتدة، إذ شكلت ما نسبته (97.8%) من مجموع الأسر في محافظة معان، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعدلات النسبية المتعلقة بنوع الأسرة هي ثابتة نسبياً للفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2004 - 2009)، إذ تشير بيانات الإحصاءات العامة كما يظهرها الجدول (8) إلى ارتفاع نسبة الأسرة النواة وهيمنتها في محافظة معان فقد بلغ مجموعها العام (15481) أسرة، في حين بلغ المجموع العام للأسر الممتدة (198) أسرة، مما يعكس مصداقية الثبات النسبي لنوع الأسرة خلال الفترة الزمنية السابقة الذكر؛ وفيما يتعلق بطبيعة المسكن الذي تقطنه هذه الأسر بنوعيها نجد أنها تتمركز في المساكن التقليدية بما مجموعه (14949) للأسر الخاصة و(128) للأسر الجماعية.

الجدول (8)

توزيع الأسرة والأفراد حسب نوع الأسرة ونوع المسكن في محافظة معان

نوع المساكن في محافظة معان	الأسر	الأفراد	الأسر الخاصة		الأسر الجماعية	
			أسر	أفراد	أسر	أفراد
التقليدية						
دار	8560	54315	8488	53667	72	648
شقة	6481	34981	6425	43320	56	661
فيلا	36	238	36	238	0	0
المتحركة						
خيمة/ بيت شعر	478	2985	471	2936	7	49
الهامشية						
براكية	8	27	6	12	2	15
مؤسسة/ مكان عمل	114	1702	53	116	61	1586
أخرى	2	5	2	5	0	0
المجموع	15679	94253	15481	100294	198	2959

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن، 2004.

4.1.4 الحالة الاجتماعية:

يلاحظ من خلال الجدول (9) أن نسبة المتزوجين مرتفعة في الفئة العمرية ما بين (25 - 39) سنة في محافظة معان، ولكن نجد أن هذه النسبة منخفضة مقارنة مع ما هو موجود على المستوى الوطني، وقد يكون تفسير ذلك متعلق

بالصعوبات الاقتصادية التي تواجه جيل الشباب، إذ نجد في الفئة العمرية السـابقة نفسها ارتفاع كبير لنسبة العازبين داخل المحافظة، أما فيما يتعلق بالطلاق فنجـد أن نسبته منخفضة، وهو يتمركز في الفئة العمرية ما بـين (25 - 39) سـنة، وهـذا يعطي مؤشراً على أن درجة التماسك الأسري داخل المحافظة جيدة.

وبالنسبة لحالات الترمل نجد أنها ترتفع بشكل دراماتيكي مع التقـدم بـالعمر وهي تتمركز في الفئة العمرية ما بين (55- 69) سنة، أما حالات الانفصال والتي يقصد بها أن الزوجين أوقفوا العلاقة الزوجية دون أن يكون هناك شـهادة طـلاق فنجدها معدومة، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى العادات والتقاليد التـي تمنـع الإدلاء ببيانات حول مثل هذه الحالات.

الجدول (9)

توزيع سكان محافظة معان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية والعمر

الفئات العمرية	الحالة الزواجية				
	عازب/ عزباء	متزوج/ـة	مطلق/ـة	أرمل/ـة	منفصل/ـة
15- 19	10698	427	7	1	0
20 – 24	7754	2256	28	6	0
25 – 29	3625	4471	83	29	0
30 – 34	1350	5360	71	41	0
35 - 39	487	4737	61	92	0
40 – 44	179	3481	36	118	0
45 – 49	66	2438	30	170	0
50 – 54	44	1988	29	216	0
55 – 59	28	1365	27	283	0
60 – 64	18	1162	15	304	0
65 – 69	10	745	19	287	0
70 – 74	6	478	10	262	0
75 – 79	4	236	3	141	0
80+	5	180	2	204	0
غير مبين	22	20	0	0	0
المجموع	24296	29344	421	2154	0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن، 2004.

ولدى المقارنة بين البيانات السابقة المتعلقة بالحالة الاجتماعية (المتزوجين، والعازبين، والمطلقين، والأرامل) لعام (2004) والنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية والتي تبين أن نسبة (المتزوجين، والعازبين، والمطلقين، والأرامل) جاءت على الترتيب كما يلي (69.3%، و25.6%، و3.1%، و2.0%)، يتضح أن هناك تقارباً نسبياً بين مختلف الحالات الاجتماعية بين عامي (2004 - 2009).

5.1.4 المستوى التعليمي للسكان:

يعد التعليم أساس التغير الاجتماعي والاقتصادي، وعامل رئيس وفاعل في العملية التنموية، ومحافظة معان تخطو بخطى واسعة نحو سد الفجوة التعليمية بين سكانها، ويظهر الشكل (15) المستوى التعليمي لدى أفراد العينة، الذي يبين ما يلي:

1. أن نسبة الأمية بين السكان ما تزال مرتفعة حيث تصل إلى (13%)، وهي نسبة تزيد عن مثيلتها على مستوى المملكة التي تبلغ (10.3%)، حسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة لعام (2004)، وبالتالي يشكل ارتفاع مستوى الأمية التحدي الأول في واقع التعليم في محافظة معان خلال السنوات القادمة، التي تتمثل فيها محاولة الاقتراب إلى النسبة العامة للأمية في المملكة، التي هي بدورها تتناقص بشكل واضح مع زيادة الوعي وأهمية التعليم للذكور والإناث على حد سواء بين السكان، وقد سجلت نسبة الأمية في المحافظة تراجعاً ملحوظاً خلال العقدين الأخيرين إذ بلغت نسبة الأمية في المحافظة (19.5%) بين الذكور و(38.7%) بين الإناث عام (1994)، وفي عام (2004) بلغت بين الذكور (12.5%) وبين الإناث (25.75%) (دائرة الإحصاءات العامة، 2004).
2. انتشار التعليم الأساسي (من الصف الأول إلى الصف العاشر) بين (23%) من السكانوهو أقل من مثيله على مستوى المملكة الذي يبلغ (52%)، (دائرة الإحصاءات العامة، 2008)، في حين ترتفع نسبة مستوى التعليم الثانوي في المحافظة عن المستوى الوطني حيث بلغت في المحافظة (32%) وفي المملكة (18%)، (دائرة الإحصاءات العامة، 2008)، ويفسر ارتفاع هذه النسبة بسبب الإقبال على التعليم الثانوي للفئات العمرية المتقدمة نسبياً التي تركت مقاعد

الدراسة، ولارتفاع نسبة الفئة العمرية الشابة مقارنة بالفئات العمرية المختلفة داخل المحافظة.

3. ارتفاع نسبة التعليم العالي في المحافظة بشكلٍ كبيرٍ بين أرباب الأسر التي بلغت (32%) لمرحلة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، والتي وصلت مثيلتها على مستوى الأردن (10.3%) عام (2008م)، وعند مقارنة معدل التعليم الجامعي الحالي بمعدل التعليم الجامعي لعام (1994) الذي بلغ (3.7%) وهو الأقل بين معدلات التعليم الجامعي على مستوى المملكة لنفس العام، نجد أن هناك تقدماً كبيراً مرجعه وجود جامعة الحسين بن طلال التي تأسست عام (1996)، كمؤسسة تعليمية رائدة في المنطقة، حيث عملت على توفير فرص التعليم الجامعي لأبناء المحافظة، الأمر الذي ضاعف نسبة الطلبة من أبناء محافظة معان بما يزيد على (40%) (جامعة الحسين بن طلال، 2009).

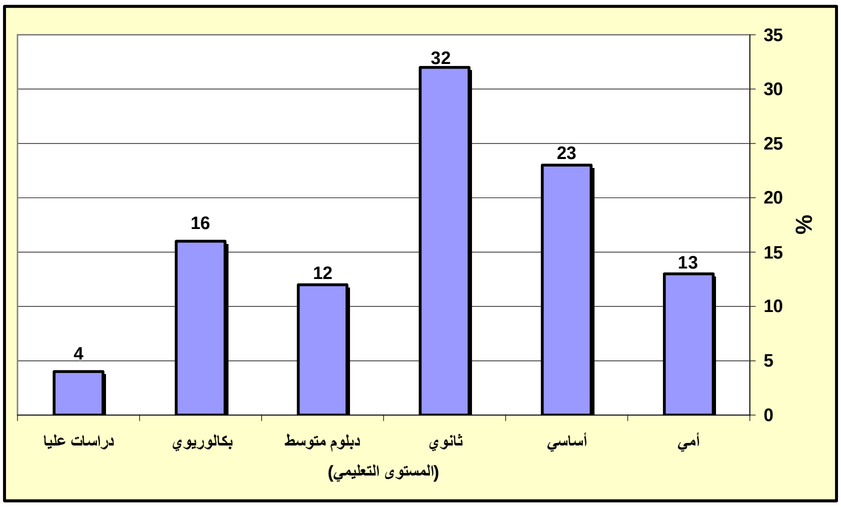
وقد أظهرت الدراسة المستوى التعليمي لأفراد الأسرة الواحدة ممن هم في عمر (أكثر من 15 سنة) من خلال الجدول (10)، حيث يلاحظ بأن الفئات العمرية الشابة كان نصيبها من التعليم أوفر من الأجيال التي سبقتها بسبب التطور والاهتمام في التعليم وزيادة الوعي والثقافة بين السكان، وحول الفروق بين الذكور والإناث في الأسرة الواحدة أظهرت الدراسة التقارب الواضح في الأرقام والاهتمام المتزايد بتعليم الإناث في كل مراحله، وقد وفرت جامعة الحسين بن طلال فرص كبيرة للإناث للتعليم الجامعي، خاصة أن البرامج التعليمية في جامعة الحسين لمرحلة البكالويوس تركز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بالنسبة للإناث (جامعة الحسين بن طلال، 2009).

وخلاصة القول أنه لا يوجد مشكله مشكلة كبيرة في مجال التعليم الأساسي، إلاّ أنّ المشكلة تظهر في مرحلة التعليم الثانوي سواء من خلال ارتفاع عدد الطلبة في الغرفة الصفية، ونقص المعلمين في بعض التخصصات، أو من خلال بُعد المسافة للوصول إلى المدرسة الثانوية خاصة الطلاب المقيمين خارج التجمعات الرئيسة في المحافظة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشكلة الأكبر والأهم تكمن في ظاهرة التسرب

من المدرسة خاصة في لواء البتراء، الأمر الذي يتطلب إجـراءات لمواجهـة هـذه المشكلة التي تحتاج إلى سنين طويلة لحلها (مديرية تربية محافظة معان، 2009).

الشكل (15)

المستوى التعليمي لدى أفراد العينة



المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (10)

المستوى التعليمي للأفراد (15 سنة فأكثر) حسب النوع الاجتماعي في أسر العينة الدراسية في محافظة معان

النوع الاجتماعي	المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	دراسات عليا	36	2
	بكالوريوس	141	10
	دبلوم متوسط	104	7
	ثانوي	227	16
	أساسي	140	10
	أمي	28	4
أنثى	دراسات عليا	18	2
	بكالوريوس	160	11
	دبلوم متوسط	121	8
	ثانوي	240	17
	أساسي	145	10
	أمي	42	3
المجموع		1352	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

2.4 السكان وخصائصهم الاقتصادية:

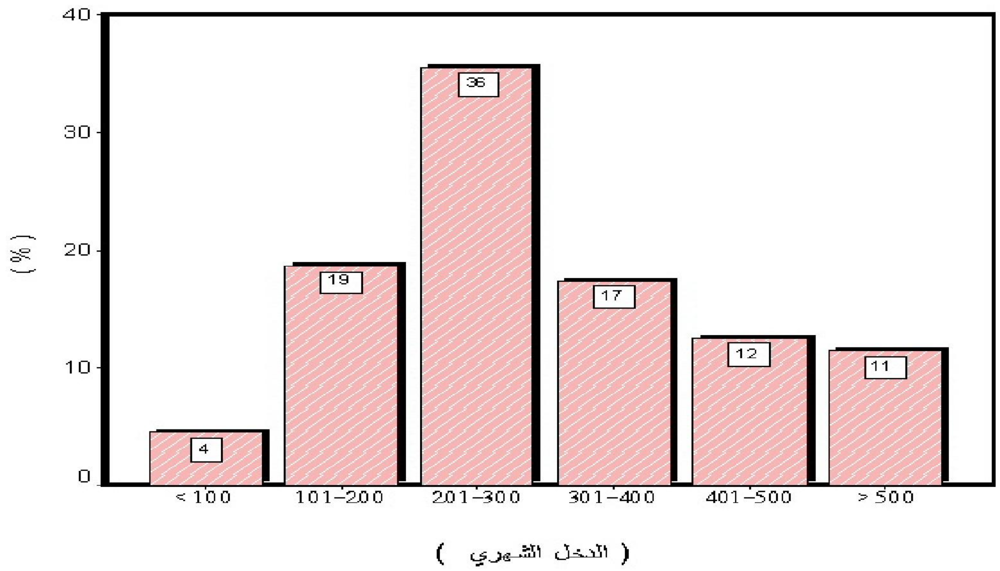
يعكس توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي في محافظة معان أهم الأنشطة والوظائف التي يقوم بها سكان المحافظة، وبالتالي يعكس دور ووظيفة محافظة معان، التي تعبر عن إمكانيات المكان وخصائصه وظروفه، ونظراً للتنوع البيئي في المحافظة وأثره على السكان، نجد أن لكل لواء ملامح اجتماعية واقتصادية تميزه عن الآخر، حيث يميل السكان في مدينة معان -مركز المحافظة- للاعتماد على قطاع الخدمات والتجارة والنقل، وفي لوائي البتراء والشوبك التي تزداد معدلات الأمطار فيها تعتمد فئات كبيرة من السكان على الزراعة وخاصة في لواء الشوبك، بينما توفر السياحة في لواء البتراء بشكل خاص أيضا فرص العمل والاتصال الثقافي، وفي لواء الحسينية تميل التجمعات السكانية فيها نحو البداوة والاعتماد على تربية الماشية، ومما لا شك فيه أن للتعليم الجامعي أثر كبير في إحداث تغيير على البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان في المحافظة.

1.2.4 الدخل ومصادره:

أظهرت الدراسة الميدانية أن متوسط دخل الأسرة الشهري في محافظة معان منخفض نسبياً، فقد تبين أن أكثر من (52.2%) من الأسر في المحافظة تقل دخولهم الشهرية عن (300 دينار)، كما هو واضح في الشكل (16)، وبالنظر إلى الجدول (11) يظهر تدني معدلات دخول أسر العينة مع العلاقة الارتباطية بحجم الأسرة الكبير نسبياً في المحافظة حسب اللواء، مما يزيد من معدل الإعالة وتدني نصيب الفرد، الأمر الذي ينعكس على رفاهية الأسروالأفراد بشكل خاص ، وترجع الأسباب في ذلك إلى قلة المشاريع التنموية، وانتشار الأمية، والاعتماد على مصادر دخل غير ثابتة خاصة للأسر التي تعيش في المناطق النائية والبادية.

الشكل (16)

التوزيع النسبي للدخل الشهري للأسر في محافظة معان



المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (11)

توزيع أسر العينة حسب الدخل واللواء في محافظة معان

اللواء	أقل من 100 دينار		200-100		300-201		400-301		500-401		500 دينار فأكثر	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قصبة معان	17	45	76	48	161	53	82	55	56	51	56	51
البتراء	10	26	34	22	67	22	27	18	28	25	27	25
الشوبك	3	8	21	13	38	13	24	16	14	13	15	14
الحسينية	8	21	27	17	36	12	16	11	12	11	11	10
المجموع	38	100	158	100	302	100	149	100	110	100	109	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

وبالنظر إلى الجدول (12) الذي يُظهر مصادر الدخل لسكان المحافظة نجد أن سكان محافظة معان تتركز أعمالهم في الأنشطة الاقتصادية التالية:

1. الوظائف الحكومية: يتركز العائد الاقتصادي من هذا القطاع بنسبة حوالي (51%) في لواء قصبة معان، في حين تبلغ نسبة العائد الاقتصادي من هذا القطاع في بقية الألوية (لواء البتراء، ولواء الشوبك، ولواء الحسينية) على

الترتيب حوالي (38.5%، و41.5%، و45.5%)، ومن هنا نلاحظ ارتفاع النسبة للعائد الاقتصادي من هذا القطاع لصالح لواء قصبة معان، ومرجع ذلك يكمن في أن هذا اللواء يعد عاصمة المحافظة ومركزها، بالإضافة إلى تركز النشاطات الاقتصادية وتوفر الخدمات الحكومية فيه، وبسبب عدم وجود موارد حقيقية يمكن أن يستغلها السكان، فنجدهم يسعون إلى الحصول على الوظائف الحكومية التقليدية.

2. القطاع الخاص: يشكل القطاع الخاص مصدراً حيوياً لدخل سكان محافظة معان، فهو يشمل العاملين في القطاع التجاري والعاملين في المهن الإدارية والمحاسبية بنسبة (8.1%) ، أما العاملين في قطاع البناء والتشييد وفي قطاع السياحة والنقل فيشكلون ما نسبته على الترتيب (1%، و13.4%)، في حين يتوزع الباقي من حجم العمالة في هذا القطاع في مهن وأعمال مختلفة (الغرفة التجارية، 2009).

وتظهر الدراسة أن نسبة العائد الاقتصادي في القطاع الخاص حسب الألوية (لواء قصبة معان، ولواء البتراء، ولواء الشوبك، ولواء الحسينية) هي على الترتيب (17.3%، و30.5%، و21.6%، و17%) حيث يظهر التركيز الأعلى للعائد الاقتصادي في هذا القطاع في لواء البتراء نظراً لخصوصيته السياحية التي ترفع من نسبة المشاريع المقامة فيه وبالتالي من حجم العمالة فيه.

3. الثروة الحيوانية والزراعية: يتميز الظهير الصحراوي لمحافظة معان بالتخصص الواضح في رعي وتربية الأغنام والإبل حيث الطبيعة البدوية، ويعمل بهذا القطاع ما نسبته (15%) من العمالة الاقتصادية بالقرى موزعين على التجمعات البدوية المختلفة، وعلى الرغم من الندرة النسبية في مصادر المياه والحياة النباتية التي يقوم عليها المرعى، إلاَّ أنَّ هناك مساحات يوجد بها بعض الإمكانيات الرعوية بالمنطقة الغربية والوسطى من محافظة معان (مديرية زراعة محافظة معان، 2009)، وقد أظهرت الدراسة أن نسبة (16.4%) من عينة الدراسة يملكون ثروة حيوانية، تتكون من الأغنام والماعز والجمال، وتبيَّن أن المواشي هي المصدر الرئيس لهذه الثروة لدى السكان، حيث تتراوح أعداد

رؤوس الماشية لديهم بين أربعة رؤوس إلى أكثر من (200) رأس، وهـذا مـا يتوافق مع بيانات مديرية الزراعة في محافظة معان لعام (2009) كما يظهرها الجدول (13)، كما أظهرت الدراسة أن نسبة (18.5%) من الإنتاج الحيـواني يستهلك من قِبَل المربيين، وبقية الإنتاج يتم بيعه في الأسواق المحلية.

أما بالنسبة للزراعة فإنَّ مساحة الأراضي المزروعة في محافظة معان ريـاً وبعلاً تبلغ على الترتيب (104625، و168589) دونمـا تتنـوع فيهـا أصـناف المزروعات ما بين الحبوب، والخضروات، والزيتون، والفاكهة، فـي حـين تبلـغ مساحة الأراضـي الحرجيـة (18562) دونمـاومسـاحة أراضـي المراعـي (300551483) دونما مقام عليها خمس محميات رعوية.

ومن الملاحظ من هذه البيانات أن محافظة معان تعاني من نقص كبير فـي المناطق الزراعية الخصبة، لذلك وجدت مشاريع زراعيـة محـدودة فـي منطقـة الشوبك، والمدورة، ورأس النقب، والمحمديـة تعتمـد علـى الزراعـة العلميـة المتخصصة للمحاصيل التي تتناسب والمناخ المحلي للمنطقة، أما فيما يتعلق بالوضع الحيازي للأراضي وحجم ونوعية الاستغلال لها وطرق الاستفادة منها فقد أظهرت الدراسة أن ما نسبته (78%) من المزارعين يمتلكون أراضيهم، في حين يقوم القسم الآخر من المزارعينبالاستئجار أو الضمان أو المشاركة بالنسـب التاليـة : (5%، و8%، و9%) على الترتيب، وقد أظهرت الدراسة أن الملكية الشخصية للمزارعين تتراوح بين دونم واحد إلى (500) دونم كما أظهرت الدراسة أن حجم الاسـتغلال منخفض نسبياً، حيث أن (30%) من المالكين فقط يسـتغلون الأرض كاملـة فـي الزراعة بينما يقوم الباقي في زراعة نصف أو ثلث أو ربع الأرض أو لا يسـتغلها نهائياً بالنسب التالية على الترتيب (15.5%، و17.5%، و12.4%، و7.5%)، أما بالنسبة لنوعية المحاصيل الزراعية أظهرت الدراسة أن ما نسبته (19.5%) هـي مزروعات حقلية و(53.2%) أشجار زيتون و(12.8%) خضار و(7.1%) فواكه، وبالنسبة لاستهلاك المنتجات الزراعية أظهرت الدراسـة أن نسـبة (13%) منهـا يستغل لسد حاجة المزارعين أنفسهم بينما يتم بيع نسـبة (40%) منهـا للأسـواق المحلية في المحافظة والباقي للمحافظات الأردنية الأخرى أو للتصدير.

وبناءً على ذلك أظهرت الدراسة أن العائد الاقتصادي من الزراعة وتربية الحيوان بلغ حسب الألوية (لواء قصبة معان، ولواء البتراء، ولواء الشوبك، ولواء الحسينية) على الترتيب حوالي (8.4%، و6.2%، و18.4%، و13%) حيث يظهر مرتفعاً في لواء الشوبك نظراً لخصوبة الأراضي ووفرة الأمطار.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن المصادر الأخرى لدخل السكان في محافظة معان على مستوى الألوية ككل تشتمل على التقاعد بنسبة (26.8%) في حين تتفرق باقي المصادر ما بين الضمان الاجتماعي ومعونات التنمية ومساعدات الأبناء وغير ذلك بنسبة (49.6%).

الجدول (12)

التوزيع النسبي لمصادر الدخل لعينة الدراسة في ألوية محافظة معان

المنطقة	قطاع حكومي (%)	قطاع خاص (%)	الزراعة والحيوان (%)	تقاعد (%)	أخرى (%)
معان	51.02	17.3	8.4	6.1	17
البتراء	38.5	30.5	6.2	7.4	15.4
الشوبك	41.5	21.6	18.4	7.3	11.2
الحسينية	40.5	17	18	6	6

المصدر: الدراسة الميدانية.

الجدول (13)

أصناف وأعداد المواشي في محافظة معان

أصناف المواشي	أعدادها
أغنام	216151
ماعز	123709
أبقار	71
جمال	4360
المجموع	344291

المصدر: مديرية زراعة محافظة معان، 2009.

2.2.4 القطاعات الاقتصادية السائدة:

يشير الجدول (14) إلى هيمنة القطاع التجاري على بقية الأنشطة الاقتصادية في محافظة معان حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة فيه لأعوام (2003 – 2006) على الترتيب (1133، و1320)، في حين احتل قطاع النقل والتخزين والاتصالات المرتبة الأخيرة بين الأنشطة الاقتصادية حيث بلغت عدد المؤسسات العاملة فيه لنفس الأعوام (19، و21) على الترتيب.

الجدول (14)

المؤسسات العاملة في قطاعات التنمية في محافظة معان

المؤسسات في قطاعات التنمية	2003	2006
المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة	205	228
المؤسسات العاملة في قطاع النقل والتخزين والاتصالات	19	21
المؤسسات العاملة في قطاع التجارة	1133	1320
المؤسسات العاملة في قطاع المقاولات	24	28
المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات	324	429

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، كتاب مؤشرات المحافظات، 2003- 2006.

3.4 مشكلات السكان الاقتصادية والاجتماعية:

يعاني قسم من سكان محافظة معان من مشكلات اقتصادية واجتماعية تتمحور حول الفقر والخدمات العامة، ويظهر الجدول (15) التباين في حدة هذه المشكلات، حيث أظهرت نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات السكان حسب ألوية محافظة معان بالنسبة لمشكلات الفقر والخدمات العامة والمشكلات الحيوانية للاختلاف في الاهتمام بين السكان والتفاوت في المقومات التنموية في الألوية، ولم تظهر نتائج التحليل وجود فروق في المشكلات الأخرى بسبب التقارب في وجهات النظر بين السكان.

الجدول (15)

المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في ألوية محافظة معان

اللواء	الفقر		البطالة		المشكلات الزراعية		مشكلات تربية الماشية		البنية التحتية		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قصبة معان	284	65	114	26	65	15	87	20	235	54	52	12
البتراء	82	43	34	18	32	17	23	12	47	25	31	16
الشوبك	53	45	25	22	26	22	11	10	41	35	13	11
الحسينية	77	71	31	29	21	19	27	25	41	38	16	15
قيمة مربع كآي (χ 2)	10.64		2.82		1.64		8.76		11.14		1.25	

المصدر: الدراسة الميدانية.

1.3.4 مشكلة الفقر:

يشكل الفقر ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد، وهي ظاهرة لا تخلو أي محافظة في الأردن منها، لكنها متفاوتة بشكل كبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها حسب المحافظات، ورغم الاختلاف في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره، إلاّ أن انخفاض الدخل للفرد أو الأسرة ، مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس وتأمين صحي وتعليم، يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم (العواملة، 2002).

ويتضمن أسلوب خط الفقر معرفة مؤشرات الفقر والتي تشتمل على خطي الفقر المدقع والمطلق، ونسبة الفقر، وفجوة الفقر، وشدة الفقر؛ حيث يعرف خط الفقر المدقع بأنه: الخط الذي يستطيع الأفراد أو الأسر من خلاله تلبية الحاجات الغذائية الضرورية فقط، أي أنه يساوي تكلفة الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية مترجمة بالسعرات الحرارية الضرورية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلاَّ فترة قصيرة، أي ما يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الغذائية الضرورية وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع ا لمعني

وبحدود معينة، أما خط الفقر المطلق فيعرف بأنّه: إجمالي تكلفة الحاجات الغذائية (حد الفقر المدقع)، والحاجات غير الغذائية الأساسية، إذ يتم حسابه من خلال تحديد الحاجات الأساسية غير الغذائية، لتشمل المأوى، والملبس، والنقل، والخدمات الصحية الأولية، والتعليم الأساسي ليتم بعد ذلك إيجاد الأهمية النسبية لكل حاجة من الحاجات الأساسية الست بعد حذف مبالغ الإنفاق على بنود التسلية، واللهو، والثقافة، والحاجات الأخرى غير الأساسية، مثل السجائر والرحلات وغيرها (الحنيطي والطيب، 2005)، وتعرّف نسبة الفقر بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر، أما فجوة الفقر فتعرف على أنّها مقياس لحجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول أو إنفاق الفقراء الحقيقي والإنفاق المطابق لخط فقرهم، أو بأنّها مقدار الإنفاق اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، وأخيراً تُعرف شدة الفقر بأنها مقياس لمدى التفاوت الموجود بين الفقراء، والذي يمكن حسابه باعتبارهُ يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية لإجمالي الفقراء (الحنيطي، 2005).

وقد أظهرت الدراسة من خلال اجتهاد السكان في محافظة معان لتحديد مستوى الفقر لعائلة مكونة من (5-6) أفراد أن متوسط خط الفقر هو (295) دينار، وهذا رقم متواضع جداً مقارنة بالارتفاع الكبير الذي طرأ على تكاليف المعيشة ، ويضم هذا الحد ما نسبته (51%) من مجموع الأسر في العينة، وقد بلغت النسبة لمستوى خط الفقر في لواء القصبة ولواء البتراء ولواء الشوبك ولواء الحسينية (42%، و43%، و52%، و65%) على الترتيب، حيث يظهر أعلاها في لواء الحسينية وفي ذلك تقارباً نسبياً مع دراسة البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمستوى خط الفقر في محافظة معان السابقة الذكر في مشكلة الدراسة.

ويعد حجم العائلة في محافظة معان من أكثر المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الفقر، حيث تزيد نسبة الفقر وبثبات مع زيادة عدد الأطفال في الأسرة، وقد أظهرت الدراسة بأن نسبة الفقر المطلق بلغ (10%) للأسر التي لديها طفل أو اثنان،

وبلغ (26%) للأسر التي لديها خمسة أطفال، كما بلغ (55%) للأسر التي لديها ثمانية أطفال أو أكثر، وبالنسبة لمستوى التعليم فنجده يؤثر بشكل مباشر على نسبة الفقر حيث تقل بارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة؛ فقد بلغت نسبة الفقر في المعدل (65%، و23%، و18%) وأقل من (7%) للأسر التي يرأسها أشخاص في المستوى التعليمي أمي، وابتدائي، وثانوي، وجامعي على الترتيب.

2.3.4 مشكلة البطالة:

تعد البطالة من أهم الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الأردني، وقد عملت الحكومة الأردنية جاهدة للتخفيف والحد من ظاهرة البطالة والتخفيف على الأسر المتضررة من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تعريف البطالة بأنها: ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل، ويعتبر الفرد متعطلاً إذا بلغ سن (16) عام حتى سن (65) عام، وكان خلال فترة المرجعية الزمنية بدون عمل، وهو حالياً جاهز للعمل، أو مستعداً له، ويبحث عنه، ويشمل ذلك المتعطلين عن العمل الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، والمتعطلين الذي سبق لهم العمل، واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب، وعلى ذلك الأساس يتم حساب معدل (أو نسبة) البطالة التي تمثل نسبة هذه الفئة والمقصود المتعطلة إلى إجمالي عدد أفراد قوة العمل (العواملة، 2002).

وقد أظهرت الدراسة بأن نسبة معدل البطالة في محافظة معان هي (18.5%) وهي نسبة أكبر من مثيلتها على مستوى الأردن التي تبلغ (15.7%) (دائرة الإحصاءات العامة، 2006).

يلاحظ من خلال بيانات الإحصاءات العامة حول حالة النشاط الاقتصادي لعام (2006) أن نسبة معدل البطالة البالغ (20.9%) في محافظة معان قد انخفض بنسبة قليلة مقدارها (2.4%)، عند مقارنته بنسبة معدل البطالة الذي توصلت إليه الدراسة الحالية والذي بلغ (18.5%)، ومرجع ذلك بشكل رئيسي هو التطور النسبي في حجم المشاريع التنموية المقامة في محافظة معان.

وفيما يتعلق بنسبة أهم الأسباب المؤدية للبطالة في محافظة معان، أظهرت الدراسة بأن (45%) من العينة الدراسية أرجعوا السبب إلى عدم وجود فرص للعمل في المحافظة، و(22%) إلى عدم توفر الخبرة والمهارة وعدم توفر الشهادة العلمية اللازمة للعمل، و (11%) عزوا ذلك لأسباب أخرى تتمثل في البُعد الجغرافي لمكان العمل وعدم القدرة على العمل ومنافسة العمالة الوافدة، و (15%) ينتظرون التعيين في أجهزة الدولة، وأظهرت الدراسة بأن أعداد العاطلين عن العمل تتفاوت بنسب مختلفة حسب المستوى التعليمي حيث تزيد نسبة البطالة لحملة شهادة الدبلوم المتوسط بمقدار (35%)، والثانوية العامة بمقدار (24%)، وتتناقص في مرحلة البكالوريوس بمقدار (12%)، والماجستير بمقدار (7%)، وتقل أيضاً عند الشهادة الأساسية بمقدار (7%) بسبب العمل في الحِرَف المختلفة، وكما أظهرت الدراسة أن نسبة المتعطلين من الذكور والإناث الذين يبحثون عن العمل داخل محافظة معان تبلغ على الترتيب (75%، و88%)، وأن نسبة (15%) من الذكور يبحثون عن العمل في العاصمة (عمان)، بينما تبلغ نسبة الإناث (6%)، والنسبة الباقية من الذكور والإناث تبحث عن فرصة عمل في المحافظات الأخرى أو خارج الأردن، وبالنسبة للعمل المطلوب وجد أن ما نسبته (66%) من العاطلين عن العمل يفضلون وظائف حكومية، وأن ما نسبته (18%) يبحثون عن وظائف حِرَفِية، وأن نسبة (8%) فقط يبحثون عن عمل في القطاع الزراعي وتربية الحيوان، والنسبة الباقية يبحثون عن العمل في قطاعات أخرى مختلفة.

3.3.4 مشكلة الزراعة والثروة الحيوانية:

سبق الحديث عن الوضع الزراعي وتربية الحيوان في موضع آخر من الدراسة، وقد أظهرت الدراسة في هذا الموضع بأن أهم المشاكل التي تواجه المزارعين في المحافظة تتعلق بقلة المياه والأمطار وعدم توفر الأراضي الزراعية بنسبة (28%)، وضعف المردود المالي من الزراعة وعدم توفر الأيدي العاملة المدربة بنسبة (17%)، وباقي المشاكل الزراعية تتوزع بين عدم توفر الأشتال الزراعية والأسمدةومشاكل التخزين والنقل والتسويق والآفات الزراعية ، أما

بالنسبة لمشاكل الثروة الحيوانية فقد تمثلت في قلة المراعي بنسبة (56%)، وضعف المردود الاقتصادي بنسبة (44%)، ونقص المياه بنسبة (36%)، وباقي المشاكل تتوزع بين نقص الأعلاف وعدم توفر الخدمة البيطرية والنقل.

وانطلاقاً من حاجة منطقة الدراسة إلى تطوير الموارد الزراعية ورفع كفاءة استخدامها إلى أقصى حد ممكن، فقد تم تنفيذ مشروع تطوير المصادر الزراعية في لواء الشوبك، حيث يعد من مشاريع مقاومة الفقر والمحافظة على البيئة، إذ سيقوم المشروع بدعم التطوير الزراعي لما مساحته حوالي (40) ألف دونم من الأراضي الخاصة بهدف زراعة الأشجار المثمرة كالتفاح في الأراضي غير المستغلة بتطبيق الاستعمال الأمثل للأرض في الأراضي التي يتراوح انحدارها من (8% – 35%)، واستبدال زراعة المحاصيل الحقلية في الأراضي المنحدرة بالأشجار المثمرة من خلال توفير أشتال الأشجار المثمرة للمزارعين، والمساهمة في دعم إنشاءات حماية المزارع (الأسلاك الشائكة)، وتقديم الخدمات الإرشادية للمزارعين في منطقة المشروع (وزارة الزراعة، 2009).

4.3.4 مشكلة البنية التحتية:

تعد البنية التحتية بما تتضمنه من (طرق، وكهرباء، وماء، واتصالات، وصرف صحي، ومرافق تعليمية، ومرافق صحية، ومراكز خدمات اجتماعية وثقافية) القاعدة التي تعتمد عليها أية تنمية، فبدونها لا يمكن تحقيق تنمية محلية حقيقية في المجتمع، وفي الوقت نفسه لا يمكن جذب رؤوس الأموال إلاَّ إذا توفر حد أدنى من البنية الأساسية، وقبل كل ذلك فإن عناصر البنية الأساسية هي حجر الزاوية لاستقرار السكان في مجتمعاتهم والحد من هجرتهممن خلال تحقيق متطلباتهم الأولية، ويعاني السكان في المناطق الصحراوية والبدوية في المحافظة من نقص حاد في خدمات البنية التحتية مثلالنقص الكبير في توفر خدمات ا لمياه، والكهرباء، والطرق، والبُعد الجغرافي للخدمات التعليمية والصحية، وبالرغم من الجهود الحكومية الرامية إلى توفير البنية التحتية في محافظة معان، إلاَّ أنَّها ما زالت دون المستوى المطلوب لتحقيق تنمية شاملة حقيقية ترفع من المستوى

الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي للسكان، وقد أظهرت الدراسة بأنَّ المنطقة تفتقر لبعض عناصر البنية التحتية وعدم كفاية بعضها الآخر، حيث تبين في توزيع هــذه المشكلة حسب الألوية أنَّ السكان في لواء قصبة معان يعانون فيما نسبته (11.6%) من نقص في توفر الخدمات العامة مثل الطرق، والملاعب الرياضية، والمكتبــات العامة، وإنارة الشوارع، والحدائق العامة، ونسبة (10%) من السكان يعانون مــن نقص المواصلات، ونسبة (8.8%) من السكان يعانون من انقطاع الميــاه وتلوثهــا وعدم وصولها لمنازلهم، ونسبة (5.9%) من السكان يعانون من نقص وعدم تــوفر في الخدمات الصحية، وفي لواء البتراء يعاني ما نسبته (9.6%) من الســكان مــن نقص في توفر الخدمات العامة مثل الطرق والمتنزهات، ونسبة (7.1%) من السكان يعانون من نقص في المواصلات العامة، ونسبة (4.6%) من السكان يعــانون مــن نقص الخدمات الطبية، أما في لواء الحسينية فيعاني ما نسبته (13%) من الســكان من تدني مستوى الخدمات العامة مثل نقــص تــوفر الطــرق المعبــدة والإنــارة والمتنزهات، ونسبة (7.4%) من السكان يعانون من مشاكل تتعلق بالمياه، ونســبة (8%) من السكان يعانون من نقص في المواصلات.

وحول أسئلة الدراسة عن مدى توفر الخدمات في مكان ســكن المــواطنين ، أظهرت الدراسة بأن (92%) من المبحوثين لديهم الماء والكهرباء، و(83%) لديهم أجهزة هاتف، و(35%) لديهم خدمات الصرف الصحي، و(73%) يتــوفر لــديهم مواصلات سهلة، و(33%) لديهم أجهزة حاسوب، و(8%) لديهم حاسوب مشــترك بالإنترنت.

5.3.4 مشكلة التعليم:

تتمثل المشكلة الأساسية في هذا الموضع في حجم الإنفاق الاقتصادي الكبيــر المرتبط بنفقات التعليم بالإضافة إلى البُعد الجغرافي للمدرسة عن بعض التجمعــات السكانية التي تنتشر بشكل مبعثر في المناطق الشرقية والجنوبية، مما يــؤدي إلــى سوء توزيع هذه الخدمة على الأهالي، ويظهر الجدول (16) نسبة الأسر التي يوجد فيها أفراد على مقاعد الدراسة في محافظة معان.

الجدول (16)

الأسر التي يوجد فيها فرد أو أكثر على مقاعد الدراسة في ألوية محافظة معان

اللواء	نسبة الأسر التي يوجد فيها أفراد على مقاعد الدراسة		المجموع
	يوجد	لا يوجد	
قصبة معان	73.5	26.5	100
البتراء	72.4	27.6	100
الشوبك	72.8	27.2	100
الحسينية	71.8	28.2	100
محافظة معان	73.35	26.65	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

إذ يلاحظ من خلال الجدول السابق أن ما نسبته (73.35%) من الأسر في المحافظة يوجد فيها أفراد على مقاعد الدراسقي مختلف المراحل التعليمية ، وبالتالي فإن حجم الإنفاق على التعليم يأخذ قسماً كبيراً من ميزانية الأسرة، بالإضافة إلى ذلك يشكل البُعد الجغرافي للمؤسسات التعليمية عن مكان السكن عاملاً متداخلاً مع حجم الإنفاق الاقتصادي على التعليم بسبب تكلفة المواصلات والسكن في مناطق أخرى، وبطبيعة الحال تبقى الحلول لهذه المشكلة أقل حدة من الحلول التي يتطلبها فقدان البنية التحتية لعامل البُعد الجغرافي، مما سبق نلمس الحاجة الماسة للتوسع في الخدمات التعليمية، والعمل على رفع مستوى التعليم في الوقت الذي تشهد فيه المحافظة اهتماماً متزايداً في التعليم من قِبَل السكان، لأنَّ الأهمية التنموية للتعليم تتمثل في كونه حجر الأساس في الاستثمار برأس المال البشري باعتباره مورد وطني أساسي في ظل الأوضاع الحالية التي تتميز بدقتها وحساسيتها في النواحي الاجتماعية والاقتصادية في محافظة معان.

4.4 واقع الدور التنموي للمشاريع المنفذة في محافظة معان:

بالرغم مما تمتلكه محافظة معان من مقومات تنموية إستراتيجية متمثلة في الثروات الطبيعية والسياحية الهائلة والاتساع المكاني الكبير الذي يشكل ما نسبته

(37%) من مساحة المملكة، إلاَّ أنَّ الجهود التنموية ما زالت قاصرة عن الاستغلال الأمثل لهذه المقومات والتي نحن في الأردن بشكل عام في أمس الحاجة إليها، حيث ما تزال المؤشرات التنموية في محافظة معان تدل على تدني معدلات مستويات الدخل وارتفاع نسبة البطالة والأميةوالتي لها كما تدل عليها المؤشرات ذاتها علاقة ارتباطيه مع النقص في توفر المشاريع التنموية، إذأن معظم المشاريع التنموية غير التعليمية• التي نفذت في المحافظة ركزت على مشاريع استخراجية بسيطة وخدمية تفتقر إلى التخطيط السليم ولا تكفي لإحداث تغيرات جوهرية يلمسها المواطن، وحول آراء السكان المحليين عن الدور التنموي للمشاريع المنفذة ومدى أثرها والرضا عنها في المحافظة، شملت الدراسة آراء السكان المحليين من عدة جهات تتناول التوزيع الجغرافي للمشاريع التنموية ومدى توفرها في ألوية المحافظة، والآثار الاقتصادية لهذه المشاريع على السكان، ومدى مساهمتها في تحسين الخدمات العامة بالإضافة إلى آثارها الثقافية والاجتماعية، حيث تم ترتيب فقرات الدور التنموي للمشاريع المنفذة في محافظة معان حسب أهميتها النسبية بالنسبة للسكان، كما يظهرها الجدول (17).

الجدول (17)

اتجاهات السكان المحليين نحو الدور التنموي للمشاريع المنفذة في محافظة معان

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
ساهمت المشاريع التنموية في رفع أسعار الأراضي المحيطة بها في محافظة معان.	4.26	0.936	1	مرتفع
ساهمت المشاريع التنموية في تنويع فرص العمل والدخل للسكان في محافظة معان.	3.66	1.274	2	مرتفع
ساهمت المشاريع التنموية في زيادة الطلب على المساكن (إيجار - تمليك) في محافظة معان.	3.60	1.136	3	متوسط

• تم أخذ آراء السكان المحليين عن الدور التنموي لجامعة الحسين بن طلال كنموذج تطبيقي على هذا الجزء من الدراسة.

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
ساهمت المشاريع التنموية في تنشيط الحركة التجارية في محافظة معان.	3.31	1.272	4	متوسط
ساهمت المشاريع التنموية في تحسين الخدمات العامة المشتركة (الكهرباء- الماء- المواصلات- الطرق) في محافظة معان.	3.30	0.841	5	متوسط
ساهمت المشاريع التنموية في جذب الاستثمارات الاقتصادية إلى محافظة معان.	3.25	1.272	6	متوسط
ساهمت المشاريع التنموية في تغيير بعض المفاهيم الثقافية والعادات والتقاليد في محافظة معان.	2.45	0.72	7	متوسط
ساهمت المشاريع التنموية في إيجاد المشاكل الاجتماعية بين السكان في محافظة معان.	1.66	0.87	8	ضعيف
الاتجاه العام للسكان	3.18	0.73		متوسط

المصدر: الدراسة الميدانية.

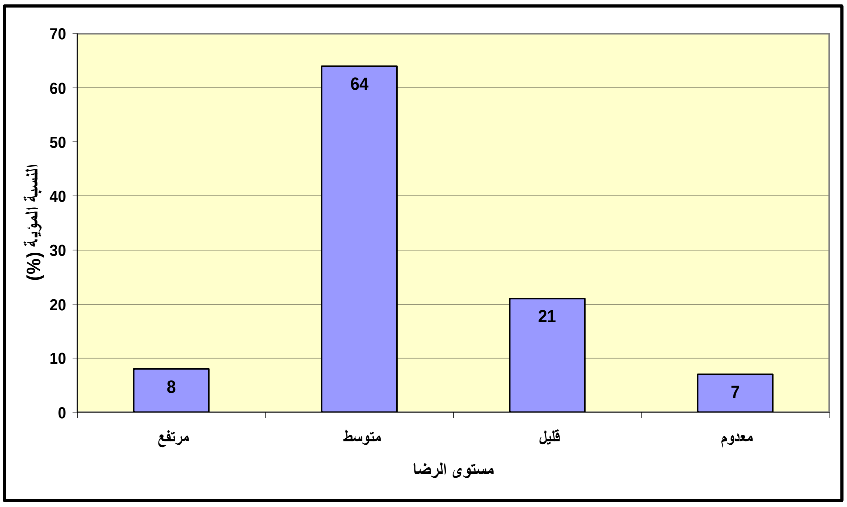
وحول أسئلة الدراسة الموجهة للعاملين في المشاريع التنموية في محافظة معان أظهرت الدراسة ما يلي:

أ. مستوى الرضا عن العوائد المادية (الراتب الشهري):

يبين الشكل (17) مستويات الرضا لدى العاملين في هذه المشاريع عن العائد المادي (الراتب الشهري)، حيث يتبين منه بأن ما نسبته (64%) منهم كان رضاهم "متوسط"، وأن نسبة (21%) منهم كان رضاهم "قليل"، وأن نسبة (8%) منهم كان رضاهم "مرتفع"، بينما الباقي بنسبة (7%) منهم كان الرضا لديهم "معدوم".

الشكل (17)

مستوى الرضا عن العوائد المالية (الراتب)



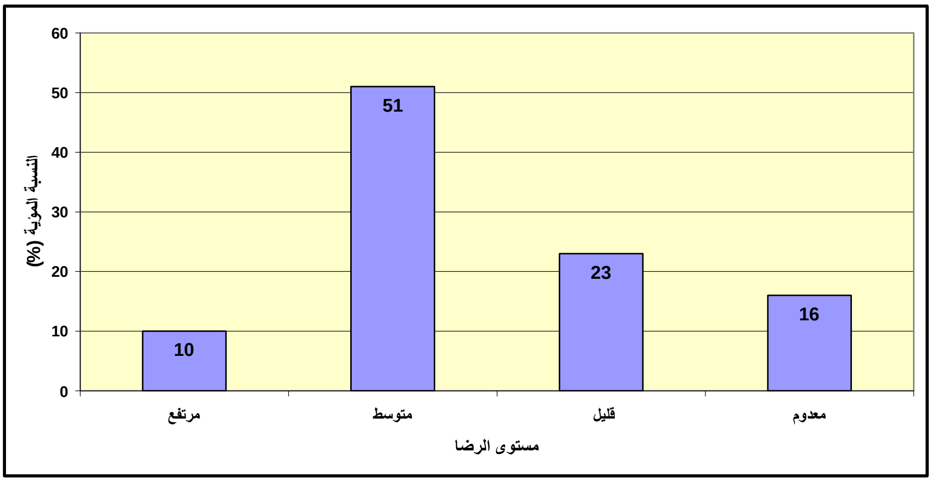
المصدر: الدراسة الميدانية.

ب. مستوى الرضا عن الحوافز المادية:

يبين الشكل (19) مستويات الرضا لدى العاملين في هذه المشاريع عن الحوافز المادية، حيث يتبين منه بأن ما نسبته (51%) منهم كان رضاهم "متوسط"، وأن نسبة (23%) منهم كان رضاهم "قليل"، وأن نسبة (16%) منهم كان رضاهم "معدوم"، بينما الباقي بنسبة (10%) منهم كان الرضا لديهم "مرتفع".

الشكل (18)

مستوى الرضا عن الحوافز المادية



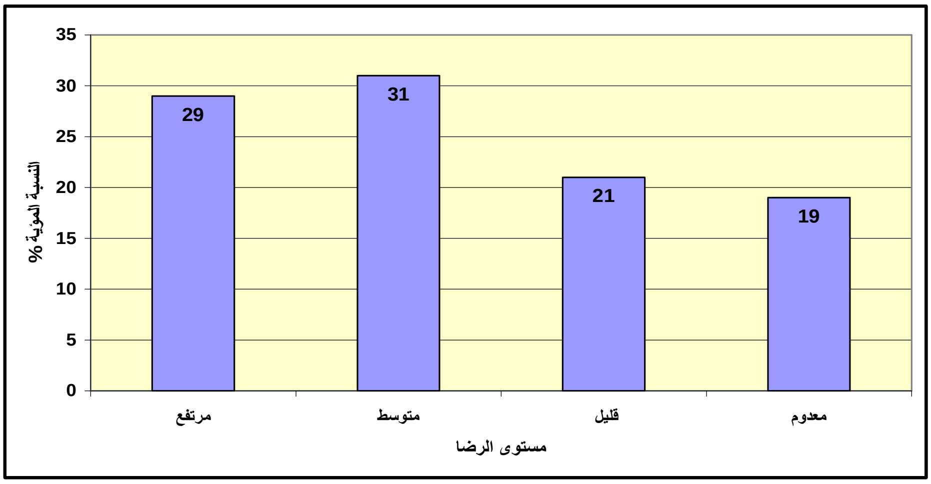
المصدر: الدراسة الميدانية.

ج. مستوى الرضا عن بدل إصابات العمل:

يبين الشكل (19) مستويات الرضا لدى العاملين في هذه المشاريع عن بـــدل إصابات العمل، حيث يتبين منه بأن ما نسبته (31%) منهم كان رضاهم "متوســط"، وأن نسبة (29%) منهم كان رضاهم "مرتفع"، وأن نسبة (21%) منهم كان رضاهم "قليل"، بينما الباقي بنسبة (19%) منهم كان الرضا لديهم "معدوم".

الشكل (19)

مستوى الرضا عن بدل إصابات العمل



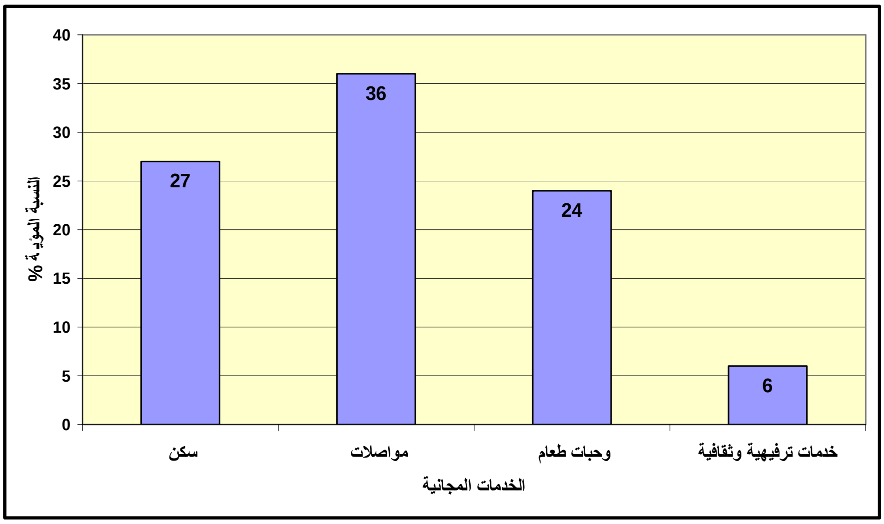
المصدر: الدراسة الميدانية.

د. مدى توفر الخدمات في العمل:

يبين الشكل (20) الخدمات التي يقدمها العمل للعاملينفي هــذه المشـــاريع ، حيث يتبين منه بأن ما نسبته (27%) منهم يستفيدون من السكن المجاني، وأن نسبة (36%) منهم يستفيدون من خدمة النقل من وإلى العمل، وأن نسبة (24%) مـــنهم لديهم وجبات طعام مجانية، وأن نسبة (6%) منهم يتمتعون بالخـــدمات الترفيهيـــة والثقافية.

الشكل (20)

مدى توفر الخدمات المجانية في العمل



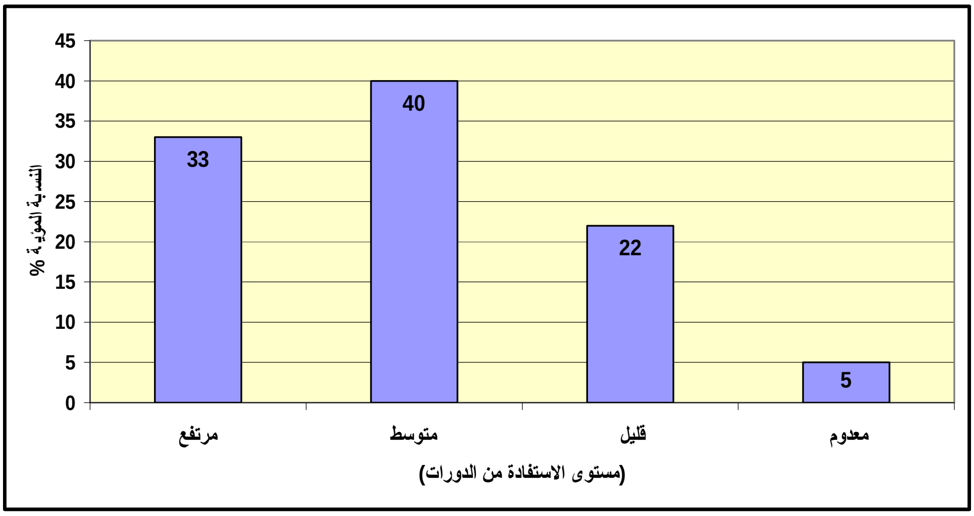
المصدر: الدراسة الميدانية.

هـــ. مستوى الرضا عن الدورات التي يقدمها العمل:

يبين الشكل (21) مستويات الرضا لدى العاملين في هـــذه المشـــاريع عـــن الدورات التي يقدمها العمل، حيث يتبين منه بأن ما نسبته (40%) منهم كان رضاهم "متوسط"، وأن نسبة (33%) منهم كان رضاهم "مرتفع"، وأن نسبة (22%) مـــنهم كان رضاهم "قليل"، بينما الباقي بنسبة (5%) منهم كان الرضا لديهم "معدوم".

الشكل (21)

مستوى الرضا والاستفادة من الدورات التدريبية للعاملين



المصدر: الدراسة الميدانية.

و. مدى توفر الخدمات الاجتماعية في العمل:

يبين الجدول (18) مدى توفر الخدمات الاجتماعية التي يقدمها العمل للعاملين في هذه المشاريع، حيث يتبين منه بأن ما نسبته (92%) منهم مشتركين بالضمان الاجتماعي، وأن نسبة (89%) منهم لديهم تأمين صحي، وأن نسبة (66%) منهم يطلعون على قوانين العمل والعمال الخاصة بالعمل ومدى تطبيقها على العاملين.

الجدول (18)

الخدمات الاجتماعية التي يقدمها العمل للعاملين

الفقرة	نعم (%)	لا (%)
الاشتراك في الضمان الاجتماعي	92	8
الاشتراك في التأمين الصحي	89	11
الاطلاع على القوانين الخاصة بالعمل والعمال	66	34

المصدر: الدراسة الميدانية.

أما سؤال الدراسة "هل تفكر في الاستمرار في عملك؟" أجاب نسبة (67%) من العاملين بنعم، بينما فضّل نسبة (33%) منهم عدم الاستمرار في حال وجود عمل آخر؛ وبالنسبة لسؤال الدراسة "هل تفكر في الاستقرار النهائي في محافظة معان؟" أجاب (15%) من العاملين القاطنين في محافظات أخرى بنعم بينما الباقي لم يؤيد فكرة البقاء في محافظة معان بعد إنهاء مدة العمل.

وحول أثر جامعة الحسين بن طلال في تنمية المجتمع المحلي، فقد جاء اختيار الجامعة بالتحديد لتكون نموذجاً تطبيقياً على هذا الجزء موضوع الدراسة، المتمثل في معرفة الدور التنموي للمشاريع المنفذة في محافظة معان، وفقاً لإطلاع الباحث النظري والميداني، الذي اعتبر جامعة الحسين بن طلال نسقاً فرعياً يرتبط بالأنساق والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى داخل المحافظة ارتباطاً وثيقاً، حيث أنها المؤسسة العلمية والأكاديمية الرئيسية داخل المحافظة التي تزود سوق العمل بالتخصصات والموارد البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة، وعلى هذا يمكن أن تكون هذه الجامعة التنظيم الأم لكل التنظيمات الأخرى إن لم تكن حالياً نظراً لحداثتها، فإنها على الأرجح ستكون مستقبلاً، ويمكن تلمس أثر ذلك من خلال تحليل اتجاهات السكان المحليين، حيث تم ترتيب فقرات الآثار التنموية لجامعة الحسين بن طلال على

المجتمع المحلي في محافظة معان حسب أهميتها النسبية بالنسبة للسكان، وذلك كما يظهر في الجدول (19).

الجدول (19)

اتجاهات السكان المحلين نحو الآثار التنموية لجامعة الحسين بن طلال على المجتمع المحلي في محافظة معان

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
أسهم وجود الجامعة في رفع المستوى التعليمي لسكان المحافظة من خلال توفير فرص التعليم الجامعي لهم.	4.21	0.98	1	مرتفع
أسهم وجود الجامعة في رفع المستوى الثقافي للمواطن في محافظة معان.	3.92	0.92	2	مرتفع
أسهم وجود الجامعة في رفع مستوى الدخل من خلال توفيرها لفرص العمل داخل الجامعة لسكان محافظة معان.	3.88	1.13	3	مرتفع
أسهم وجود الجامعة في رفع أسعار الأراضي المحيطة بها في محافظة معان.	3.86	1.15	4	مرتفع
أسهم وجود الجامعة في جذب الاستثمارات الاقتصادية إلى محافظة معان.	3.83	1.22	5	مرتفع
أسهم وجود الجامعة في تحسين المستوى التعليمي للمرأة في محافظة معان.	3.63	1.13	6	مرتفع
أسهم وجود الجامعة في تطوير النقل العام داخل محافظة معان.	3.58	0.98	7	مرتفع
أسهم وجود الجامعة في تنشيط دور المرأة العاملة في محافظة معان.	3.42	1.04	8	متوسط
أسهم وجود الجامعة في تطوير شبكة الطرق داخل محافظة معان.	3.32	1.32	9	متوسط
أسهم وجود الجامعة في رفع إيجار المساكن والمحلات التجارية في محافظة معان.	3.24	1.30	10	متوسط
أسهم وجود الجامعة بدمج المجتمع المحلي في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية في محافظة معان.	3.15	1.10	11	متوسط
أسهم وجود الجامعة في زيادة عدد المساكن والمحلات التجارية في محافظة معان.	3.01	0.95	12	متوسط
أسهم وجود الجامعة في خلق الأزمات المرورية داخل محافظة معان.	2.95	1.21	13	متوسط
أسهم وجود الجامعة في الحد من تأثير الهجمات الفكرية والإعلامية المعادية للقيم المجتمعية في محافظة معان.	2.86	0.98	14	متوسط
أسهم وجود الجامعة في تطوير خدمات المياه والكهرباء والاتصالات داخل محافظة معان.	2.51	1.06	15	متوسط
أسهم وجود الجامعة في تغيير بعض المفاهيم والعادات والتقاليد في محافظة معان.	1.99	1.24	16	متوسط
أسهم وجود الجامعة في إيجاد المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالمشاجرات الطلابية بين السكان في محافظة معان.	1.65	1.12	17	ضعيف
الاتجاه العام	3.33	0.71		متوسط

المصدر: الدراسة الميدانية.

يلاحظ من خلال تحليل اتجاهات السكان المحليين، تجانس إجـابتهم حـول الدور التنموي لجامعة الحسين بن طلال في مختلف الجوانب،وهـذا مـا تـ ؤكـده البيانات المختلفة، فبالنسبة لأثر الجامعة على الصعيد التعليمي للسكان، اظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي الذي قامت به جامعة الحسين بـن طـلال عـام (2004)، ارتفاع نسبة التعليم العالي في محافظة معان بشكل كبير خلال العقد الأخير، حيـث استطاع المجتمع في المحافظة اللحاق بالنسب الوطنية للتعليم العالي فـي مسـتوى الدرجة الجامعية الأولى، إذ ارتفعت النسـبة مـن (3.7%) عـام (1994) إلـى (10.2%) عام (2004) في حين وصلت على مسـتوى المملكـة (9.2%) عـام (2004)، ومرجع ذلك كما تشير إليه البيانات هو وجود جامعة الحسين بن طلال إذ بلغ عدد المجموع الكلي للخريجين منها خلال سنوات إنشائها (2000-2008) على الترتيب (150، و355، و425، و643، و427، و151، و292، و331، و386)، في حين بلغ المجموع الكلي لخريجي أبناء محافظة معان لنفس الأعوام على الترتيب (71، و150، و155، و373، و188، و63، و136، و127، و176)، ويظهـر الجدول (20) أعداد الطلبة الكلي لعام (2009) في جامعة الحسين بن طلال حسـب المحافظات، حيث بلغ عدد الطلبة من أبنـاءمحافظـة معـان (2336) مـوزعين (1036) ذكور و(1300) إناث من أصل المجموع الكلي لطلبة الجامعة الذي بلـغ عددهم (6738) (جامعة الحسين بن طلال، 2009)، وهنا يمكن ملاحظـة ارتفـاع المستوى التعليمي للمرأة في محافظة معان حيث أوضحت البيانات زيادة عدد الإناث مقارنة بالذكور.

الجدول (20)

أعداد الطلبة الكلي لجامعة الحسين بن طلال لعام (2009) حسب المحافظات

المحافظة	العدد
معان	2336
عمان	890
العقبة	876
مادبا	466
اربد	456
الطفيلة	407
الزرقاء	402
الكرك	233
البلقاء	190
عجلون	99
جرش	63
المفرق	57
خارج المملكة	263
المجموع	6738

المصدر: جامعة الحسين بن طلال،2009.

وبالنسبة لآثر الجامعة على الصعيد الثقافي للسكان، نجد أنها تقوم بتنفيذ برامج ثقافية متنوعة تشمل ما يلي (جامعة الحسين بن طلال، 2009):

1. عقد الدورات: حيث يتم عقد الدورات المتخصصة في شتى قطاعات التعليم الأكاديمي، والمهني، والحرفي للمجتمع المحلي في مجالات التطبيقات الإدارية، واللغات، وتكنولوجيا المعلومات، والتأهيل والإرشاد، من خلال مركز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع في الجامعة ، ويظهر الجدول (21) أعداد المشتركين في الدورات خلال الفترة (2002 - 2009).

الجدول (21)

أعداد المشتركين والدوارات التي عقدت في جامعة الحسين بن طلال

السنة	عدد الدورات	عدد المشتركين من محافظة معان
2002	44	650
2003	41	460
2004	38	350
2005	28	420
2006	34	450
2007	11	365
2008	12	380

المصدر: جامعة الحسين بن طلال، 2009.

2. برنامج الاتصال وإدارة التحديث: حيث تقوم الجامعة بدور الوسيط بين قطاعات المجتمع المحلي، وقطاعات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي، إذ تعاني المجتمعات المحلية من ضعف وتدني في مستوى القدرة الاتصالية من ناحية الإعلام عن ذاتها وعن حاجاتها، في الوقت الذي لا تملك فيه موسسات المجتمع المدني والمجتمع الدولي المعنية بالتنمية المعلومات والبيانات حول حاجات تلك المجتمعات وأولوياتها، ليأتي هنا دور الجامعة للربط بين الجانبين من خلال مجموعة من البرامج، إذ تم تنفيذ برامج التوعية والإرشاد والتأهيل والتدريب للإسهام في تنمية المجتمع المحلي برعاية الجامعة مع المؤسسات التالية: مؤسسة انجاز، ومؤسسة تويست سكوب، ومؤسسة كيد العالمية، وجائزة الأمير الحسن بن طلال، والصندوق الأردني الهاشمي.

3. مشروع إذاعة معان التنموية (صوت الجنوب): وهي إذاعة محلية تنموية موجهة إلى المجتمعات المحلية في محافظة معان خاصة، و محافظات الجنوب عامة، تسعى إلى تمكين الشباب الأردني فيها عن طريق الإعلام والاتصال الجماهيري من التفاعل والمشاركة الايجابية في العمليات التنموية من خلال تحديد أولوياتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ضمن مجتمعاتهم المحلية ، يبلغ نطاق التغطية لإذاعة معان معظم مناطق وتجمعات محافظة معان والمحافظات المجاورة لها لتصل إلى حوالي (100كم) على الطريق الصحراوي.

4. مشروع جائزة جامعة الحسين بن طلال للمؤسسات الرائدة في محافظة معان: حيث تأتي هذه الجائزة لتقدير وتشجيع إنتاجية المؤسسات الرائدة في داخل المحافظة، وقد تم منح هذه الجائزة لعدد من القطاعات الفاعلة في المحافظة مثل الهيئة العربية للثقافة والتواصل الحضاري "بيت الأنباط " (لواء البتراء)، ونادي معان الرياضي، وجمعية الجنوب للتربية الخاصة، وبلدية معان الكبرى.

وبالنسبة لآثر الجامعة على الصعيد الاقتصادي للسكان، نجد أنها قد ساهمت بصورة مباشرة في العديد من الجوانب، فقد ساهم وجودها في توفير فرص العمل لأبناء محافظة معان حيث بلغ عدد الموظفين فيها من أبناء المحافظة (850) موظف من أصل (1061) موظف، كما ساهم وجودها في رفع أسعار الأراضي القريبة منها خاصة بعدما ساهم وجودها في جذب الاستثمارات الاقتصادية إلى محيطها والمتمثلة في مشروع المجتمع السكني القيد التنفيذ حاليا، كما ساهم وجودها بصورة غير مباشرة نظرا لبعدها المكاني عن أماكن التجمعات السكانية في رفع إيجار المساكن والمحلات التجارية وفي زيادة عددها.

وبالنسبة لآثر الجامعة على الصعيد الاجتماعي للسكان، نجد أنها قد ساهمت بصورة مباشرة في اندماج الفئات الطلابية المختلفة، وساهمت بصورة غير مباشرة في تنشيط دور المرأة العاملة، وفي إشراك المجتمع المحلي في صنع القرارات الخاصة بالتنمية، وفي الحد من تأثير الهجمات الفكرية والإعلامية المعادية للقيم المجتمعية، وفي تغير بعض المفاهيم والعادات والتقاليد، وفي خلق الأزمات المرورية.

وأخيرا نجد في أثرها على الصعيد الخدماتي للسكان، قد ساهمت بصورة مباشرة في تطوير شبكة النقل العام حيث تفرعت لتشمل معظم التجمعات السكانية، وساهمت بصورة غير مباشرة في تطوير شبكة الطرق، وفي تطوير خدمات المياه والكهرباء و الاتصالات. وفي المحصلة كان الاتجاه العام لآراء المبحوثين نحو الآثار التنموية لجامعة الحسين بن طلال على المجتمع المحلي في محافظة معان متوسطاً حيث بلغ الوسط الحسابي لكافة الفقرات (3.33)،بانحراف معياري (0.71).

5.4 المقومات والمعوقات التنموية في محافظة معان:

سبق الحديث في موضع آخر من الدراسة بصورة غير مفصلة عن بعض المقومات التنموية والمعوقاتالتي تعرقل جهود الاستغلال الأمثل لهذه المقومات وفي هذا الموضع من الدراسة يسلط الباحث الضوء على هذه المقومات والمعوقات بصورة أكثر تفصيلية:

1.5.4 مقومات التنمية في محافظة معان:

تتميز محافظة معان بالمميزات التنموية التالية (محافظة معان، 2009):

1. توفر الأراضي للاستعمالات الصناعية، والزراعية، والسياحية، نظرا لمساحة محافظة معان التي تشكل ما نسبته (37%) من المساحة الكلية للمملكة.
2. وجود العديد من المعالم السياحية والأثرية مثل البتراء، وقلعة الشوبك، وموقع الحميمة، وتعد البتراء أهم هذه المعالم السياحية والأثرية لكونها مدينة أثرية متكاملة منحوتة في الصخر الرملي، مما عدها المقوم الأول للسياحة في الأردن.
3. توفر الخامات الطبيعية ذات الجدوى الاقتصادية الكبيرة مثل الفوسفات، وحجر البناء، ورمل الزجاج، والكاؤولين.
4. توفر البيئة المناسبة للاستثمارات الزراعية خاصة في منطقة الشوبك، والمدورة، ورأس النقب، والمحمدية.
5. وجود جامعة الحسين بن طلال وكليتي مجتمع معان والشوبك، حيث رافق وجودهما رفع للمستوى التعليمي للسكان، وتوفير للقوى العاملة.
6. الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمحافظة معان نظرا لقربها من ميناء العقبة، ووقوعها على الخط البري السعودي – العراقي، ووقوعها على طريق الحجاج والمعتمرين للديار المقدسة من الأردن والدول المجاورة.
7. إطلاق منطقة معان التنموية في محافظة معان، حيث ستمتد على مساحة تقدر بحوالي (9 كم) وستتألف من أربعة محاور مختلفة في غاياتها ولكنها مكملة لبعضها البعض وهي:

أ. الروضة الصناعية: حيث تعتبر محورا إقليميا للحركة الصناعية في منطقة معان التنموية، ومن أضخم تجمعاتها، إذ ستقع على مساحة تقدر بحوالي (7.5 كم^2) جنوبي لواء قصبة معان على بعد (7 كم) منه وعلى بعد (109 كم) من ميناء العقبة، وستعمل هذه الروضة عند إتمام إنشائها بالتركيز على الصناعات الإنشائية والأخرى المساندة لها، كما ستضم صناعات تحويلية للموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة مثل الزيولايت الذي يستخدم في الفلاتر والكاؤولين المستخدم في الدهانات.

ب. مركز تطوير المهارات: وهو يقع في وسط لواء قصبة معان على مساحة تقدر بحوالي (50.000 م^2)، وسيعمل هذا المركز على استقبال (3000) طالب ليتم تدريبهم على الخدمات المهنية وذلك لغاية تزويد الشركات والمؤسسات العاملة في الروضة الصناعية بقوى عاملة مؤهلة إضافة لتلبية احتياجات أسواق العمل الإقليمية.

ج. المجتمع السكني: وهو يقع على بعد (8 كم) شمال لواء قصبة معان مقابل جامعة الحسين بن طلال، وسيتكون هذا المجتمع من فلل، وشقق،وإسكان طلاب، وفنادق، ومحلات تجارية، ومطاعم، وبنوك، وخدمات اجتماعية أخرى.

د. واحة الحجاج: وهي تقع إلى الجنوب من الروضة الصناعية على الطريق المؤدي إلى المملكة العربية السعودية على مساحة تقدر بحوالي (200.000م^2)، وستتكون هذه الواحة من مسجد ضخم، وخيام عصرية، وفنادق، وسوق حرة، ومطاعم، ومحلات تجارية، وخدمات اجتماعية أخرى.

2.5.4 معوقات التنمية في محافظة معان:

تعتبر الأحوال الاقتصادية للسكان من المرتكزات الأساسية للتنمية ، وقد أوضحت الدراسة ضعف الأوضاع الاقتصادية للسكان وما رافق ذلك من فقر وبطالة وارتفاع لنسبة الإعالة داخل محافظة معان الأمر الذي أوجد فارق كبير بين هذه الأوضاع وبين المستويات الاقتصادية على مستوى المملكة،

ومرجع هذا التردي الاقتصادي هو وجود معوقات وتحديات كبيرة في منطقة الدراسة تتمثل فيما يلي (بلدية معان الكبرى، 2009):

1. التصحر: وهو يعتبر من أهم المعوقات الطبيعية للتنمية في محافظة معان، حيث أن هذه المحافظة تتعرض إلى تصحر شديد خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية منها، بحيث أصبحت تلك الأراضي خالية من النبات الطبيعي بسبب قلة الأمطار، وزيادة الكثبان الرملية، وتعرض التربة إلى الانجراف وما يتبع ذلك من تملح وظهور الصخر الأصلي الذي يعمل على تدمير قدرتها الإنتاجية.
2. الهجرة وقلة عدد السكان: حيث تعتبر محافظة معان من المناطق الطاردة للسكان خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية، إذ يعتبر عدد السكان الحالي قليل بالنسبة للمساحة الكبيرة التي تشغلها المحافظة.
3. عدم وجود بيانات ودراسات دقيقة للمحافظة: حيث يوجد فقر كبير وواضح في المعلومات والبيانات المتعلقة بالمنطقة من ناحية الموارد الطبيعية ، والخصائص العامة للسكان، والمؤشرات الحيوية، والتنمية البشرية، كما أن المعلومات والبيانات الموجودة تتسم في معظمها بعدم الاستقلالية وذلك لاختلاطها مع معلومات وبيانات إقليم الجنوب ككل.
4. غياب التخطيط والإدارة الحكومية المنظمة: إذ ما يزال التخطيط والإدارة التنموية لهذه المنطقة يعانيان من المركزية، فالتخطيط والإدارة تتمان في المركز وبالتالي تتمان عن بعد وبذلك لم تنل المنطقة عملية تخطيط وإدارة من الداخل.
5. سوء التنظيم المكاني للموارد: حيث تعاني المنطقة من عشوائية الاستغلال والتوزيع للموارد المختلفة، وذلك لغياب التخطيط والإدارة السليمة للمشروعات التنموية بسبب اتسامها بالمركزية كما اشرنا سابقا.
6. نخبوية المشاريع التنموية: حيث ما تزال التنمية الموجهة إلى هذه المنطقة نخبوية تقتصر على مشاريع استخراجية وخدمية محدودة تفتقر كثيرا إلى

البعد المجتمعي، وبالتحديد الإنتاجية المجتمعية عن طريق العمل على تنمية المجتمعات المحلية المحيطة بالمشروعات الكبرى.

7. ضعف الكفاءة الاقتصادية: والتي تتمثل في انخفاض الكفاءة الزراعية ، والكفاءة الصناعية، وكفاءة الخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض والموارد.

8. محدودية الاستثمار: وهي من أهم المعوقات الاقتصادية في محافظة معان، وتتمثل في إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن إقامة المشاريع التنموية ، بالرغم مما تتمتع به محافظة معان من مميزات أهمها كثرة الأراضي الصالحة لإقامة مشاريع تنموية كبيرة مثل مصانع السيارات ، والأجهزة الكهربائية، والمشاريع الزراعية والسياحية.

6.4 برامج التنمية المقترحة:

بعد استعراض مقومات ومعوقات التنمية في منطقة الدراسة، ومعرفة مناطق القوة والضعف فيها، يمكن من خلال السكان المحليين معرفة أهم المشاريع التنموية التي يرغبون فيها لأنهم أصحاب المنطقة ويعرفون ما يناسبهم من مشاريع تنمية هم بحاجة ماسة إليها، ويتناول هذا الجزء اتجاهات السكان فيما يتعلق ببرامج التنمية التي يقترحونها، حيث أظهرت الدراسة من خلال الجدول (22) البرامج المقترحة للتنمية من وجهة نظر العينة الدراسية حسب اللواء، إذ يظهر أن برنامج القروض والمنح الحكومية يأتي من بين أهم البرامج التي يقترحها السكان ليتمكنوا من إقامة المشاريع التنموية الخاصة بهم حيث شكل ما نسبته (71.8%)، يليه في الدرجة الثانية برنامج تطوير الخدمات العامة حيث شكل ما نسبته (66.4%)، يليه في الدرجة الثالثة برنامج التنمية الزراعية والحيوانية حيث شكل ما نسبته (61.5%)، يليه في الدرجة الرابعة برنامج التعليم والتدريب المهني حيث شكل ما نسبته (44.4%)، يليه في الدرجة الخامسة برنامج التنمية الصناعية حيث شكل ما نسبته (38.8%)، يليه في الدرجة السادسة برنامج التنمية السياحية حيث شكل ما نسبته (37.1%)، يليه في الدرجة السابعة والأخيرة اقتراحات السكان في ما يتعلق

بمشاريع أخرى حيث شكلت ما نسبته (22.6%)، وقد أظهرت نتائج تحليل مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات بين السكان حسب الألوية، حول برنامج الخدمات والبنية التحتية، وبرنامج التنمية الزراعية، وبرنامج التنمية الصناعية، وبرنامج التنمية السياحية، حيث بلغت قيمة مربع كاي (8.69، و14.06، و14.96، و31.39) على الترتيب، عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$)، ودرجات الحرية (3)، وقيمة مربع كاي المعيارية (7.82)، وذلك بسبب اختلاف اهتمام السكان بهذه البرامج،والتميز الواضح في الخصائص الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في كل لواء. ولم تظهر نتائج تحليل مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول برنامج القروض والمنح الحكومية، وبرنامج التعليم والتدريب المهني، حيث بلغت قيمة مربع كاي (4.94، و3.34) على الترتيب، مما يشير إلى تشابه معاناة السكان في جميع الألوية، خاصة تلك الناتجة عن تدني مستوى الدخل والبطالة، وتشير نتائج التحليل بأن سكان لواء الحسينية مقارنة بسكان باقي الألوية كانت اتجاهاتهم مرتفعة نحو برنامج التنمية الزراعية والحيوانية، وبرنامج التعليم والتدريب المهني، وبرنامج القروض والمنح الحكومية، مما يؤكد معاناة هذا اللواء من مشكلتي الفقر والبطالة، وبالتالي حاجة السكان فيه إلى الدعم الحكومي للمشاريع المقترحة من قبلهم.

الجدول (22)

البرامج المقترحة للتنمية من قبل السكان المحليين

اللواء	القروض والمنح الحكومية		الخدمات والبنية التحتية		التنمية الزراعية والحيوانية		التعليم والتدريب المهني		التنمية الصناعية		التنمية السياحية		برامج تنموية أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قصبة معان	285	60	245	56	245	56	172	39	180	41	125	28	102	23
البتراء	141	74	171	89	117	40	95	49	75	39	140	73	48	25
الشوبك	89	75	70	63	78	66	50	42	35	32	27	23	23	19
الحسينية	95	87	78	71	88	80	60	55	30	27	23	21	19	19
المجموع	610	71.8	564	66.4	523	61.5	377	44.4	320	38.8	315	37.1	192	22.6
قيمة χ^2	4.946		8.69		14.06		3.346		14.96		31.39		3.5	

المصدر: الدراسة الميدانية.

1.6.4 برنامج القروض والمنح الحكومية:

أظهرت الدراسة بأن نسبة كبيرة من السكان في محافظة معان تعاني من مشاكل الفقر والبطالة وتدني الدخل، الأمر الذي لا يمكن هولاء السكان من إقامة مشاريع تنموية خاصة بهم، لذلك يشكل برنامج القروض والمنح الحكومية الحل في إتاحة الفرصة لهم لعمل مشاريع خاصة بهمقد تؤدي إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما تشير إليه بالفعل النسب المرتفعة لهذا الاتجاه التي تؤكد أن السكان لديهم رغبة أكيدة في إقامة مشاريع زراعية وحيوانية وتجارية وسياحية وحرفية خاصة بهم في حال توفر القروض والدعم المادي اللازم لهم . ويظهر الجدول (23) اتجاهات السكان نحو البرامج المقترحة في حال توفر القروض والدعم المادي اللازم لإقامتها، حيث أن غالبية السكان ممن يفضلون برنامج القروض والمنح الحكومية يفضلون استثمار هذه القروض في التعليم الجامعي لأبنائهم في المرتبة الأولى، وعمل مشروع تجاري خاص بهم في المرتبة الثانية حيث شكل هذين الاتجاهين ما نسبته (53%، و49%) على الترتيب من مجموع المطالبين بهذا البرنامج، وقد تبين بأن سكان لواء الشوبك كانوا أكثر الراغبين بالتعليم الجامعي حيث بلغت نسبتهم (83%)، بينما كان أقل الراغبين بهذا الاتجاه سكان لواء الحسينية حيث بلغت نسبتهم (38%) نظرا لاختلاف الاهتمامات الاجتماعية وخاصة الوظيفية بين اللوائين حيث ترتبط الوظيفة في التعليم في لواء الشوبك نظرا لطبيعتها الحكومية في حين لا يوجد ارتباط لها في لواء الحسينية بالتعليم لأنها تتمثل في تربية الحيوان والرعي، أما بالنسبة للاتجاه الثاني والمتمثل بإنشاء المشاريع التجارية فقد تبين بأن سكان لواء البتراء كانوا أكثر الراغبين بإنشاء مشاريع تجارية حيث بلغت نسبتهم (73%) وذلك نظرا لنشاط الحركة التجارية بسبب وجود السياحة، في حين كان اقل الراغبين لهذا الاتجاه سكان لواء الحسينية حيث بلغت نسبتهم (31%) نظرا لمستوى الفقر المرتفع في هذا اللواء. ويأتي في المرتبة الثالثة الاستثمار في مجال بناء بيت للسكن حيث شكل هذا الاتجاه ما نسبته (39%) من مجموع المطالبين بهذا البرنامج، وقد بلغت أعلى نسبه في لواء قصبة معان بمقدار (64%) بسبب ما أوجدته الجامعة والمشاريع الاستخراجية من فرص

عمل فيها وفي محيطها وما ترتب على ذلك من الطلب المتزايد على المساكن، بينما كانت أقل نسبة في لواء الحسينية وذلك بمقدار (25%) لعدم الاهتمام في الاستقرار بسبب طبيعة العمل في تربية الحيوان والزراعة، إضافة للاهتمام الحكومي في منحهم بيوت جاهزة للسكن. ويأتي في المرتبة الرابعة إقامة مشاريع سياحية حيث شكل هذا الاتجاه ما نسبته (34%) من مجموع المطالبين بهذا البرنامج، وقد بلغت أعلى نسبة في لواء البتراء بمقدار (69%) بسبب طبيعة المنطقة السياحية والخبرة الكبيرة التي اكتسبها السكان في هذا المجال، بينما كانت اقل نسبة في لواء الحسينية بمقدار (14%) بسبب عدم وجود المعالم السياحية فيها،وطبيعة وظيفتها الرعوية .
ويأتي في المرتبة الخامسة إقامة المشاريع الصناعية حيث شكل هذا الاتجاه ما نسبته (30%) من مجموع المطالبين بهذا البرنامج، وقد بلغت أعلى نسبة ضمن هذا الاتجاه في لواء قصبة معان بمقدار (47%) بسبب انتشار الصناعات اليدوية فيه، بينما كانت اقل نسبة في لواء الحسينية بمقدار (21%) بسبب رئيسي متعلق بالنقص الحاد في خدمات البنية التحتية. ويأتي في المرتبة السادسة والأخيرة استثمار القروض في الزراعة والثروة الحيوانية حيث شكل هذا الاتجاه ما نسبته (28%) من مجموع المطالبين بهذا البرنامج، وقد بلغت أعلى نسبة في لواء الحسينية بمقدار (61%) بسبب اعتماد السكان في نمط معيشتهم على تربية المواشي والزراعة، في حين كانت اقل نسبة في لواء قصبة معان بمقدار (20%) لاعتماد السكان على الوظائف الحكومية والتجارية والخدمية. وقد أظهرت نتائج تحليل مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات بين السكان حسب الألوية، حول استخدام القروض والمنح الحكومية في مجال التعليم الجامعي، وإقامة المشاريع التجارية، والمشاريع الصناعية، والمشاريع السياحية، والمشاريع الزراعية، ومشاريع بناء بيوت للسكن، حيث بلغت قيمة مربع كاي (16.94، و19.69، و14.06، و44.34، و14.96، و16.73) على الترتيب، عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$)، ودرجات الحرية (3)، وقيمة مربع كاي المعيارية (7.82)، وذلك بسبب التمايز الواضح في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في كل لواء، وتشير نتائج التحليل بأن سكان لوائي البتراء والشوبك مقارنة بسكان باقي الألوية، كانت اتجاهاتهم مرتفعة بوجه عام نحو برنامج القروض والمنح الحكومية، بسبب مناسبة بيئاتهم لإقامة المشاريع التنموية المتخصصة، بالإضافة لزيادة رغبة التعليم الجامعي لدى سكان هذين اللوائين.

الجدول (23)

البرامج المقترحة من قبل السكان المحليين لاستخدام القروض والمنح الحكومية

اللواء	التعليم الجامعي		مشروع تجاري		مشروع صناعي		مشروع سياحي		الزراعة والحيوان		بناء بيت للسكن		مشاريع أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قصبة معان	165	38	185	42	109	47	88	20	87	20	110	64	45	10
البتراء	122	64	140	73	89	25	132	69	44	23	95	50	33	17
الشوبك	98	83	55	47	34	29	54	46	35	30	76	49	38	32
الحسينية	66	61	34	31	23	21	15	14	76	61	54	25	15	14
المجموع	451	53	414	49	255	30	289	34	242	28	335	39	131	15
قيمة χ^2	16.946		19.69		14.06		44.346		14.96		16.73		13.5	

المصدر: الدراسة الميدانية.

2.6.4 برنامج الخدمات والبنية التحتية:

أظهرت الدراسة بأن ما نسبته (66%) من السكان في محافظة معان يقترحون هذا البرنامج كجزء من المشاريع التنموية التي تسهم في خلق مناخ مناسب للتنمية في المنطقة، وبالرغم من الاهتمام الحكومي في المنطقة لأهميتها التجارية والاقتصادية والسياحية خاصة بعد إعلان البتراء إحدى عجائب الدنيا السبع، إلا أن المنطقة ككل بحاجة إلى زيادة في الاهتمام بالصحة، والطرق، والمياه، ومشاريع الصرف الصحي، والخدمات الاجتماعية. وقد أظهرت الدراسة من خلال الجدول (24) البرامج المفضلة لدى السكان لتحسين الخدمات والبنية التحتية، حيث نلاحظ بان السكان يطالبون بمجموعة من الخدمات تتفاوت بأهميتها حسب اللواء، إذ نجد بأن لواء الحسينية من أكثر المناطق التي يطالب سكانها بتحسين الخدمات فيها بسبب ضعف الموارد وعدم الاهتمام الحكومي وقلة عدد السكان، يليه لواء الشوبك ثم لواء البتراء ثم لواء قصبة معان، وقد تركزت معظم الخدمات المطلوبة في تحسين الخدمات الصحية بنسبة (36%)، ثم تحسين الطرق والمواصلات بنسبة (35%)، ثم تحسين خدمات الكهرباء والإنارة بنسبة (34%)، ثم تحسين خدمات المياه والصرف الصحي بنسبة (30%)، ثم تحسين خدمات التعليم بنسبة (29%)، وأخيراً تحسين

خدمات الاتصالات بنسبة (19%). وقد أظهرت نتائج تحليل مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات بين السكان حسب الألوية، حول برامج تحسين الخدمات الصحية، وخدمات المياه والصرف الصحي، وخدمات الكهرباء، وخدمات الاتصالات، وخدمات الطُرق والمواصلات، والخدمات التعليمية، حيث بلغت قيمة مربع كاي (16.94، و19.69، و14.06، و44.34، و14.96، و16.73) على الترتيب، عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$)، ودرجات الحرية (3)، وقيمة مربع كاي المعيارية (7.82)، وذلك بسبب التفاوت في الخدمات المتوفرة في كل لواء، وتشير نتائج التحليل بأن الاتجاه كان مرتفعاً نحو تحسين هذه الخدمات في جميع ألوية المحافظة بوجه عام حسب احتياجات كل لواء، وتحسينها بوجه خاص في لواء الحسينية، إذ كانت اتجاهات السكان فيه مقارنة بباقي سكان الألوية الأكثر ارتفاعاً نحو تحسين هذه الخدمات فيما عدا الصحية منها، نظراً لما يعانيه هذا اللواء من نقص حاد في توفر الخدمات العامة.

الجدول (24)

البرامج المقترحة من قبل السكان المحليين لتحسين الخدمات والبنية التحتية

اللواء	الخدمات الصحية		المياه والصرف الصحي		خدمات الكهرباء		خدمات الاتصالات		الطرق والمواصلات		الخدمات التعليمية		خدمات أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قصبة معان	110	25	96	21	88	20	77	18	140	32	102	23	45	10
البتراء	66	34	87	45	89	46	44	21	67	35	67	35	39	20
الشوبك	76	64	43	36	44	37	20	17	55	46	22	18	42	35
الحسينية	66	60	55	50	66	60	35	32	71	65	65	59	31	28
المجموع	296	36	281	30	287	34	166	19	293	35	246	29	177	21
قيمة χ^2	16.946		19.69		14.06		44.346		14.96		16.73		13.5	

المصدر: الدراسة الميدانية.

3.6.4 برنامج التنمية الزراعية والحيوانية:

أظهرت الدراسة بأن نسبة (28%) من السكان في محافظة معان لديهم مشاكل تتعلق بالزراعة وتربية الحيوان، وأن معظم هذه المشاكل توجد في لواء

الحسينية بنسبة (61%) وهي تتعلق في تربية الحيوان بشكل خاص، يليه لواء الشوبك بنسبة (30%) وهي تتعلق بالمشاكل الزراعية بشكل خاص، يليه لواء البتراء ولواء قصبة معان حيث شكلت المشاكل المتعلقة بالزراعة والحيوان ما نسبته (23%، و20%) على الترتيبمن حجم المشاكل التي يعاني منها السكان في اللوائين، ويظهر الجدول (25) البرامج المقترحة لحل المشاكل الزراعية والحيوانية في المحافظة، حيث اقترح السكان تقديم الأعلاف المدعومة بأسعار معقولة لمربي الماشية بنسبة (45%)، واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة بنسبة (44%)، وتوفير المياه للزراعة والماشية بنسبة (37%)، وتنمية الأراضي القابلة للرعي بنسبة (35%)، وتوفير الرعاية البيطرية والإرشاد الزراعي بنسبة (30%)، وتوفير البذور والاشتال الزراعية بنسبة (27%)، والخدمات الأخرى بنسبة (16%). وقد أظهرت نتائج تحليل مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات بين السكان حسب الألوية، حول برامج توفير الأعلاف المدعومة، وتوفير المياه، وتوفير الرعاية البيطرية، والإرشاد الزراعي، وتوفير الأشتال الزراعية، واستصلاح الأراضي الزراعية، وتنمية المراعي الطبيعية، حيث بلغت قيمة مربع كاي (26.9، و30.8، و18.45، و7.19، و51.73) على الترتيب، عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$)، ودرجات الحرية (3)، وقيمة مربع كاي المعيارية (7.82)، وتشير نتائج التحليل بأن الخدمات الزراعية والحيوانية المتوافرة في الألوية غير كافية، وأن الاتجاه كان مرتفعاً بوجه عام بين السكان نحو توفير البرامج المقترحة لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية في كل من لوائي الحسينية والشوبك لمناسبة بيئاتهم لذلك، في حين تشير النتائج بأن الاتجاه كان متوسطاً لدى سكان لواء قصبة معان بسبب اعتماد غالبيتهم على الوظائف الحكومية والتجارية.

الجدول (25)

البرامج المقترحة من قبل السكان المحليين لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية

اللواء	الأعلاف المدعومة		توفير المياه		الرعاية البيطرية والإرشاد		توفير الأشتال الزراعية		استصلاح الأراضي الزراعية		تنمية المراعي الطبيعية		خدمات أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قصبة معان	140	32	119	31	79	18	89	20	133	30	123	28	13	10
البتراء	77	40	88	46	66	34	78	40	65	34	54	29	15	20
الشوبك	76	64	39	33	43	36	28	23	89	75	36	30	22	35
الحسينية	88	80	76	61	71	65	34	31	87	79	91	83	24	28
المجموع	381	45	321	37	259	30	229	27	374	44	304	35	134	16
قيمة χ^2	26.9		9.12		30.8		8.45		37.9		51.73		14.5	

المصدر: الدراسة الميدانية.

4.6.4 برنامج التعليم والتدريب المهني:

أظهرت الدراسة أن نسبة (55%) من الأميين هم من المتعطلين عن العمل، وأن نسبة (77%) من الأميين العاملين يعملون في مهن متواضعة لا يزيد دخلها الشهري عن (200) دينار، وهذا يعني تدني دخلهم الشهري الذي لا يفي بالمتطلبات الأساسية لأسرة تتكون من (5) أفراد، وقد جاء برنامج التعليم والتدريب المهني في الترتيب الرابع من حيث الأهمية للبرامج التنموية المقترحة بنسبة (44%). ويظهر الجدول (26) برامج التدريب التي يطالب بها السكان لتحسين مستواهم المهني والحرفي، حيث بلغت نسبة المطالبين بالتدريب الصناعي (34.5%)، ونسبة المطالبين بالتدريب السياحي (29.4%)، ونسبة المطالبين بالتدريب الحرفي (26%)، ونسبة المطالبين بالتدريب الزراعي (25.5%). وقد أظهرت نتائج تحليل مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات بين السكان حسب الألوية، حول برامج التدريب السياحي، والتدريب الحِرَفي، والتدريب الزراعي، حيث بلغت قيمة مربع كاي (9.6، و15.7، و45.7) على الترتيب، عند مستوى الدلالة ($P \le 0.05$)، ودرجات الحرية (3)، وقيمة مربع كاي المعيارية (7.82)، ولم تظهر نتائج تحليل مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في برنامج التدريب

الصناعي، إذ بلغت قيمة مربع كاي (4.7)، نظراً لتقارب اهتمامات السكان نحو هذا البرنامج، وتشير نتائج التحليل إلى أن اتجاهات السكان كانت مرتفعة نحو برنــامج التدريب السياحي في لواء البتراء، ونحو برنامج التدريب الزراعي في لواء الشوبك، ونحو برنامج التدريب الحِرَفي في لواء الحسينية، بسبب الاختلاف في الاهتمام بين السكان ببرامج التدريب، نتيجة التمايز الواضح بينهم في مجال الاستثمار.

الجدول (26)

البرامج المقترحة من قبل السكان المحليين لبرنامج التعليم والتدريب المهني

اللواء	التدريب الصناعي		التدريب السياحي		التدريب الحرفي		التدريب الزراعي		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قصبة معان	120	39.4	65	14.4	78	17.8	54	12.3	34	7.7
البتراء	76	39.7	95	49.2	54	28.2	43	22.5	75	39.2
الشوبك	55	46.6	35	29.9	35	29.6	77	65.3	56	47.4
الحسينية	43	27.4	35	31.8	54	49.5	43	39.4	67	61.4
المجموع	294	34.5	230	29.4	221	26	217	25.5	232	27.2
قيمة χ^2	4.7		9.6		15.7		45.7		38.8	

المصدر: الدراسة الميدانية.

5.6.4 برنامج التنمية الصناعية:

أظهرت الدراسة أن نسبة (6.2%) من السكان في محافظة معان يعملون في القطاع الصناعي في محافظة معان، وأن أكبر نسبة للعاملين في هذا القطاع موجودة في لواء قصبة معان حيث شكلت (7.8%)، أما أقل نسبة فهي موجودة فـي لـواء الشوبك حيث شكلت (3.9%)، وقد شكل هذا البرنامج مـا نسـبته (38.8%) مـن البرامج التنموية المقترحة. ويظهر الجدول (27) برامج التنميـة الصـناعية التـي يقترحها السكان، حيث بلغت نسب المؤيدين لإقامة صـناعة للإسـمنت (42.4%)، ولإقامة صناعات غذائية (34.4%)، ولإقامة صناعة للزجاج (26.8%)، أما إقامة صناعات اخرى (18.5%). وقد أظهرت نتائج تحليل مربع كاي، وجود فروق ذات

دلالة إحصائية في الاتجاهات بين السكان حسب الألوية، حول برنامج صناعة الزجاج، حيث بلغت قيمة مربع كاي (7.8)، عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$)، ودرجات الحرية (3)، وقيمة مربع كاي المعيارية (7.82)، وذلك بسبب الاختلاف في الاتجاهات بين السكان حول الجدوى الاقتصادية من إقامة مصنع للزجاج في المحافظة، نظراً لعدم نجاح هذه الصناعة في فترة سابقة، ولم تظهر نتائج تحليل مربع كاي وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول برامج التنمية الصناعية المتعلقة بإقامة الصناعات الغذائية، وصناعة الإسمنت، حيث بلغت قيمة مربع كاي (5.59، و6.27) على الترتيب، وذلك بسبب توقع نجاح مثل هذه الصناعات في المحافظة لتوفر المواد الأولية، والأيدي العاملة.

الجدول (27)

البرامج المقترحة من قبل السكان المحليين لبرنامج التنمية الصناعية

اللواء	الصناعات الغذائية		صناعة الزجاج		صناعة الاسمنت		صناعات أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قصبة معان	145	33.2	123	28.1	189	43.2	34	7.8
البتراء	55	28.8	34	17.8	67	35.1	46	24.1
الشوبك	57	48.3	45	38.1	43	36.4	32	27.1
الحسينية	35	32.1	26	23.9	61	56.0	45	41.3
المجموع	292	34.4	228	26.8	360	42.4	157	18.5
قيمة χ^2	5.59		7.8		6.27		22.00	

المصدر: الدراسة الميدانية.

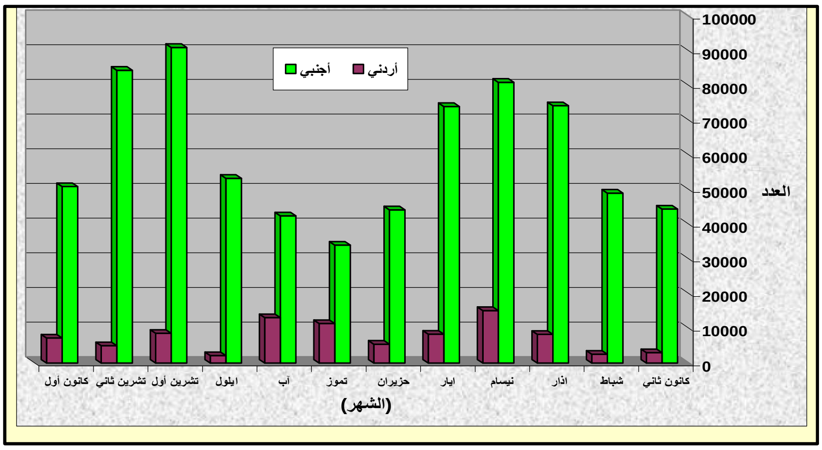
6.6.4 برنامج التنمية السياحية:

أظهرت الدراسة بأن نسبة (37.1%) من السكان في محافظة معان يقترحون هذا البرنامج كجزء من المشاريع التنموية التي تسهم في خلق فرص عمل ثابتة لهم من خلال إقامة المشاريع السياحية في المنطقة، وبالرغم من الاهتمام الحكومي في المنطقة لأهميتها السياحية على مستوى العالم خاصة بعد إعلان البتراء إحدى عجائب الدنيا السبع، إلا أن المنطقة لا تزال بحاجة إلى مزيد من المشاريع الجاذبة

للسياح لاسيما في لواء البتراء الذي بلغ فيه عــدد زوار مدينــة البتــراء الأثريــة (581145) سائح عام (2008)، ارتفع إلى (813267) سائح عام (2009)، بتغير نسبي مقداره (39.9%). ويظهر الشكل (22) أعداد زوار مدينة البتراء الشــهري حسب الجنسية لعام (2009)، إذ يلاحظ من خلاله الارتفاع الكبير في أعداد الزوار مما يعني الضغط على كافة المرافق السياحية داخل اللواء، والتي تشتمل على (25) فندق مصنف، و(9) فنادق غير مصنفة، يبلغ فيها عدد الغرف (1772) غرفة تحوي (3396) سرير، يعمل بها حوالي (950) موظف من أصل عدد العمالة الكلي فــي القطاع السياحي البالغ حوالي (1525) عامل (وزارة الســياحية، 2009)، وتجــدر الإشارة إلى أن لواء البتراء يعد القيمة السياحية الأولى على مستوى ألوية المحافظة، إذ انه تبين للباحث من خلال الاطلاع الميداني، أن باقي الألويــة علــى مســتوى المحافظة مهمشة سياحيا لعدم بروز معالمها السياحية مقارنة بمدينة البتراء الأثرية، وبناءً عليه لم تحظى هذه الألوية بوجود اهتمام لإنشاء مرافــق ســياد ية متكاملــة، باستثناء لواء قصبة معان نظرا لأنه يشكل مركز المحافظة، حيث يوجــد بــه (6) فنادق غير مصنفة يعمل بها (15) عامل، ولهذا فقد ركزت الدراسة علــى مدينــة البتراء الأثرية بشكل خاص وذلك لان زيادة الاستثمار فيها في ضوء ما تحظاه من قيمة سياحية عالمية سيكون له مردود تنموي كبير على مستوى المحافظة ككل.

الشكل (22)

أعداد الزوار إلى مدينة البتراء عام 2009



المصدر: وزارة السياحة، 2009.

تبين الدراسة من خلال الجدول (28) البرامج المفضلة للسكان لتعزيز الوضع السياحي في المحافظة، حيث بلغت نسبة المؤيدين لإقامة مشاريع السياحة الترفيهية (44.2%)، ولإقامة مشاريع السياحة الثقافية (30.9%)، ولإقامة مشاريع السياحة العلاجية (21.3%)، ولإقامة مشاريع السياحة الدينية (16.9%)، ولإقامة المشاريع السياحية الأخرى (20.2%). وقد أظهرت نتائج تحليل مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات بين السكان حسب الألوية، حول برامج السياحة الدينية، والسياحة العلاجية، والسياحة الثقافية، والسياحة الترفيهية، حيث بلغت قيمة مربع كاي (12.4، و9.6، و15.7، و45.7) على الترتيب، عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$)، ودرجات الحرية (3)، وقيمة مربع كاي المعيارية (7.82)، وذلك بسبب اختلاف الموارد السياحية في كل لواء، وتشير نتائج التحليل بأن سكان لواء البتراء، مقارنة بسكان باقي الألوية، كانت اتجاهاتهم مرتفعة بوجه عام، نحو برامج التنمية السياحية، وذلك بسبب خصوصية مدينة البتراء الأثرية كما تم الإشارة إليها سابقاً.

الجدول (28)

البرامج المقترحة من قبل السكان المحليين لبرنامج التنمية السياحية

اللواء	سياحة دينية		سياحة علاجية		سياحة ثقافية		سياحة ترفيهية		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
قصبة معان	43	9.8	54	12.4	67	15.3	120	64.2	45	10.3
البتراء	35	18.3	76	39.8	98	54.2	99	73.7	65	34.0
الشوبك	34	28.8	22	18.6	64	51.3	87	51.8	34	28.8
الحسينية	32	29.4	29	26.6	34	31.2	70	27.5	28	25.7
المجموع	144	16.9	181	21.3	263	30.9	376	44.2	172	20.2
قيمة χ^2	12.4		9.6		15.7		45.7		38.8	

المصدر: الدراسة الميدانية.

7.4 الخلاصة:

حققت الخطط التنموية الخمسية في المملكة الأردنية الهاشمية في السنوات القليلة الماضية نقلة نوعية من التقدم والتحضر في المجالات الاجتماعية

والاقتصادية، فقد تركت آثاراً واضحة وملموسة في شتى القطاعات الإنتاجية والحضرية في بعض محافظات المملكة، إلا أن محافظة معانتعتبر من المناطق التي لم تحظى بمشاريع تنموية كافية لتعالج مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية داخلها مما أدى إلى تأخرها تنمويا على الرغم مما تمتلكه من مقومات تنموية واستراتيجية، حيث أوضحت هذه الدراسة أن المؤشرات التنموية في محافظة معان ما تزال تدل على تدني معدلات مستويات الدخل وارتفاع نسبة البطالة والأمية، وأن لهذه الموشرات علاقة ارتباطيه مع النقص في توفر المشاريع التنموية الكبرى، إذ أن معظم المشاريع التنموية التي نفذت في المحافظة غير التعليمية منها، ركزت على مشاريع استخراجية وخدمية بسيطةتفتقر إلى التخطيط السليم ، ولا تكفي لإحداث تغيرات جوهرية يلمسها المواطن، وذلك لوجود معوقات وتحديات كبيرة في منطقة الدراسة تتمثل في التصحر، ومحدودية رأس المال الاستثماري، وعدم وجود بيانات ودراسات دقيقة للمحافظة، وغياب التخطيط والإدارة المنظمة، وسوء التنظيم المكاني للموارد، وضعف الكفاءة العاملة خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الزراعية والصناعية. وفي المقابل من ذلك أوضحت هذه الدراسة أن محافظة معان تمتلك مقومات تنموية واستراتيجيةتتمثل في الثروات الطبيعية ، والسياحية الهائلة، والاتساع المكاني الكبير مما يؤهلها لتكون من أولى المحافظات في المملكة من حيث الإنتاج الاقتصادي، إلا أن الجهود التنموية خاصة الحكومية ما زالت قاصرة عن الاستغلال الأمثل لهذه المقومات التي نحن في الأردن بشكل عام في أمس الحاجة إليها. وفي النهاية توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كانت كما يلي:

1. أظهرت الدراسة بان قسما كبيرا من السكان في محافظة معان يعانون من مشكلات اقتصادية واجتماعيةتتمحور حول الفقر ،والخدمات العامة ، والمشكلات الحيوانية، وهي مشكلات عامة تنتشر في معظم التجمعات والمناطق داخل المحافظة، نتيجة تدني الدخول الناتج عن ضعف الاهتمام الحكومي في تنفيذ المشاريع التنموية، والاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية،

إضافة لعدم إقبال الشركات المحلية والدولية على الاستثمار في هذه المحافظة.

2. أظهرت نتائج تحليل اختبار مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) في اتجاهات السكان حسب ألوية محافظة معان، بالنسبة لمشكلات الفقر والبنية التحتية والمشكلات الحيوانية للاختلاف في الاهتمام بين السكان، والتفاوت في المقومات التنموية في الألوية. ولم تظهر نتائج تحليل اختبار مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المشكلات الأخرى بسبب التقارب في وجهات النظر بين السكان.

3. أظهرت الدراسة من خلال اجتهاد السكان في محافظة معان لتحديد مستوى الفقر لعائلة مكونة من (5-6) أفراد أن متوسط خط الفقر هو (295) دينار، وهذا رقم متواضع جدا مقارنة بالارتفاع الكبير الذي طرأ على تكاليف المعيشة، ويضم هذا الحد ما نسبته (51%) من مجموع الأسر في العينة، وقد بلغت النسبة لمستوى خط الفقر المطلق في لواء القصبة،ولواء البتراء ، ولواء الشوبك، ولواء الحسينية على الترتيب (42%، و43%، و52%، و65%) حيث يظهر أعلاها في لواء الحسينية.

4. أظهرت الدراسة بأن نسبة معدل البطالة في محافظة معان هي (18.5%) وهي نسبة أكبر من مثيلتها على مستوى الأردن التي تبلغ (15.7%)، وعند توزيع نسبة معدل البطالة حسب الألوية في محافظة معان تبين أنها تبلغ في لواء قصبة معان (15.9%)، وفي لواء البتراء (16.9%)، وفي لواء الشوبك (15.6%)، وفي لواء الحسينية (17.7%). وفي ما يتعلق بنسبة أهم الأسباب المؤدية للبطالة في محافظة معان، تبين بأن (45%) أرجعوا السبب إلى عدم وجود فرص للعمل في المحافظة، و(22%) إلى عدم توفر الخبرة والمهارة وعدم توفر الشهادة العلمية اللازمة للعمل، و(11%) للبعد الجغرافي لمكان العمل وعدم القدرة على العمل ومنافسة العمالة الوافدة، و(15%) ينتظرون التعيين في أجهزة الدولة.

5. أظهرت الدراسة بأن أهم المشاكل التي تواجه المزارعين في المحافظة تتعلق بقلة المياه والأمطار وعدم توفر الأراضي الزراعية بنسبة (28%)، وضعف المردود المالي من الزراعة وعدم توفر الأيادي العاملة المدربة بنسبة (17%)، وباقي المشاكل تتوزع بين عدم توفر الاشتال الزراعية والأسمدة، ومشاكل التخزين والنقل والتسويق والآفات الزراعية، أما بالنسبة لمشاكل الثروة الحيوانية فقد تمثلت في قلة المراعي بنسبة (56%)، وضعف المردود الاقتصادي بنسبة (44%)، ونقص المياه بنسبة (36%)، وباقي المشاكل تتوزع بين نقص الأعلاف وعدم توفر الخدمة البيطرية والنقل، وقد تبين بأن (28%) من السكان في محافظة معان لديهم مشاكل تتعلق بالزراعة وتربية الحيوان، وأن معظم هذه المشاكل توجد في لواء الحسينية بنسبة (61%) وهي تتعلق في تربية الحيوان بشكل خاص، يليه لواء الشوبك بنسبة (30%) وهي تتعلق بالمشاكل الزراعية بشكل خاص، يليه لواء البتراء ولواء قصبة معان حيث شكلت المشاكل المتعلقة بالزراعة والحيوان ما نسبته (23%، و20%) على الترتيب من حجم المشاكل التي يعاني منها السكان في كل من اللوائين.
6. أظهرت الدراسة أن الاتجاه العام للسكان نحو الدور التنموي للمشاريع المنفذة في المحافظة كان متوسطا، وأن اتجاهات السكان كانت قوية بالنسبة للآثار الاقتصادية، حيث ساهمت هذه المشاريع في رفع أسعار الأراضي في المناطق المحيطة بها وفي تنويع فرص العمل والدخل وفي زيادة الطلب على المساكن (إيجار وتمليك) في محافظة معان.
7. أظهرت الدراسة أن برنامج القروض والمنح الحكومية يأتي من بين أهم البرامج التي يقترحها السكان ليتمكنوا من إقامة المشاريع التنموية الخاصة بهم حيث شكل ما نسبته (71.8%)، يليه في الدرجة الثانية برنامج تطوير الخدمات العامة حيث شكل ما نسبته (66.4%)، يليه في الدرجة الثالثة برنامج التنمية الزراعية والحيوانية حيث شكل ما نسبته (61.5%)، يليه في الدرجة الرابعة برنامج التعليم والتدريب المهني حيث شكل ما نسبته

(44.4%)، يليه في الدرجة الخامسة برنامج التنمية الصناعية حيث شكل ما نسبته (38.8%)، يليه في الدرجة السادسة برنامج التنمية السياحية حيث شكل ما نسبته (37.1%)، يليه في الدرجة السابعة والأخيرة اقتراحات السكان في ما يتعلق بمشاريع أخرى حيث شكلت ما نسبته (22.6%).

8. أظهرت نتائج تحليل اختبار مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.05$) في اتجاهات السكان فيما يتعلق ببرنامج تنمية الخدمات والبنية التحتية، وبرنامج التنمية الزراعية والحيوانية، وبرنامج التنمية الصناعية، وبرنامج التنمية السياحية وذلك للاختلاف في الاهتمام بين السكان بهذه البرامج حسب اللواء. ولم تظهر نتائج تحليل اختبار مربع كاي، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البرامج الأخرى مما يشير إلى تشابه الاتجاهات بين السكان نحو هذه البرامج لمعالجة مشكلاتهم.

8.4 التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1. الاهتمام في محافظة معان من حيث توجيه الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات الحكومية إليها، وتفعيل دورها لتكون مركز نمو لمحافظات الجنوب عن طريق إنشاء مناطق تنمية اقتصادية جديدة بعيداً عن المدن الرئيسة في المملكة.
2. الاهتمام بتطوير واستغلال الموارد الطبيعية، وخاصة المعادن المكتشفة ، وإجراء المزيد من الدراسات الاستكشافية لهذه الثروات، واستغلال المساحة الكبيرة للمحافظة، واعتبارها كقاعدة للتنمية الشاملة في المملكة.
3. تشجيع نمو مراكز الألوية في المحافظة والتجمعات السكانية الصغيرة وإعطائها دور اكبر في عمليه التنمية الشاملة.
4. إتاحة الفرصة لسكان المحافظة لتكوين وتعزيز قدراتهم المادية والبشرية من خلال توفير القروض والمنح، وتوفير فرص التعليم والتدريب.
5. تطوير برنامج الخدمات العامة لضرورته في التنمية الاقتصادية.

6. دعم برنامج تنمية الثروة الزراعية والحيوانية في المحافظة، وإقامة المحميـــات الرعوية في ظل ارتفاع أسعار المواشي في المملكة.
7. دعم برنامج التنمية الصناعية، من خلال توفير الحوافز الاســـتثمارية لجــذب الشركات الصناعية كوسيلة لمعالجة الوضع الاقتصادي.
8. دعم برنامج التنمية السياحية، خاصة في لواء البتراء.

المراجع

أ. المراجع العربية

ابن طريف، عاطف؛ وأبو سليم، علي (2000)، **واقع التعليم العالي في محافظة معان**، أعمال مؤتمر محافظة معان – آفاق التنمية والتحديث، دار سندباد للنشر، عمان، الأردن.

بطرس، ظريف (1978)، **المشاركة الشعبية في إدارة التنمية الريفية**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الدول العربية، المؤتمر الرابع للإدارة المحلية، المملكة المغربية.

بلدية معان الكبرى (2009)، **قسم تنمية المجتمع المحلي**، الأردن.

البنا، محمد (1996)، **التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

جامعة الحسين بن طلال (2009)، **مركز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع**، محافظة معان، الأردن.

الجوهري، عبد الهادي؛ وعبد الجواد، أحمد؛ وبدر، عبد المنعم (1999)، **دراسات في التنمية الاجتماعية "مدخل إسلامي"**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

الحنيطي، دوخي (2005)، عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة "دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن"، **مجلة الملك سعود**، المجلد 17، العدد 2، ص ص15-36.

الحنيطي، دوخي (2007)، دراسة العلاقة بين البطالة والنوع الاجتماعي في مجتمع البادية الجنوبية الأردنية، **المجلة الأردنية في العلوم الزراعية**، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد3، ص ص 99-119، عمان، الأردن.

الحنيطي، دوخي (2008)، الفقر وعدالة توزيع الدخل والإنفاق في البادية الأردنية "دراسة ميدانية لمنطقة البادية الجنوبية"، **المجلة الأردنية في العلوم الزراعية**، الجامعة الأردنية، المجلد 3، العدد3، ص ص 55-69، عمان، الأردن.

الحنيطي، دوخي (2010)، **محاضرات في التنمية الريفية**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الحنيطي، دوخي؛ والطيب، سعود (2005)، تقدير خطي الفقر المدقع والمطلق ونسبة الأسر الفقراء في بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن بالمقارنة مع خط الفقر الوطني الرسمي، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 1، ص ص 33-46، عمان، الأردن.

خاطر، أحمد (1999)، **تنمية المجتمعات المحلية "نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع"**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

دائرة الإحصاءات العامة (1994- 2004)، **نتائج التعداد العام للسكان والمساكن**، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة (2003 – 2006)، **كتاب مؤشرات المحافظات**، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة (2007)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة (2008)، **مسح العمالة والبطالة**، التقرير السنوي، عمان، الأردن.

دائرة الأرصاد الجوية (2009)، **قسم المناخ**، عمان، الأردن.

الدماني، محمد (1995)، **الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبادية الجنوبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

سلطة المصادر الطبيعية (2009)، **قسم الدراسات**، عمان، الأردن.

صابر، محيي الدين (1996)، **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة.

صالح، حسن عبد القادر (2002)، **التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية "دراسة تطبيقية على الوطن العربي"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الطيب، سعود (2000)، **السكان والأيدي العاملة في محافظة معان**، أعمال مؤتمر محافظة معان – آفاق التنمية والتحديث،دار سندباد للنشر ، عمان، الأردن.

عبد الحي، رمزي (2006)، **التعليم العالي والتنمية "وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة"**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

عبد اللطيف، رشاد (1995)، **تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي "مؤشرات التنمية بين التطورات النظرية والممارسة الميدانية"**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

عبد اللطيف، رشاد (2007)، **تنمية المجتمع المحلي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

عبد الله، محمد (1996)، **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي "أسس نظرية ونماذج تطبيقية"**، الطبعة الثانية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

عبد الله، محمد (2006)، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

عريقات، حربي (2002)، **التنمية والتخطيط الاقتصادي "مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن"**، الطبعة الأولى، دار الكرمل، عمان، الأردن.

العواملة، نايل (2002)، **إدارة التنمية الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن "**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الغرفة التجارية (2009)، **بيانات غير منشورة**، محافظة معان، الأردن.

مجلس الإعمار الأردني، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية** (1962 – 1967)، عمان، الأردن.

مجلس الإعمار الأردني، **برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية** (1964 – 1970)، عمان، الأردن.

المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية** (1972-1975)، عمان، الأردن.

المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية** (1976-1980)، عمان، الأردن.

المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية** (1981-1985)، عمان، الأردن.

محافظة معان (2009)، **قسم دراسات التنمية**، الأردن.

مديرية تربية محافظة معان (2009)، **قسم التخطيط**، الأردن.

مديرية زراعة محافظة معان (2009)، **قسم الدراسات**، الأردن.

مديرية سلطة مياه محافظة معان (2009)، **قسم الدراسات**، الأردن.

مديرية صحة محافظة معان (2009)، **قسم التخطيط**، الأردن.

المركز الجغرافي الملكي (2009)، عمان، الأردن.

المعاني، محمد (2000)، **خصائص السكان الديموغرافية في محافظة معان**، أعمال مؤتمر محافظة معان – آفاق التنمية والتحديث، دار سندباد للنشر، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1996)، **برنامج تنمية البادية الجنوبية**، مديرية التخطيط الإقليمي، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2004-2006)، **إستراتيجية تنمية المحافظات**، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البنك الدولي (1997)، **تقرير التنمية البشرية**، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية** (1986-1990)، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية** (1993-1997)، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية** (1999-2003)، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي**خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية** (2004 -2006)، عمان، الأردن.

وزارة التعليم العالي (2009)، **قسم التخطيط**، عمان، الأردن.

وزارة الزراعة (2009)، **قسم الدراسات "بيانات غير منشورة"**، عمان، الأردن.

وزارة السياحة (2009)، **بيانات غير منشورة**، عمان، الأردن.

ب. المراجع الأجنبية:

Batten, T.R, (1972), **Social Values and Community Development in Roupp,** 19IBID.

Danham, Arthaur, (1970), **The New Community Organization,** New York Cromell.

Khinduka, S.k, (1999), **Social Work Practice**, N. Y Combie University, New York.

Perroux, F., (1950), Economic Space: Theory Application. **Quarterly** Journal of Economics,

Ross, Murray. (1955), **Community Organization, Theory and Principles**, New York.

Rostow, (1961), **The Stages of Economic Growth**. Cambridge.

United Nations, (1956), **Twentieth Report of the Administrative Committee on Coordination to the Economic and Social Council**. The U.N. Publication Office, New York.

United Nations, (1963), **Local Participation in Development Planning"** N. Y Department of Economic and Social Affairs. The U.N. Publication Office, New York.

الملحق (أ)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان

التنمية في محافظة معان (الواقع والتطلعات المستقبلية)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية والمتعلقة بواقع التنمية في محافظة معـان وتطلعاتهـا المستقبلية، علماً بأن الإجابة ستكون سرية ولأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا فائق الاحترام

الباحث

أولاً: معلومات عامة

1. النوع الاجتماعي

أ. ذكر
ب. أنثى

2. العمر:

أ. أقل من 18 سنة
ب. 18-27 سنة
ج. 28-37 سنة
د. 38-47 سنة
هـ. 48-57 سنة
و. 58 سنة فما فوق

3. الحالة الاجتماعية:

أ. أعزب
ب. متزوج
ج. مطلق
د. أرمل

4. المستوى التعليمي:

أ. أمي
ب. ابتدائي
ج. إعدادي
د. ثانوي
هـ. كلية مجتمع
و. جامعي
ز. ماجستير فما فوق

ثانياً: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان

1. ما هو عدد أفراد أسرتك؟

أ. الذكور ( ) ب. الإناث ( )

2. ما هو مستوى تعليم أفراد أسرتك ممن يتجاوزون 15 عاماً؟ (ضع العدد)

أ. الذكور:

ماجستير فما فوق......... بكالوريوس......... كلية مجتمـــع.........

ثانوي...... إعدادي......... ابتدائي......... أمي..........

ب. الإناث:

ماجستير فما فوق......... بكالوريوس......... كلية مجتمع..........

ثانوي.......إعدادي............ ابتدائي........... أمي..........

3. هل يتوفر لديك في مكان سكنك الخدمات التالية؟

الخدمة	**نعم**	**لا**
أ. الماء		
ب.الكهرباء		
ج. الهاتف		
د. الصرف الصحي		
هـــ الطرق المعبدة		
و. المواصلات		
ز. حاسوب + إنترنت		
ح. حاسوب بدون إنترنت		

4. ما هي طبيعة ملكية السكن؟

أ. مُلك ب. مُستأجر

ج. هبة من الحكومة

5. ما هو نوع مسكنك؟

أ. فيلا ب. بيت مستقل

ج. شقة د. بيت شعر

هـــ زينكو

6. ما هو معدل دخل الأسرة الشهري بالدينار الأردني؟

أ. أقل من 100 دينار ب. 101-200 دينار ج. 201 -300 دينار

د. 301 – 400 دينار هـ. 401 – 500 دينار و. أكثر من 500 دينار

7. ما هي مصادر دخل الأسرة؟

أ. قطاع حكومي ب. قطاع خاص

ج. أخرى (حدد)..................

8. إذا كنت مزارعاً ما هي طبيعة تملكك للأرض الزراعية؟

أ. مُلك خاص ب. استئجار

ج. ضمان د. مشاركة

هـ. أخرى (حدد)..................

9. كم تبلغ مساحتها بالدونم؟ (   )

10. ما هي مساحة الجزء المشغل منها في الزراعة؟

أ. كلها ب. نصفها

ج. ثلثها د. ربعها

هـ غير مستغلة و. أخرى (حدد)................

11. إذا كنت مستغلاً للأراضي الزراعية ما هي أنواع المحاصيل الزراعية التي تزرعها؟

أ. حقلية ب. زيتون

ج. خضار د. فواكه

هـ. أزهار و. أخرى (حدد)......................

12. ما هي طرق الاستفادة من المنتجات الزراعية؟

أ. الاستهلاك المنزلي ب. يتم بيعها في محافظة معان

ج. يتم بيعها في باقي محافظات الأردن د. يتم تصديرها خارج الأردن

هـ. أخرى (حدد)......................

13. هل تمتلك الثروة الحيوانية؟

أ. نعم ب. لا

14. ما هو عدد ونوع الثروة الحيوانية؟

النوع	العدد
أ.	
ب.	
ج.	
د.	
هـــ.	

15. ما هي طرق الاستفادة من منتجات الثروة الحيوانية؟

أ. الاستهلاك المنزلي　　ب. يتم بيعها في محافظة معان

ج. يتم بيعها في باقي محافظات الأردن　　د. يتم تصديرها خارج الأردن

هـــ. أخرى (حدد)...................

ثالثاً: مشكلات السكان الاقتصادية والاجتماعية

1. ما هي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهك في محافظة معان؟

أ. الفقر　　ب. البطالة

ج. المشكلات الزراعية　　د. مشكلات الثروة الحيوانية

هـــ. قلة الخدمات العامة　　و. أخرى (حدد).......................

2. في تقديرك ما هو مستوى الفقر للعائلة المكونة من 5 -6 أفراد؟

.... ديناراً / الشهر.

3. ما هو عدد أفراد أسرتك العاملين والمتعطلين عن العمل ممن هم فوق سن 18 عاماً؟

أ. عدد العاملين: الذكور.............. الإناث..............

ب. عدد المتعطلين: الذكور.......... الإناث............

4. ما هو المستوى التعليمي للعاملين من أفراد أسرتك ممن هم فوق سن 18 عاماً؟ (ضع العدد إن وجد عاملين)

أ. الذكور:

ماجستير فما فوق.......... بكالوريوس............ كلية مجتمع..........

ثانوي........... إعدادي.............. ابتدائي..........　　أمي ....

ب: الإناث:

ماجستير فما فوق.......... بكالوريوس............ كلية مجتمع..........

ثانوي........... إعدادي.............. ابتدائي..........　　أمي.............

5. ما هو المستوى التعليمي للمتعطلين عن العمل من أفراد أسرتك ممن هم فوق سن 18 عاماً؟ (ضع العدد إن وجد متعطلين)

أ. الذكور:

ماجستير فما فوق............ بكالوريوس............ كلية مجتمع...........

ثانوي............ إعدادي............... ابتدائي................ أمي...........

ب. الإناث:

ماجستير فما فوق............ بكالوريوس............ كلية مجتمع...........

ثانوي............ إعدادي............... ابتدائي................ أمي...........

6. ما هي أسباب البطالة للعاطلين عن العمل في أسرتك؟

أ. عدم توفر الشهادة العلمية　　ب. عدم توفر الخبرة أو المهارة

ج. في انتظار التعيين　　د. عدم وجود فرص العمل في المنطقة

هـ.عدم ملائمة الشهادة العلمية لاحتياجات سوق العمل　　و. عدم الرغبة في العمل

ز. عدم القدرة على العمل　　ح. بعد مكان العمل

ط. منافسة العمالة الوافدة　　ي. العادات و التقاليد

ك. أخرى (حدد)......................

7. ما عدد الباحثين عن عمل في أسرتك ممن هم فوق سن 18 عاماً؟

أ. الذكور..................　　ب. الإناث..................

ج. لا يوجد................

8. أين يبحثون عن العمل؟

أ. في محافظة معان　　ب. في العاصمة (عمان)

ج. في أماكن أخرى في الأردن　　د. خارج الأردن

9. ما نوع العمل الذي يبحثون عنه؟

أ. حرفي　　ب. زراعي

ج. وظائف حكومية　　د. أخرى (حدد)......................

10. إذا كنت مزارعاً فما هي المشاكل التي تواجهك؟

أ. الآفات الزراعية ب. التسويق

ج. التخزين د. النقل

هـ. قلة المرشدين الزراعيين و. انخفاض الأسعار

ز. عدم توفر الأسمدة ح. عدم توفر الأشتال الزراعية

ط. عدم القدرة على تصنيع المنتجات النباتية ي. قلة المياه

ك. عدم توفر الأيدي العاملة ل. ضعف المردود الاقتصادي

م. أخرى (حدد)......................

11. إذا كنت تعمل في مجال الثروة الحيوانية فما هي المشاكل التي تواجهك؟

أ. التسويق ب. قلة المراعي

ج. نقص الأعلاف د. نقص المياه

هـ. نقص الخدمة البيطرية و. مشاكل النقل

ز. ضعف المردود الاقتصادي ح. عدم القدرة على تصنيع المنتجات الحيوانية

ط. عدم توافر الأيدي العاملة ي. أخرى (حدد).....................

رابعاً: واقع الدور التنموي للمشاريع المنفذة في محافظة معان

1. ضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1. تتوفر المشاريع التنموية بشكل مرض في محافظة معان.					
2. ساهمت المشاريع التنموية في تنويع فرص العمل والدخل للسكان في محافظة معان.					
3. ساهمت المشاريع التنموية في رفع أسعار الأراضي المحيطة بها في محافظة معان.					
4. ساهمت المشاريع التنموية في تحسين الخدمات العامة المشتركة (الكهرباء- الماء- المواصلات- الطرق) في محافظة معان.					
5. ساهمت المشاريع التنموية في تنشيط الحركة التجارية في محافظة معان.					
6. ساهمت المشاريع التنموية في زيادة الطلب على المساكن (إيجار- تمليك) في محافظة معان.					
7. ساهمت المشاريع التنموية في جذب استثمارات جديدة داخل محافظة معان.					
8. ساهمت المشاريع التنموية في تغيير بعض المفاهيم الثقافية والعادات والتقاليد في محافظة معان.					
9. ساهمت المشاريع التنموية في إيجاد المشاكل الاجتماعية بين السكان في محافظة معان.					

2. إذا كنت تعمل في إحدى هذه المشاريع التنموية أجب عما يلي:

- ما مدى رضاك عن الأجر (الراتب) في عملك:

أ. عالي ب. متوسط

ج. قليل د. معدوم

- ما مدى رضاك عن الحوافز المادية في عملك:

أ. عالي ب. متوسط

ج. قليل د. معدوم

- ما مدى رضاك عن بدل إصابة العمل / مدى خطورة العمل في عملك:

أ. عالي ب. متوسط

ج. قليل د. معدوم

- هل يوفر لك عملك الإطلاع على القوانين الخاصة في العمل و العمال؟

أ- نعم ب- لا

- هل يوفر لك عملك الضمان الاجتماعي؟

أ. نعم ب. لا

- هل يوفر لك عملك التأمين الصحي؟

أ. نعم ب. لا

- هل يوفر لك عملك أي من الخدمات التالية؟

أ. سكن ب. خدمات ثقافية وترفيهية

ج. خدمة التوصيل (النقل) د. وجبات الطعام المجاني

- هل استفدت من الدورات التي يقدمها لك عملك؟

أ. نعم ب. لا

- إذا كانت الإجابة بنعم فما هي درجة الاستفادة؟

أ. عالية ب. متوسطة

ج. قليلة د. معدومة

- هل تفكر في الاستمرار في عملك؟

أ. نعم ب. لا

- هل تفكر في الاستقرار النهائي في محافظة معان؟ (إذا كنت من خارج محافظة معان)

أ. نعم ب. لا

3. الأثر التنموي لجامعة الحسين بن طلال على المجتمع المحلي في محافظة معان.

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أسهم وجود الجامعة في رفع المستوى التعليمي لسكان المحافظة من خلال توفير فرص التعليم الجامعي لهم.					
أسهم وجود الجامعة في رفع المستوى الثقافي للمواطن في محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في رفع مستوى الدخل من خلال توفيرها لفرص العمل داخل الجامعة لسكان محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في رفع أسعار الأراضي المحيطة بها في محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في جذب الاستثمارات الاقتصادية إلى محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في تحسين المستوى التعليمي للمرأة في محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في تطوير النقل العام داخل محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في تنشيط دور المرأة العاملة في محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في تطوير شبكة الطرق داخل محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في رفع إيجار المساكن والمحلات التجارية في محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة بدمج المجتمع المحلي في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية في محافظة معان.					

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أسهم وجود الجامعة في زيادة عدد المساكن والمحـــلات التجارية في محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في خلق الأزمات المرورية داخـــل محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في الحد من تأثير الهجمات الفكرية والإعلامية المعادية للقيم المجتمعية في محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في تطوير خدمات المياه والكهربـــاء والاتصالات داخل محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في تغيير بعض المفاهيم والعـــادات والتقاليد في محافظة معان.					
أسهم وجود الجامعة في إيجـــاد المشـــاكل الاجتماعيـــة المتعلقة بالمشاجرات الطلابية بين السكان في محافظـــة معان.					

خامساً: برامج التنمية المقترحة

1. ما هي برامج التنمية التي ترغبها لحل مشكلات مجتمعك الاقتصـــادية والاجتماعيـــة فـــي محافظة معان؟

أ. القروض والمنح الحكومية والخاصة
ب. تطوير الخدمات العامة
ج. التنمية الزراعية والحيوانية
د. التعليم والتدريب المهني
هـــ. التنمية الصناعية
و. التنمية السياحية
ز. أخرى (حدد).......................

2ما هي استعمالاتك للقروض والمنح التي يمكن الحصول عليها مـــن القطـــاعين الحكـــومي والخاص؟

أ. التعليم الجامعي
ب. مشروع صناعي
ج. مشروع تجاري
د. مشروع سياحي
هـــ. الزراعة والثروة الحيوانية
و. بناء بيت للسكن
ز. أخرى (حدد).......................

3. ما هي أولويات الخدمات العامة في محافظة معان للوقت الحاضر؟

أ. الخدمات الصحية   ب. خدمات المياه

ج. خدمات الصرف الصحي   د. خدمات الكهرباء

هـ. خدمات الاتصالات   و. خدمات المواصلات

ز. الخدمات التعليمية   ح. أخرى (حدد)........................

4. ما هي الحاجات الأساسية لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية في محافظة معان؟

أ. توفير الأعلاف المدعومة   ب. تنمية المراعي الطبيعية

ج. توفير الرعاية الصحية (البيطرية والزراعية)   د. توفير الدعم المادي لاستصلاح الأراضي البائرة

هـ. توفير الأشتال   و. توفير الإرشاد الزراعي

ز. توفير المياه   ح. أخرى (حدد).......................

5. ما هو برنامج التعليم والتدريب المهني الذي ترغبه في محافظة معان؟

أ. التدريب الصناعي   ب. التدريب الخدماتي

ج. التدريب الحرفي   د. التدريب الزراعي

هـ. أخرى (حدد)...................

6. ما هو برنامج التنمية الصناعية الذي ترغبه في محافظة معان؟

أ. صناعات غذائية   ب. صناعة الزجاج

ج. صناعة الإسمنت   د. أخرى (حدد).......................

7. ما هي مجالات السياحة التي ترغبها في محافظة معان؟

أ. سياحة دينية   ب. سياحة علاجية

ج. سياحة ثقافية (أثرية)   د. سياحة ترفيهية

هـ. أخرى (حدد)...................

8. هل يوجد لديك ملاحظات أو اقتراحات تريد ذكرها؟

....

....

شكراً لحسن تعاونكم

السيرة الذاتية

الاسم: حسين أحمد الجعفري.

الكلية: العلوم الاجتماعية.

التخصص: ماجستير جغرافيا.

السنة: 2010،

الهاتف: 0797921713.